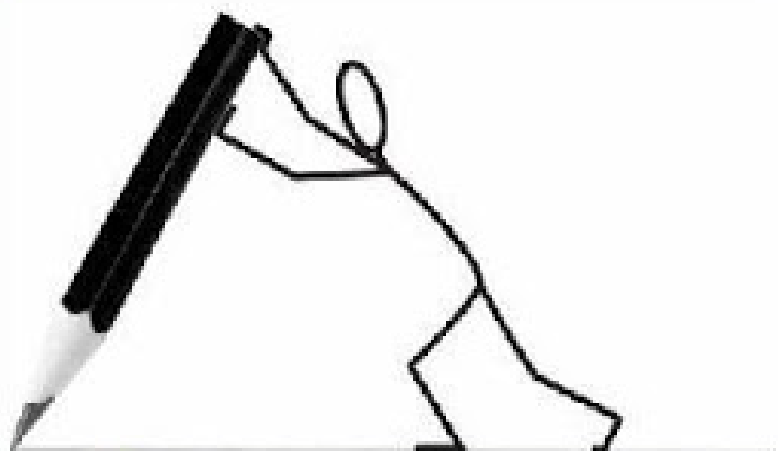


أمل جمال | رنا عوايسة

تحديات المهنة الصحفية: بين استقلالية الصحفيين ووطأة ظروف العمل



مركز إعلام
مركز إعلامي للمجتمع
العربي الفلسطيني
في إسرائيل



FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

أمل جمال | رنا عوايسة

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظافة ظروف العمل

Amal Jamal | Rana Awaisi

The Challenges to Journalistic Professionalism: Between Independence and Difficult Work Conditions

מס"ב: 9-02-7538-965-978

ISBN 978-965-7538-02-9



9 789657 538029

© جميع الحقوق محفوظة، تشرين الثاني 2011



إعلام - مركز إعلامي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل

الناصرة 2631، ميكود 16100

هاتف: 04-6001370، فاكس: 04-6001418

ILAM - Media Center for Arab Palestinians in Israel

POB 2631, 16100 Nazareth

www.ilam-center.org | ilam@ilam-center.org

تدقيق لغوي: نبيه بشير

تصميم وطباعة: ريم جرافيك ديزاين | حمدان | hamdan.68@gmail.com

مدخل

" ليس الخطاب الجَلِّي إلاّ الحضور
المقموع للذي لا يستطيع قوله "
ميشيل فوكو

يعرض هذا الكتاب معطيات البحث الأول في نوعه حول التحدّيات والمعوّقات في العمل الصحفي العربي في إسرائيل. يتمحور مضمون البحث حول المعطيات والإستنتاجات لبحث نوعي مبني على مقابلات شخصية أجريت مع 31 صحافيّ وصحافية عرباً من الداخل. وهو يرمي إلى الوقوف عند بعض المميزات الأساسية للصحافيّين والصحافيات العاملين في حقل الإعلام المحلي والقطري كما العربي والعالمي. كما يرمي إلى استقصاء الرؤية الذاتية لهذه المجموعة المهنية وكيفية فهمها لمهنتها ولأي مدى يمكن الحديث عنها كمجموعة ذات وعي ومكانة (status group) اجتماعية مبلورة. فالأداء الوظيفي آخذ في التوسّع نتيجة التطوّرات في حقل الصحافة والإعلام، خصوصاً بعد دخول الإنترنت ووسائل الاتصال الجديدة (new media). يطرح البحث تساؤلات حول التحوّلات الجارية في هذه المجموعة، التي طالما اعتبرت في السجلات البحثية جزءاً من النخبة المثقفة، ذات التأثير الواسع في المجتمع. من هذا الباب فإن هذا البحث هو في سوسيولوجيا الإعلام العربي - الفلسطيني في إسرائيل، حيث إنّ الجانب المهني للصحافيّين يوضع في سياق الاجتماعي، من أجل الوقوف عند التأثيرات المتبادلة بين المهنية الإعلامية للصحافيّين وبين البنية الاجتماعية والمؤسّساتية التي يعملون داخلها.

بالرغم من وجود بعض الأبحاث حول حقل الإعلام العربي - الفلسطيني في إسرائيل، والتي كتبت في أغلبيتها خلال السنوات الأخيرة، فإن معظمها تطرق إلى وسائل الإعلام المختلفة من حيث المبنى ومن حيث النشأة والتطوّر التاريخي. كما تطرّقت بعض الأبحاث إلى ثقافة الاستهلاك الإعلامي في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل، أو إلى تمثيل المجموعات الاجتماعية المختلفة مثل النساء أو القيادات في الأجندة الإعلامية العربية. ولم

يجر أي بحث شامل ومستقل حول الصحافيين والصحافيات العرب الفلسطينيين في إسرائيل باعتبارهم مجموعة مهنية أو اجتماعية أو ثقافية. كما أنه لم يجر أي بحث حول الأداء الوظيفي وحيثيات هذا الأداء أو حول ظروف عمل الصحافيين والصحافيات، الأمر الذي من شأنه أن يترك هوة معرفية كبيرة بكل ما يتعلق بظروف العمل وتأثيرها في الأداء المهني وفي المضامين والخطاب الإعلامي للإعلام العربي بشكل عام.

قبل الدخول في عرض معطيات البحث لا بد من التنويه بأن هناك خلافاً نظرياً حول الدور الاجتماعي والسياسي والثقافي للصحافيين. فهناك باحثون يعتبرون الصحافيين حراس الديمقراطية، الذين يزودون الجمهور بالمعلومات ويطرحون معلومات جديدة للحيز العام وبهذا يساعدون على تنشئة مواطن يملك المعلومات بحيث يتمكن من المساهمة في الحياة الجماهيرية واتخاذ قرارات حول المضغلات الآنية (Habermas، 1979، Norris، 2000؛ 1992). هذا الموقف يؤكد الحاجة للحفاظ على استقلالية الصحافيين والفصل بين عملهم والضغطات التي تؤثر فيهم من قبل الدولة أو الجهاز السياسي أو الحقل الاقتصادي. بالمقابل، هناك من يعتقد بأن الصحافيين هم جزء من حقل مهني يخضع بطبيعة الحال للمنافسة بين قوى اجتماعية أخرى منها السياسية والاقتصادية والثقافية وعليه لا يمكن أن يكونوا مستقلين ولا يجب أن يكونوا كذلك بمجرد الحاجة لأن يعكسوا السجلات والمواقف والمصالح المتنوعة في المجتمع. من هذا المنطلق فإن الصحافيين خاضعون لقوى أكثر منهم قوة ويشكلون روابط صغيرة في أجهزة كبيرة ذات مصالح سياسية واقتصادية تتنازع فيما بينها. في هذه الحالة من الممكن أن يتحول الصحافيون إما إلى أبواب تتحدث باسم المالكين الاقتصاديين والسياسيين للمؤسسة التي يعملون بها، أو إلى مهنيين يحافظون على بعض الاستقلالية من خلال قوانين العمل أو آداب المهنة، من أجل طرح مواقف متنوعة تصب في نهاية الأمر في المصلحة العامة. في ظل التطورات الحاصلة في عالم الاتصالات، غالباً ما يكون من الصعب الفصل بين المهني والسياسي والاقتصادي. يضاف إلى ذلك قضية الانتماء المجتمعي والتزام الصحافيين لمجموعة انتمائهم من جهة، والالتزامات المهنية من جهة أخرى. يشكل هذا التباين في المواقف بين الباحثين نقطة انطلاق مهمة تحول هذه المجموعة إلى مجموعة اجتماعية مهمة للبحث والنظر في أنماط العلاقة بين الصحافيين باعتبارهم ذوات فاعلة في حقل مهني والبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يتحركون داخلها.

من هذا المنطلق يأتي هذا البحث لإلقاء نظرة تحليلية على هذه المجموعة ونوعية العوامل المؤثرة في أنماط سلوكياتها المهنية والاجتماعية. كما يأتي هذا البحث للنظر

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

في العلاقة بين ظروف عمل الصحفيين والصحافيات وحيثياته والعوامل المؤثرة فيه وبين الأداء المهني لهذه المجموعة وللإعلام العربي بشكل عام. فرضية بحثية أساسية في هذا السياق هي التباين الممكن بين النظرة الذاتية لهذه المجموعة وتوقعاتها المهنية من نفسها، حيث إنها ترى نفسها مجموعة مهنية لا تقل عن مجموعات مشابهة في محيطها الإسرائيلي والعربي، وبين المساحة المتاحة لها لممارسة مهنتها. فالتوقع الذاتي لمعظم الصحفيين الذين أجريت معهم المقابلات هو عال ومعظمهم يُجل قيمة مهنة الصحافة. بالمقابل، ثم إدعاء أساسي لدى معظم الصحفيين هو أن ظروف عملهم معقدة وصعبة، وهم يواجهون معوقات لها انعكاسات على الإمكانيات المتاحة لهم للارتقاء بالصحافة والإعلام إلى مكانة أفضل. بالرغم من هذا التباين، لا يشير معظم الصحفيين إلى وجود علاقة مباشرة بين ظروف عملهم العينية والأداء والمستوى المهني لوسائل الإعلام والتي يصفونها بالأخذة في التراجع. وعليه، تبقى الأسباب الأساسية للمستوى المهني للصحافة العربية غير مربوطة بعامل واحد ومباشر بل ببنية مركبة، يجب تفكيكها من أجل الوقوف عند مكوناتها الأساسية.

إنّ عدم الربط بين هذين العاملين هو دلالة على الشرخ القائم بين التصور الذاتي لمركزية وأهمية عمل الصحفيين وبين العجز الذي يتمثل بعدم قدرتهم على التأثير في طبيعة العمل الإعلامي الذي يقومون به، خاصة عدم قدرتهم على تحديد طبيعة عمل وسائل الإعلام وتحديد مضامينها - بحسب ما يدلون به في المقابلات معهم. لا تعني هذه الفرضية بأن هذه المجموعة المهنية غير واعية لظروف عملها، بل العكس. فهي تعبر عن قلقها واستيائها من ظروف عملها، ولكنها لا تشير إلى إمكانية علاقة مباشرة بين هذه الظروف والأداء المهني للإعلام العربي الذي تعمل فيه، قد يكون ذلك لأسباب تتعلق بصعوبة الاعتراف بالقصور الذاتي - حتى لو كان جزئياً وبسيطاً - خصوصاً بالتأثير في مضامين الإعلام والحفاظ على مستوى مهني يرتقي إلى توقعاتها من نفسها. لا تعني فرضية البحث أن الصحفيين لا يتحملون مسؤولية الأداء المهني لوسائل الإعلام العربية، وإنما تعني أنّ الصحفيين وبالرغم من ظروف العمل المتاحة أمامهم، والشروط الوظيفية التي يعملون فيها، لا يرون أنفسهم المسؤولين وحدهم عن وضع الإعلام.

إن أغلبية الصحفيين يدعون أنهم يؤدون مهامهم بحسب معايير مهنية عالية، ولكن ظروف عملهم النابعة مما سمّاه بعضهم "سياسات ومصالح مالكي وسائل الإعلام" تحول دون تمكنهم من القيام بوظائفهم على أحسن وجه والارتقاء بالإعلام إلى مستويات أحسن. من جهة أخرى، هنالك ادعاء واضح بأن كونهم صحفيين ينتمون إلى أقلية عربية

تعمل في سياق إسرائيلي، إذ إنَّ المعوقات السياسية والأمنية والضغط الاقتصادي تؤثر فيهم وفي مالكي وسائل الإعلام في الوقت نفسه، تعقّد الموقف أكثر. فمعظمهم وبالرغم من اللوم المباشر للمالكي وسائل الإعلام، الخاصة والحزبية، يلقي بالمسؤولية على الظروف البيئية التي يعملون فيها دون تحديد المسؤولين المباشرين بشكل واضح، ودون تأكيد إنعكاس ذلك على الخطاب الإعلامي بشكل عام. وي طرح التساؤل في هذا السياق وبالرغم من أن هنالك محدوديات بنوية لأداء الصحافيين والصحافيات: هل يمكن التغاضي عن دور الصحافيين في مواجهة الظروف والشروط الوظيفية التي يعملون في ظلّها؟ لا تنبع أهمية هذا البحث من كونه فقط الأول الذي يتطرّق لهذا المستوى من العمل الإعلامي، وإنما أيضاً من كونه يطرّو منهجية خاصة للوقوف عند العلاقة التبادلية بين سياسات مالكي وسائل الإعلام وجاهزية الصحافيين والصحافيات للعمل بحسب هذه الشروط.

حدّد منهج هذا البحث لإتاحة المجال للإجابة عن بعض الأسئلة المركزية المحدّدة للأداء الوظيفي والمهني للصحافيين العرب - الفلسطينيين في إسرائيل، والوقوف عند حيثيات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية المؤثرة في هذا الحقل. إن التركيز على هذا الحقل وعلى مستواه المهني من خلال الوكيل الأساسي لمهنيته وأخلاقياته وأدائه الإعلامي يفسح المجال لقراءة في سوسيولوجيا المجتمع العربي - الفلسطيني بشكل عام وفي حيثيات سوق العمل، التي تشكّل مجالاً مركّباً له تبعات واسقاطات على كل جوانب الحياة لهذه المجموعة المهنية المهمة من جهة وعلى حياة كل المجتمع من جهة أخرى.

من المهم توجيه الأنظار إلى أن هذا البحث يستند إلى مقابلات شخصية مع صحافيين وصحافيات من داخل أراضي 1948 والفاعلين في حقل الإعلام. أتى التوجّه للصحافيين والصحافيات من أجل الوقوف عند قراءتهم للمشاهد الإعلامي العربي وعند تعليقاتهم للميزات الأساسية لهذا المشهد. من المفهوم ضمناً أنّ العدد الكبير من المقابلات كان من أجل تجاوز الانطباعية أو الانفعالية بكل ما يتعلّق بهذا المجال، حيث إنّ النتائج المطروحة في هذا التقرير اقتصرّت على ما اتفق عليه العدد الأكبر من الصحافيين، وهو الشيء الذي يعكس تأكيد مدى مصداقيته. وي طرح التحليل الآتي في الأقسام القادمة المعطيات الموثوق بها فقط ويتم التطرّق لآراء ومواقف وشروح أجمعت عليها مجموعة لا تقل عن عشرة صحافيين. من هذا المنطلق فإن التحليلات المطروحة لاحقاً تعبّر عن آراء ومواقف وأحاسيس مجموعة قيادية من الصحافيين، منهم ذوو خبرة عشرات السنوات في حقل الإعلام العربي المحلي. كما أنّها تقف عند التطوّرات الحاصلة في حقل الصحافة والإعلام من منظور الصحافيين أنفسهم. وبرغم أن هذه المعطيات لا تعبّر عن حقيقة مطلقة، فإنها

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

تطرح حيثيات واقع مركّب، يمكن من خلاله فهم بعض جوانب الواقع الإعلامي الذي نعيشه. وفي هذا السياق تطرح أسئلة عديدة يحاول البحث الإجابة عنها مثل: من هم الصحفيون العرب؟ كيف يقيمون عملهم؟ ما هي الظروف التي يرونها أكثر تأثيراً في عملهم؟ ما هي التحديات التي يواجهونها؟ ما هي المعوقات التي تؤثر في ممارسة عملهم؟ ما هي نوعية علاقتهم بمحيطهم؟ هل هم مستقلون في عملهم وفي ما يعرضون للجمهور، أم أنهم جزء من بنية اقتصادية وثقافية يخضعون فيها لحسابات تحد من استقلاليّتهم وتحدّد مساحة حراكهم وإمكانات عملهم؟ بالرغم من صعوبة الإجابة القاطعة عن هذه الأسئلة، فإنّ هذا البحث يحاول أن يعكس الإجابات التي يعطيها الصحفيون أنفسهم عنها. لهذا، فإنّها قراءة ذاتية لواقع الصحفيين العرب ومدى استقلاليّتهم في عملهم ومدى إسهامهم في تطوير حيّز عام عربي يتم من خلاله تداول الأمور الأساسية والمواضيع والتحديات الجذرية التي يواجهها المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

بالرغم من أن هذا البحث ينحصر في وضع الصحفيين العرب - الفلسطينيين في إسرائيل، فإنّ بعض استنتاجاته من الممكن أن تكون ذات دلالات أوسع، حيث إنّها تمكّن من استقراء جوانب معينة من وضع الصحفيين في العالم العربي بشكل عام وفي ذلك وضع الصحفيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالحديث الاجتماعي والثقافي وبعض التحديات العقائدية والقيمية التي يواجهها الصحفيون العرب - الفلسطينيون في إسرائيل لمجرد كونهم فاعلين في مجتمع عربي محافظ، تتشابه مع بعض التحديات والمعوقات التي يواجهها الصحفيون العرب في العالم العربي. من أجل تأكيد ذلك يكفي أن نطلع على الأبحاث السوسيولوجية حول المجتمع العربي - الفلسطيني في إسرائيل وتلك الجارية في العالم العربي لنرى أوجه الشبه ومدى التطابق في العديد من جوانب الحياة بالرغم من تبدل الظروف والمحيط السياسي والثقافي. ومما لا شك فيه أنه وبالرغم من الفرق الشاسع في الحثيات السياسية، فإنّ العديد من المميزات والتحليلات التي يقدمها هذا البحث ممكن أن تكون صالحة لقراءة بعض جوانب الظروف والتحديات والمعوقات التي يواجهها الصحفيون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً عند الحديث عن المعوقات الاجتماعية والثقافية والدينية.

خلفية نظرية

إن الإطار النظري لهذا البحث مركّب بسبب تركيبة موضوع البحث. فمن جهة يستقي البحث بشكل عام من نظريات في علم الاجتماع وعلم السياسة، خاصة ما يتعلق بكون الصحفيين مجموعة اجتماعية إضافة إلى كونها مجموعة مهنية. ولكنه يركز أيضاً إلى نظريات الإعلام، حيث إننا نتحدّث عن حقل مهني آخذ في التشكّل والتطوّر، "تتصارع" فيه قوى مختلفة، منها الذي يؤكّد المهني ومنها ما يؤكّد جوانب أخرى (McNair، 2007؛ Shudson، 2003). لذلك تم الاستقاء من نظريات بنوية ومؤسّساتية مرنة، قادرة على استيعاب الحراك والتنافس بين لاعبين اجتماعيين مختلفين، لهم مصالح ورؤى متباينة (Giddens، 1986). كما استقى البحث من نظريات وظائفية تتعلق بالدور الاجتماعي والثقافي للصحفيين، دون حصرها في أدائها فقط، بل رؤيتها داخل بنية تتصارع من خلال المتاح لها داخلها مع قوى أخرى على توسيع مجالات حراكها وتحسين مواقعها وتحقيق مصالحها (McQuail، 1994).

يتطرّق هذا البحث إلى لاعب أساسي ومهم في عالم الصحافة والإعلام ألا وهو الصحفيون الذين يشكّلون القاعدة الإنسانية لهذا الحقل. بالرغم من أن هنالك العديد من الأبحاث حول الصحافة والإعلام، لا توجد أبحاث كثيرة تعنى بالصحفيين والحيثيات المادية والمهنية التي يعملون من خلالها. كما أن هنالك عدداً قليلاً من الأبحاث التي تطرقت إلى رؤية الصحفيين لذاتهم كلاعبين أساسيين في هذه الساحة. بالرغم من ذلك تظهر توجّهات بحثية معينة، خصوصاً من المنظور الماركسي، إلى أنّ الصحفيين هم جزء لا ينفصل من الطبقة المتوسطة ويعملون بحسب مصالح هذه الطبقة حتى وإن كان دورهم ترجمة مصالح أصحاب رؤوس الأموال إلى الحقل الثقافي الإعلامي. في هذا السياق يدعي بيير بوردييه ناقد أن الصحفيين والإعلاميين تحوّلوا إلى "تقنيين" يترجمون رؤية ومصالح أصحاب الأموال إلى خطابات وسجلات قادرة على أن تخترق الحيّز العام المجتمعي وتؤثر في سلم أسبقيات المستهلك المتوسط، تخدم الرؤية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمشغليهم (Bourdieu، 1993، 1998).

من هذا المنظور فإنّ الصحفيين جزءٌ من منظومة اقتصادية وأيدولوجية غير مستقلة بكل ما يتعلق بأدائهم الوظيفي. ينظر بوردييه لهذا الوضع بواقعية نقدية تتمثل في فهمه أنّ الصحافة والإعلام لا يمكن إلا أن يكونا جزءاً من المنظومات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع وعليه تخضع للاعتبارات الاقتصادية والسياسية الفاعلة من قبل السوق والدولة، إلا أنه يدفع نحو استقلالية أخلاقية ومهنية تحفظ ماء الوجه للمهنة الصحافية وتوفّر مساحات لحيزّ عام فاعل يناقش المواضيع المهمة ولا يغيب الهموم الاجتماعية من خلال توجيه الأنظار للتشهير والدعائية. من هذا الباب ينتقد بوردييه استكانة الصحفيين للمنظومة الاقتصادية المهيمنة، مشجّعاً إياهم على أداء دور أكبر في الصراع المجتمعي على الهيمنة والسيطرة فيه. عزا بوردييه الوضع السيء للصحافة والإعلام إلى عدم التزام مؤسسات الدولة الكافي لحقل الإعلام من حيث تطوير إعلام عام مستقل عن المصالح الاقتصادية لأصحاب رؤوس الأموال الكبرى، الذين يسخرّون الإعلام لجني الربح فقط، غير مهتمين بالمعضلات الاجتماعية الأساسية، دافعين باتجاه إعلام يتمحور حول التسلية والترفيه والقضايا المثيرة والسلبية. يتحدث بوردييه أيضاً عن أهمية غياب عمليات تنظيم بين الصحفيين ما يؤدي إلى عدم القدرة على المحافظة على أركان وأسس المهنة (Bourdieu, 1998).

من جهة أخرى، يرى بعض الباحثين الليبراليين أنّ على الصحفيين أن يكونوا وكلاء مستقلين بالرغم من كونهم يؤدّون وظائف معينة في الحقل الإعلامي (Page, 1996؛ McNair, 1998, 2007). بحسب ذلك، الصحفيون هم الوكلاء الأكثر أهمية في نقل المعلومات والتعقيب عليها من أجل فتح إمكانية الحوار والنقاش المجتمعي الذي يشكّل شرطاً للحفاظ على صحة المجتمع وقدرته على صياغة سلم أسبقياته بشكل صحيح (McQuail, 1985). في هذا السياق يأتي بحث توماس بيترسون عن الصحفيين في خمس دول مختلفة في العالم وهي الولايات المتحدة، والسويد، وألمانيا، وإيطاليا وبريطانيا (Pettersson, 1998). وقد بيّن بحث بيترسون أنّ هنالك فروقاً شاسعة في الرؤية الذاتية للصحفيين، حيث إنّ هنالك تبايناً بين الذين يرون أنفسهم مسؤولين عن نقل المعلومات دون التدخل وإبداء رأيهم الشخصي أيّاً كان فيها، مدّعين أنّ مهنتهم مرتبطة بقدرتهم على أن يكونوا موضوعيين في تقاريرهم ونقلهم للمعلومات. من جهة أخرى، أظهر بحث بيترسون أنّ هنالك مجموعة أخرى من الصحفيين الذين يعتقدون أنّ الصحافة هي رسالة أخلاقية لا يمكن للصحافي أن يكون فيها مجرد مراقب، وأنه بطبيعة الحال وبمحض استخدامه للغة والصورة فهو يبدي مواقف ممّا يكتب عنه. وعليه، فإنّ

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

إدعاء الموضوعية ما هو إلا تغليف وعدم اعتراف بحقيقة أن كل تقرير أو تحليل يتضمن رؤية الكاتب الصحافي، ولذلك تدعى هذه المجموعة من الصحفيين أن عدم الإقرار بمعاييرية الصحفيين هو نوع من النفاق (Entman، 1989، 1993).

بالمقابل، تدعى الباحثة باربي زيلتسر أن الصحفيين هم "مجموعة تأويل" تحمل نفس الآليات والمصطلحات المهنية التي من خلالها يتم تحليل الواقع (Zelizer، 1997). فإن عملية التثقيف التي يمر بها الصحفيون واللغة المستعملة في هذا الحقل المهني، وآليات نقل المعلومات بين الصحفيين المختلفين - وبخاصة أن الصحفيين يقبلون بدرجة كبيرة جداً على قراءة زملائهم من وسائل الإعلام الأخرى - كل هذا يؤدي إلى تطوير سجل إعلامي مشترك، يتم من خلاله عملية الفرز بين من هو صحافي ومن هو خارج هذه المهنة، وهو الشيء الذي يحول الخطاب الإعلامي إلى خطاب متجانس نسبياً، تستعمل فيه نفس المصطلحات ونفس التصورات. منهم من يرى أن الموقف التحليلي لزلتسر يتأكد بشكل يومي من خلال التجانس الآخذ بالازدياد بين وسائل الإعلام المختلفة. هذا التجانس يؤكد أن هنالك اتساق بين المصالح الاقتصادية والثقافية للملكي ووسائل الإعلام، وبين اللغة المهنية التي يستخدمها الصحفيون لممارسة مهنتهم (Bagdikian، 1997؛ McChesney، 1999).

بالرغم من صعوبة التأكد من العامل الأساسي في تحديد لغة الإعلام المهنية، فإنه دون شك من الممكن الادعاء بأن اللغة المهنية الصحافية دوراً كبيراً في تحويل مجموعة الصحفيين إلى مجموعة مهنية مغلقة. لقد أكد هذا التطور السجالي الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو حين نظر في مبنى الخطاب وعمليات الفرز التي تجري داخله والتي تعكس علاقات القوة القائمة في المجتمع وتشكل مرآة لعمليات التراتب المهني في المجتمع (Fa - coul، 1972). يؤيد زلتسر تحليل فوكو هذا، ويؤكد على كون الصحفيين مجموعة تأويلية تنعكس مواقفها المهنية في مضامين الأخبار التي تنقلها حتى وإن كانت هنالك ادعاءات مخالفة لذلك. إن التعديلات التحليلية الجارية على مواقف باحثين ليبراليين ووظائفيين بكل ما يتعلق بالعمل الصحافي والإعلامي هي دلالة على التوافق الآخذ في الازدياد بين باحثي الإعلام بشكل عام بكل ما يتعلق بمركزية عمل الصحفيين من جهة وبكونهم وكلاء أيديولوجيين من جهة أخرى، حتى وإن نجحوا بتغليف هذه الوكالة بلغة مهنية "موضوعية" (McQuail، 1994). ويؤكد هذا التحول تلاشي الفروق بين العمل الإخباري والعمل الترفيهي في الصحافة والإعلام حيث إن ظاهرة المعلوماتية-الترفيهية (Infotainment) آخذة في الازدياد (Graber، McQuail and Norris، 1998).

وعليه، فإن الصحفيين ليسوا قائمين على نقل الأخبار فقط وإنما يؤدون دوراً في البرامج والأخبار الترفيهية، وهو الشيء الذي يؤثر في معنى الأخبار وعلاقتها بالواقع، خصوصاً عند الحديث عن صحفيين يعنون بالشأن المحلي. كما أنه قد بات واضحاً أن تطوّر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) قد أدّى إلى تحولات جذرية في الحقل الإعلامي، مشكلاً تحديّ أمام تعريف المهنة الصحافية ومضيف جوانب جديدة للتعقيدات القائمة التي تعتبر تحديّ لا يمكن التغاضي عنه عند طرح التساؤلات حول مهنة الصحافة (Norris, 2001).

لا شك في أن التطورات الجارية في عالم الصحافة والإعلام خصوصاً في الحقل السياسية والاقتصادية، وبالرغم من المقولات النظرية التي طرحت آنفاً، تؤكد محورية دور الصحفيين وكلاء اجتماعيين وسياسيين وثقافيين مهمين. فالمصالح الاقتصادية والتقنيات المتطورة في عالم الإعلام تحتم على المهتمين بالحقل الإعلامي الاهتمام بدور الصحفيين والإعلاميين، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الموقف القائل بمعايير الصحفيين الأخلاقية والسياسية هو الموقف الأكثر شيوعاً في الأبحاث العلمية والأكاديمية (Christians, 2005). يعمل الصحفيين في سياق تتفاعل فيه وتتنافس القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى الدينية على النفوذ والتأثير والهيمنة. من هذا الباب، يتحوّل دور الصحفيين والإعلاميين إلى مركزي، حيث إنه بالرغم من عدم استقلاليتهم التامة فإنهم وكلاء مهمون في إظهار قضايا معينة أو شخصيات فاعلة أو إسداد الستر عليها. فمن أجل الوجود في الساحة الجماهيرية يحتاج السياسيون إلى الصحفيين والإعلاميين، وهو الشيء الذي تحوّل في العقود الأخيرة إلى علاقة وثيقة لا يمكن إلا التطرّق إليها باعتبارها ظاهرة لها انعكاسات على العالم الصحفي والسياسي في آن واحد.

وأشار بعض الباحثين إلى تطوّر ظاهرة ما يسمّى "صحافيي البلاط" الذين لهم علاقات مقربة جداً بساسة أو أصحاب نفوذ آخرين، تخلق حالة من الالتزام المتبادل تؤدّي إلى التشكيك في قدرة هؤلاء الصحفيين على القيام بمهامهم ومسؤولياتهم تجاه الجمهور العام. كما أن نمط العلاقات الأخذ في التطوّر في مجال العمالة الإعلامية، حيث إن أنماط التشغيل التي كانت مألوفة على مدى عقود طويلة والتي فسحت المجال لأن يكون الصحفيون مستقلين عن مالكي وسائل الإعلام، هذا النمط أخذ في التلاشي وتساعد نمط تشغيل آخر مبني على العقود الشخصية التي تخلق حالة من التبعية تخضع الصحفيين إلى اعتبارات غير مهنية في الكثير من الأحيان وتحد من استقلاليتهم وقدرتهم على التعبير عن آرائهم بشكل منفصل عن مصالح ومواقف مشغليهم.

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

تثير هذه التطورات العديد من الأسئلة والتحديات التي من شأنها أن تؤثر في ماهية العمل الصحافي والإعلامي، والتي يواجهها الصحفيون في أماكن مختلفة منها الدول التي تعتبر ليبرالية وديمقراطية. لا شك في أن هذه التحديات أكثر حدة في سياقات سياسية واقتصادية تؤدي فيها أيديولوجيات ونزعات غير ديمقراطية دوراً مركزياً. يأخذ هذا الموضوع طابعاً خاصاً في الدول ذات التوجهات القومية أو الإثنية أو في سياقات تتميز بوجود صراعات أو نزاعات قومية أو إثنية أو دينية. في هذه السياقات تطرح تساؤلات كبيرة حول دور الصحافة والإعلام خصوصاً قدرة الصحفيين على أداء وظيفتهم بشكل يتجاوب مع المتطلبات الأخلاقية الأساسية للعمل الصحافي والإعلامي. إن الانتماء يتحول إلى تحدٍ كبير في العمل الصحافي، وهو الشيء الذي يلزم الانتباه إلى الدور الذي يؤديه الصحفيون والإعلاميون، فمن جهة هم مطالبون بالبرهان على ولائهم لدولتهم أو لمجموعتهم القومية، ومن جهة أخرى هناك متطلبات العمل الصحافي والإعلامي في المستوى الأخلاقي، وبطبيعة الحال لا توجد حلول هيئة في هذا السياق.

إن عمل الصحفيين والإعلاميين الذين ينتمون إلى مجموعات أقلية يؤكد تحديات العمل الصحافي، ويضيف إليها تحديات لم تتطرق إليها الأبحاث العلمية بشكل معمق حتى الآن. فكون الصحفيين جزءاً من مجموعة أقلية، يبرز الحاجة لأداء دور تمثيلي في مواجهة التحديات التي تواجهها المجموعة التي ينتمون إليها (Gross، 1998). من جهة أخرى، يتجاوز فضاء عملهم مجموعة انتمائهم، وهو الشيء الذي يفرض أنماط تبعية وانتماء إلى محيطهم الأوسع بشكل ينعكس بتجليات مختلفة على أدائهم الوظيفي. كما أن عملهم في سياق منفصل يؤدي إلى بروز ظواهر خاصة خصوصاً في السياق الاقتصادي وسوق العمل. كما أن التحديات التي يواجهها الصحفيون الذين ينتمون إلى مجموعات أقلية تكون أكثر حدة عندما يكون هناك اختلاف ثقافي ولغوي بينهم وبين محيطهم السياسي والثقافي. هذا إلى أن هناك وقفاً خاصاً لحالات النزاع خصوصاً بين مجموعة انتمائهم ومجموعات أخرى في محيطهم المباشر. في سياق من هذا النوع تكون تحديات العمل الصحافي متشعبة ومتعددة تحتم على من يريد الوقوف عندها أن يطور آليات مركبة من أجل فهمها دون الوقوع في انطباعات وتخيلات عابرة. من هذا المنطلق، يرمي هذا البحث إلى الوقوف عند التحديات الأساسية التي يواجهها الصحفيون والإعلاميون العرب الفلسطينيون في إسرائيل وتحليلها بشكل يمكن أن يبرز خصوصياتها ويقدم توصيات من الممكن أن تكون ذات نفع في سياقات أخرى.

السياق التاريخي والمهني

إن الصحافة والإعلام العربي اللذين ينشطان في المجتمع العربي - الفلسطيني في إسرائيل هما نتاج للتطورات الحاصلة في هذا المجتمع بعد النكبة وهما تعبير عن حالة القطيعة التي خلفتها النكبة بين الفلسطينيين الذين بقوا في ديارهم وأولئك الذين شُردوا وحُولوا إلى لاجئين. فالمجتمع الفلسطيني الذي بقي داخل إسرائيل انتحى منحى اجتماعياً وسياسياً خاصاً بسبب الظروف والحيثيات الخاصة في ظل سياسات التهميش والتغريب والعزل للدولة الإسرائيلية (Jamal, 2011). إلا أنه، ومن جهة ثانية، يجب قراءة أي تطور في الساحة الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية للمجتمع العربي - الفلسطيني في إسرائيل من خلال اندماج هذا المجتمع في محيطه العربي بالرغم من كل الصعوبات والتحديات، خصوصاً في المجال الإعلامي (Jamal, 2009).

يجب التنويه بالفرق بين صحافة عربية تطوّرت في حُسن المؤسسات الإسرائيلية من قبل صحافيين يهود من أصول شرقية عكست رؤية المؤسسة الإسرائيلية وروجت لمواقفها، وتلاشت في بداية ثمانينيات القرن العشرين، وبين الصحافة العربية التي نشأت في المجتمع العربي - الفلسطيني وتكتب وتعد للقارئ العربي، وبدأت متمثلة بصحيفة الاتحاد التابعة للحزب الشيوعي وتشعبت لتشمل عدداً كبيراً من الصحف القطرية والمحلية والمجلات ومحطات الراديو المرخصة وغير المرخصة (جمال، 2005، كها، 2006). بالرغم من صعوبات الحياة وتحديات ظلال النكبة، بدأت الصحافة العربية الأصيلة واعدة من حيث نشاطها وتعدّها وتبجّرها في قضايا المجتمع العربي - الفلسطيني، إذ شكّلت الاتحاد منبراً عصياً للأصوات الوطنية والثقافية التي كتبت وتواصلت مع ضمير المجتمع العربي - الفلسطيني المحلي وتغلّبت على صوت الصحافة الرسمية وأدت إلى نشوء جيل جديد من الكتاب والصحافيين الملتزمين للمهنية. كما أدّى بعض الصحافيين دوراً هاماً في تنشئة الهوية القومية وتعزيز الانتماء العربي - الفلسطيني عند الأجيال الصاعدة (غانم، 2009).

من ناحية النشأة التاريخية، تجب الإشارة إلى أن الإعلام العربي أخذ منحى متعدّدة

إلى أن وصل إلى وضعه الحالي. فهناك الإعلام العربي الذي يمثل بداياته بصحيفة الاتحاد وهناك الإعلام باللغة العربية الذي عملت المؤسسة الإسرائيلية على إقامته، هناك تباين بين البنيتين من ناحية التوعية والمواقف والرؤية المهنية. وبالرغم من تلاشي بعض وسائل الإعلام الرسمية باللغة العربية وتراجع رواجها، فإنه لا بد من التطرق إليها عند الحديث عن تطوّر الإعلام العربي في الداخل.

قبل نهاية تشريد الفلسطينيين عن بلادهم وقيام دولة إسرائيل، وفي خريف 1948، بدأت نقابة العمال العامة (الهستدروت) الإسرائيلية بإصدار صحيفة باللغة العربية في يافا باسم "اليوم" (جمال، 2010). عملت هذه الصحيفة حتى عام 1968، وكانت مقربة جداً من صحيفة "دفار" العبرية. واستعملت صحيفة "اليوم" مكاتب صحيفة "فلسطين" التي كانت تصدر في يافا قبل عام 1948، حتى إنها استعملت مطبعتها. تطلّعت "اليوم" لشرح سياسة الحكومة وسط قرائها العرب، إلا أنها، وفي أعقاب صعوبات اقتصادية - نتيجة لرواجها المحدود - أقفلت عام 1968، وصدرت مكانها صحيفة جديدة هي "الأنباء" التي تبنت أسلوباً إعلامياً مماثلاً لصحيفة "اليوم"، ودعت إلى اندماج السكان العرب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في دولة إسرائيل وتوجّهت إلى قراء الصحف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين باتوا تحت السلطة الإسرائيلية بعد احتلال عام 1967 (جمال، 2010). وقد استعملت الأنباء كل الوسائل من أجل التحوّل إلى الصحيفة الأكثر شيوعاً في الأراضي المحتلة مستغلةً التضييق التي قام بها الجيش الإسرائيلي على قيام أي صوت معارض للاحتلال، وهو الأمر الذي كان جلياً في حالة صحيفتي "الفجر" و"الشعب" اللتين صدرتا في الأراضي المحتلة في عام 1972. استمرت "الأنباء" في الصدور حتى عام 1984، حين أقفلت لأسباب تتعلق بفسلها الدعائي مقابل كلفتها المالية. وكان محررو الصحفيتين التابعتين لنقابة العمال، "اليوم" و"الأنباء"، يهوداً من أصل شرقي، يخدمون وجهة نظر مؤسسة الحكم، ويدعمون مصالح الدولة وسط الجمهور العربي-الفلسطيني (كبها، 2006ب، جمال، 2010). وقد نجح هؤلاء فترةً طويلة في التلاعب بالأجندة العربية والترويج لمواقف المؤسسة الإسرائيلية والمراوغة من خلال استعمال الاستعارات اللغوية والمهنية الإعلامية والنجاح في استمالة أعلام عربية لتكتب في هذه الصحف.

تبنت صحافة باللغة العربية أصدرتها أحزاب سياسية صهيونية أخرى هذا الخط الإعلامي أيضاً. فصحيفة "المرصاد" التابعة لـ "مبا" ، صدرت صحيفةً أسبوعية عام 1952، وعبرت عن الأيديولوجية الاشتراكية للحزب، مع الإشارة إلى الحاجة إلى سلام

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

وتآخي الشعوب في المنطقة. وأضفت "الفجر"، وهي مجلة شهرية تابعة لـ "مبام" (1961-1958)، على الصحافة باللغة العربية حُسنًا وجودة بفضل استقدام رُستم بستوني محررًا، وجذب مراسلين عرب مثقفين مثل راشد حسين وفوزي الأسمر. وقد أدرج هؤلاء المراسلون والمحررون وجهات نظرهم القومية في كتاباتهم في الأيديولوجية الاشتراكية التي دعا إليها "مبام" في حينه. وأصدر حزب "أحدوت هعافوداه" صحيفة خاصة به تحت اسم "الأمل" عام 1959، كما أصدر حزب "الصهيونيون العموميون" نشرة "المركز" بشكل غير متواصل منذ عام 1955 ولكن لمدة قصيرة فقط.

يعتبر صوت إسرائيل باللغة العربية منذ عام 1958 وحتى اليوم منبرًا رسميًا. وقد حظي هذا المنبر بنسبة استماع عالية بين المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، إذ لم تكن هناك بدائل عديدة، إلا للذين استطاعوا الاستماع لبرامج ونشرات أخبار من العالم العربي، خصوصاً "صوت العرب" من القاهرة. وقد اعتبر الراديو الإسرائيلي باللغة العربية، كما هو الحال مع البث التلفزيوني القصير للتلفزيون الإسرائيلي باللغة العربية، منبرًا للأصوات ووجهات النظر العربية. إلا أن هذه المنابر اقتصرت على الأصوات والمواقف التي تخدم السياسات الرسمية للمؤسسة الإسرائيلية، وحتى لو فسح المجال أمام أصوات معارضة لإسماع صوتها من خلال هذه المنابر، يبقى صوت إسرائيل باللغة العربية والقناة العربية للتلفزيون الإسرائيلي جزءًا من الساحة الإعلامية يقومان بالتأليف بين المواقف الرسمية وتوجهات محدودة في المجتمع العربي.

خلقت المحاولات لإصدار صحف باللغة العربية ووجود محطة الراديو بالعربية انطباع وجود صحافة عربية في إسرائيل، لكن هدفها الأساسي كان تعزيز قبضة الأحزاب الصهيونية على الجمهور العربي والمؤسسة الإسرائيلية، مثلما تطلعت الإذاعة الإسرائيلية باللغة العربية ومن بعدها التلفزيون إلى الهدف نفسه. وبما أن الصحف الرسمية أو الحزبية باللغة العربية لم تمثل الاحتياجات الحقيقية للجمهور العربي، فقد تلاشت مع تلاشي الصحف الحزبية باللغة العبرية.

تعتبر صحيفة "الاتحاد"، الصحيفة الوحيدة باللغة العربية التي بدأت بالصدور قبل النكبة، وما زالت تصدر حتى أيامنا هذه (2011). وكانت "الاتحاد" مجلة ناطقة باسم منظمة فلسطينية هي: "عصبة التحرر الوطني الفلسطيني" في الفترة 1944-1948، وعلى الرغم من جذورها الشيوعية، فإنها امتازت بوعي قومي فلسطيني. أصبحت "الاتحاد" الأسبوعية بعد 1948 ناطقة باسم الحزب الشيوعي، وهو حزب يهودي-عربي، واضطرت للملاءمة خطها التحريري الإعلامي مع الواقع السياسي الجديد، ولكنها

استمرت على المناداة بإقامة دولة فلسطينية، وبهذا تبنت خطاً إعلامياً لم يختلف بكثير عما تبنته قبل عام 1948. وبالرغم من كون "الاتحاد" صحيفة حزبية، فقد عبّرت بشكل أفضل عن احتياجات ورغبات وتطلعات الجمهور العربي، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن محاولات "مجموعة الأرض" الحصول على تصريح نشر صحيفة من وزير الداخلية من أواسط سنوات الخمسينات وحتى أواسط سنوات الستينات باءت بالفشل. وألفت "الاتحاد" بين الأيديولوجية الشيوعية لحزبها وتغطية نشاطاته وبين تمثيل صادق للضائقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجمهور العربي. وتعرّز هذا الاتجاه كلما ازداد الدعم العربي للحزب الشيوعي (أبو صالح، 2010). وبما أنّ الصحيفة كانت تُروّج على أيدي أعضاء الحزب في القرى والمدن العربية، فقد نمت علاقة متكاملة تقريباً بين الحزب وجزءاً من الجمهور، وهو ما جعل من الصحيفة وسيلة في يد الحزب لتجنيد أصوات الجمهور العربي تنافس التأثير الكبير الذي كان للأحزاب الصهيونية. وبهذا شكّلت الصحيفة منبراً لمعارضة سياسة الحكومة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وسّعت صحيفة "الاتحاد" سنة 1983 نطاق عملها وبدأت بالصدور صحيفةً يومية وذلك على خلفية تطوّرات حزبية وإعلامية مهمة، حيث باشرت في السنة ذاتها الصدور في الناصرة، وبمبادرة خاصة، صحيفة محلية مجانية باسم "الصنارة" (كبها، 2001). وهناك عامل آخر للتحوّلات الطارئة على "الاتحاد" ألا وهو أن حزباً عربياً يهودياً جديداً منافساً للحزب الشيوعي في أصوات المواطنين العرب بدأ يتشكّل ويحضر لإصدار صحيفة منافسة (الراية) - وهو القائمة التقدمية للسلام برئاسة المحامي الناشط محمد ميعاري. وقد تحوّلت الاتحاد إلى الصحيفة العربية اليومية الوحيدة وما تزال على هذا الحال حتى يومنا هذا بالرغم من محاولات إضعافها والتهجّم عليها والتهديدات بإغلاقها. إلّا أنه وللأسف الشديد تراجع أداء "الاتحاد"، خصوصاً منذ انهيار المنظومة الاشتراكية أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وخروج عدد كبير من كتابها عن الخط الحزبي، والعجز الاقتصادي الذي عانته الصحيفة. وبالرغم من كونها المؤسسة الصحافية الأقوى والأعرق في المجتمع العربي والتي خرّجت عدداً كبيراً من الصحافيين الذين ما يزالون يعتبرون الأقوى والأجدر في الساحة الإعلامية العربية، فإنها وبحسب تقويم العديد من الصحافيين ما تزال في تراجع مستمر بالرغم من المحاولات القائمة لتجاوز أزماتها الاقتصادية والمهنية.

كانت نشأة الصنارة بادرة لتطوّر كبير في عالم الصحافة العربية-الفلسطينية في

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

السياق الإسرائيلي. وقد كانت الشرارة الأولى في تطوّر صحافة تجارية بملكية خاصة، وهو الشيء الذي عبر عن تطوّر كوادير عربية متعلّمة ترى الصحافة مصدر رزقها الأساسي، وتفسح المجال أمام جيل جديد من الصحفيين الناشئين أو الخارجين من بوتقة الصهر الحزبية للحزب الشيوعي (جمال، 2010). ونظراً لرواج الصنارة باعتبارها أسبوعية تعتاش من الإعلان، لم تعد تُوزّع مجاناً وأصبحت صحيفة أسبوعية قطرية. وشكلت هذه الصحيفة نموذجاً مختلفاً عن الصحافة الحزبية المتمثلة " بالاتحاد ". كان نجاح " الصنارة " حافزاً قوياً إلى تأسيس صحيفة مشابهة ومنافسة في عام 1987 وهي صحيفة " كل العرب " التي صدرت من الناصرة، وهي صحيفة أسبوعية خاصة كانت لفترة طويلة بملكية شركة إعلان عربية-يهودية وانتقلت إلى ملكية عربية كاملة في السنوات الأخيرة. في أعقاب نجاح هاتين الصحيفتين الأسبوعيتين، ظهرت عام 1987، صحيفة أسبوعية أخرى بعنوان " بانوراما "، وعملت من مدينة الطيبة في منطقة المثلث الجنوبي، ولكن تطلّعت إلى الوصول إلى أبعاد قطرية، ونجحت في تثبيت نفسها في السوق خلال فترة زمنية قصيرة. كما بدأت بالصدور بعض الصحف الأسبوعية الخاصة والمحلية منها " الميدان " في عام 1999 و " العين " في عام 2000 و " حديث الناس " في عام 2000 أيضاً وصحف تجارية أخرى محدودة التوزيع مثل " الأخبار " و " كل الناس ". سبق هذه التطوّرات في المستوى التجاري، صدور صحيفتين أسبوعيتين حزبيتين: الأولى هي " صوت الحق والحرية " (1989) التابعة للحركة الإسلامية، والثانية " فصل المقال " (1993) التابعة لحزب " التجمع الوطني الديمقراطي ". عكست هاتان الأسبوعيتان الصراع الأيديولوجي والسياسي وسط السكان العرب-الفلسطينيين، وشكلتا منافساً قوياً لصحيفة " الاتحاد " من حيث المواقف والآراء بالرغم من أنهما بقيتا أسبوعيتين ونجاح الاتحاد في الصدور بشكل يومي. عكس هذا الاتجاه الهبوط في تأثير الحزب الشيوعي في الشارع العربي، وتعزيز قوة الحركة الإسلامية والتجمع الوطني الديمقراطي. وما تزال هذه الصحف ومعها صحيفة " الميثاق " التابعة للحركة الإسلامية الشق الجنوبي، الصحف الحزبية الفعالة في الحيز العام العربي.

الالتزام الأيديولوجي والفكري لهذه الصحف يشكل عاملاً مهماً في الحفاظ على مستوى معين من المهنية الصحفية والخطاب الإعلامي، خصوصاً عند المقارنة بالصورة الصحافية والإعلامية المتمثلة بالصحف التجارية ومواقع الانترنت الخاصة. فالصحف الحزبية وبالرغم من ضائقتها المادية والضغط التي تقع عليها من أحزابها، فإنها ما تزال تحاول الحفاظ على نفسها مرآةً للقدرات الثقافية والأيديولوجية للنخبة السياسية

والثقافية العربية.

في المستوى الإذاعي أقيمت محطة " راديو 2000 " العربية في عام 1997 وذلك بموجب ترخيص بحسب قانون السلطة الثانية للإذاعة والتلفزيون لعام 1990. وبدأت هذه المحطة بفسح المجال أمام أصوات جديدة في المجتمع العربي وبدأت تعكس التعددية العقائدية والأيدولوجية والقيمية والسياسية في المجتمع. إلا أن الخلافات بين أصحاب المحطة وسياسات تغطيتها للهبّة الجماهيرية العربية في تشرين أول / أكتوبر 2000 المتضامنة مع الانتفاضة الفلسطينية، أدت إلى إقفال المحطة أواخر عام 2000. وقد أقيمت " إذاعة الشمس " في عام 2003 بناء على مناقصة قانونية لسد الثغرة التي نبعت من إغلاق " راديو 2000 ". وما تزال " إذاعة الشمس " تعمل حتى يومنا هذا، محاولة الحفاظ على صدقيتها من خلال خلق توازن حساس بين إرادة ومشاعر الجمهور العربي والضغوطات الإسرائيلية الرسمية التي تضغط على القائمين على المحطة لعدم تجاوز حدود خطابية رسمها للإذاعة ممثلو المؤسسة.

وتطوّر مهم آخر في الساحة الإعلامية العربية هو زيادة عدد مواقع الإنترنت الإخبارية، حيث إنّ جزءاً منها يتبع لإحدى الصحف المركزية التي ذكرت، مثل panet.co.il التابع لصحيفة بانوراما أو alarab.net التابع لصحيفة كل العرب وجزء آخر مستقل مثل bokra.net أو arabs48.com أو farfesh.com. هذا التطور المحاذي لتطورات مشابهة في حقل الإعلام في جميع أنحاء العالم أدى إلى تغييرات جذرية في أنماط العمل الإعلامي، خاصة بما يتعلق بعمق وجدية العمل الإعلامي. ففي أغلب الحالات التي نتحدث فيها عن مواقع تجارية، يركز العمل الإعلامي إلى الصورة أكثر من ارتكازه إلى النص والشرح الوافي لتفاصيل الأحداث. وكذلك يعكس تلاشي التحقيقات ومقالات الرأي والتحليل العميق، الذي يبرز بعض الأحيان من على صفحات الصحافة والمواقع الحزبية.

تبين نظرة متعمقة في خريطة الصحافة العربية أنها معقدة وبسيطة في نفس الوقت. من جهة، هنالك وسائل الإعلام الخاصة التي تتبع أصحاب رؤوس أموال وتعتبر مؤسسات ربحية تدار بحسب قواعد السوق وتتنافس فيما بينها في سوق الإعلانات الآخذة في التوسع. ومن جهة أخرى، هنالك وسائل الإعلام الحزبية، التي تتنافس فيما بينها على وعي وتأييد الجمهور. في كلتا الحالتين، تطرح تساؤلات حول مدى استقلالية الصحفيين، حيث إنّ خضوع الصحافة للاعتبارات الاقتصادية لا يقل تأثيراً عن خضوعها للاعتبارات الأيدولوجية الحزبية. كيف تؤثر هذه العوامل في حرية الكتابة

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

والنشر المتاحة للصحافيين؟ وكيف تنعكس هذه العوامل على المضامين المنشورة في صفحات الصحف وأثير الراديو؟ وكيف يؤثر تطوّر الإعلام الإلكتروني، خصوصاً مواقع الإنترنت المبنية في الأساس على مزودي معلومات في أغلب الأحيان لا يملكون تجربة صحافية سابقة، في لغة وخطاب الصحافة والإعلام العربي؟

التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العربي-الفلسطيني ومحيطه تعكس نمو طبقة اجتماعية - اقتصادية ذات ميزات وسيطة تمتلك الآليات التربوية والتعليمية والاقتصادية، لتطوّر حيز ثقافي عربي-فلسطيني يعتبر شرطاً أساسياً لتطوّر عالم الصحافة والإعلام. أخذت هذه الطبقة في الانخراط في السوق الإعلامية والصحافية الخاضعة لاعتبارات مادية وتسويقية، وهو الشيء الذي أثر في المضامين والسجلات الإعلامية والمستويات المهنية للإعلام. أدت التطوّرات التكنولوجية إلى بروز الانترنت والصحافة الالكترونية التي توجهت إلى جيل جديد من الصحفيين والإعلاميين الذين يملكون الآليات التقنية للعمل ولكن تنقص الكثير منهم التجربة الكتابية والعمق اللغوي، وهو الشيء الذي يطرح تساؤلات حول قدرة هذه المجموعة على تطوير إعلام وصحافة ترتقي للمهمة الملقاة على كاهلهم في ظروف صعبة وتحديات كيانية ووجودية مثل مواجهة الشروع الاجتماعية والعنف المستشري في مجتمعهم وآليات الدعاية والتغريب والسيطرة الإسرائيلية. ينعكس هذا التطوّر على دور الصحفيين المهنيين، الذين ما يزالون موجودين في وسائل الإعلام العربية ويطرح تساؤلات حول دورهم في مواجهة توجهات صحافية مبنية على الإثارة.

أبدت الصحف القطرية- " كل العرب " و " الصنارة " و " بانوراما " - وبعض الصحف المحلية-المناطقية مثل " حديث الناس " الكثير من الجدية في العمل على الحفاظ على مستويات مهنية قوية ومتعمقة. بالرغم من نجاح بعض الصحف القطرية والمحلية في الإبقاء على مستوى مهني ولو في بعض جوانبها مثلما هو الحال في بعض الصحف، فإن التحديات القوية تطرح تساؤلات حول إمكانات نجاح هذه الصحف في الحفاظ على هذه النجاحات، خصوصاً وأنها تكلف أثمناً كبيرة في المستويين: الاقتصادي والمهني. وإلى أي مدى ستنجح الصحف في الحد من التدهور النابع من هجرة بعض الأقلام المحلية المهمة من الصحف المحلية إلى صحف عربية تصدر في العواصم الغربية وعلى رأسها لندن أو في العالم العربي أو تعمل لصالح مؤسسات إعلامية تلفزيونية مثل الجزيرة أو العربية أو MBC؟

من النافلة القول إنّ الإعلام العربي، خاصتاً الحزبي منه، ما يزال يؤدي دوراً مزدوجاً

هَامٌّ في المجتمع العربي-ال فلسطيني في إسرائيل. فمن جهة هو شريك قوي في بناء الواقع ومن جهة أخرى وفي نفس الوقت هو يعكس بعض الجوانب من واقعه. إن التنافس الاقتصادي والسياسي والأيدولوجي بين وسائل الإعلام حادّ ويحتدم كل الوقت، مؤدياً إلى حالة احتراب داخليّ. فإلى أي مدى يستطيع الصحفيون العمل للتغلب على التحديات التي تواجهها الصحافة والارتقاء بها إلى مرتبة مواجهة التحديات والمشكلات التي يعانيها المجتمع العربي؟ وما هو تأثير كون الصحافة العربية العامل الوحيد الذي يتوجّه لهذا المجتمع على أنه وحدة اجتماعية مستقلة ومنفردة بذاتها، وعليه يعزّز عملية بناء الهوية الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني في الداخل؟

لقد انعكس الصراع المتزايد على تمثيل الجمهور العربي، والتأثير في ميوله، في الساحة الإعلامية، حيث أدّت الصحف دوراً مهماً في الصراع على الأجندة الجماهيرية وتحديد أركان الخطاب المجتمعي. طرحت الصحف رؤى وقيم اجتماعية متباينة، بالرغم من الحفاظ على القاسم المشترك المتعلق بالهوية القومية الفلسطينية. وتحاول هذه الصحف أن تعكس التعددية الاجتماعية القائمة في المجتمع العربي. إلى أي مدى تؤدي الصحف دوراً فعالاً في طرح حلول للتعامل مع حالة الاحتراب الداخلي في المجتمع العربي؟ وهل تلعب الصحافة دوراً فعالاً ومبادراً لرأب الصدوع والصراعات المجتمعية؟ وإلى أي مدى أدى التنافس بين الصحف التجارية والمواقع الإلكترونية إلى حالات صراع وتنافس تتجاوز المقبول؟ وإلى أي مدى أدى ذلك إلى تدهور الخطاب الإعلامي إلى درجة المس بالقواعد المهنية الأساسية؟ يحاول هذا البحث الإجابة عن بعض هذه الأسئلة من خلال طرحها على صحفيين عاملين في حقل الإعلام العربي أجريت معهم المقابلات في هذا البحث. وبناءً على ذلك فإن الأجوبة التي يوفرها البحث تنبع من المقولات التي طرحها عدد من الصحفيين بحسب المنهج البحثي الذي يعرض في الصفحات الآتية.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهجية الكيفية في بحوث العلوم الاجتماعية، حيث تتلائم هذه المنهجية مع موضوع البحث الرامي إلى وصف وتحليل مواقف وآراء الصحافيين العرب- الفلسطينيين في كل ما يتعلق بالواقع الإعلامي العربي ومستوى الأداء المهني لهذا الإعلام، والأسباب التي تقف خلف هذا المستوى. استند المنهج إلى طريقة المقابلات الشخصية شبه المبنية، وهي مقابلات تمكّن الباحث / مجري المقابلة والمشارك / الشخص الذي أجريت معه المقابلة، من صياغة الاستنتاجات بشكل مشترك، حيث إنّ الأغلبية الساحقة لمعطيات البحث تكون اقتباسات من أقوال الصحافيين الذين أجريت معهم مقابلة من عينة البحث، يحللها الباحث ويؤولها (شكدي، 2003: 71). من إيجابيات منهج المقابلات شبه المبنية وجود عدد من الأسئلة الموجهة التي يطرحها مجري المقابلة، وفي المقابل يتمكّن الشخص الذي تُجرى معه المقابلة من تحديد مدى تطرّفه للأسئلة المطروحة، كما يستطيع تجاهل بعض الأسئلة وتوجيه مسار المقابلة إلى مجرى آخر وفقاً لأهدافه. ويقوم مجري المقابلة بتحديد تسلسل المواضيع التي تمت مناقشتها خلال المقابلة وفق اتجاهات المحادثة التي يحددها المشترك، وبناءً على ذلك يقوم بالانتقال من موضوع إلى آخر (Corbin and Morse، 2003: 340). هذا يعني، أنه في المقابلات شبه المبنية، الباحث هو من يحدّد مبنى وتسلسل المقابلة وفق هدف البحث. يطرح الباحث خلال المقابلة سؤالاً يعرف بشكل مباشر الموضوع الذي يدور حوله البحث، يحدّد هذا السؤال عملياً نطاق المقابلة (شور وتسافار بن يهوشاع، 2010: 200). مع ذلك، يعطي مجري المقابلة، في المقابلات المعمّقة، شبه المبنية، المشترك (مصدر المعلومات) إمكان طرح قصّته، أو تجربته، أو موقفه أو رؤيته للظاهرة التي تمّ بحثها بأسلوبه ولغته الخاصة، ضمن سياقها الاجتماعي (شكدي، 2003: 71). يمكن التطرّق للسياق الاجتماعي الكاتب من إدراك مدلولات سلوك المشتركين (Sparadley، 1979). إذاً، يشكّل المشترك في البحث "نصاً حياً"، يمكن من خلاله التعلم عن الظاهرة التي يتمّ بحثها (شور وتسافار بن يهوشاع، 2010: 200). بموجب ذلك، تمّ إجراء المقابلات مع الصحافيين بشكل تمكّننا من خلاله من سرد

مواقفهم وآرائهم حول ظروف وشروط عملهم بشكل حر ودون أي حكم معياري عليهم، وكذلك تم التطرق لبعض جوانب عمل الصحفيين التي طرحوها وفاجأت الباحثين وكانت مهمة جداً لفهم الصورة العامة للعمل الصحفي العربي في الداخل. كذلك طرحت على الصحفيين بعض الأسئلة المتعلقة بمواقفهم وآرائهم في محيطهم الإعلامي، على مستوى الأداء المهني والأسباب التي تعلق واقع الإعلام العربي في الداخل.

أُجريت 31 مقابلة مع صحفيين وصحافيات تم انتقاؤهم بشكل عشوائي من بين مجموعة من الصحفيين العرب العاملين في الحقل الإعلامي والذين وصل عددهم إلى 200 صحفي وصحافية فاعلين في وسائل إعلام متنوعة. وقد تم انتقاء عدد أكبر من العينة التي شاركت فعلياً بسبب توقع مسبق لوجود نسبة من الرفض. شملت القائمة الأولية 40 صحفي وصحافية. وقد تبين أن هنالك رفضاً بنسبة 25%. وقد رفض بعض الصحفيين إجراء المقابلة بشكل مباشر (1) وآخرون (7) رفضوا بشكل غير مباشر دون إعطاء سبب. في إحدى الحالات (1) رفض أحد المديرين مشاركة صحافية معينة كانت جزءاً من العينة.

وبالرغم من أن منهجية البحث الأساسية مبنية على المقابلات الشخصية، فإنّ المعطيات الديموغرافية للعينة يمكن أن تكون مهمة للاطلاع على التركيبة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للصحفيين. ولذلك نورد في ما يلي بعض المعطيات المهمة دون الكشف عن أماكن عمل الصحفيين. تراوح الأعمار بين 23-60 عاماً. من ناحية الوضع الاجتماعي كان هنالك 10 أعزاب (ذكوراً وإناثاً) (29%)، و 21 متزوجاً -متزوجة (68%). أما في مستوى معدل الدخل، فقد بلغ المعدل خلال فترة إجراء البحث 8,727 شاقلاً لوظيفة الأجير (وفقاً لدائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل)، شملت المجموعة 11 صحفي قالوا إن معدل دخلهم تحت المعدل بكثير (36%)، و 10 تحت المعدل بقليل (32%)، و 5 في المعدل (16%)، و 3 فوق المعدل بقليل (10%) و 2 فوق المعدل بكثير (6%). وتعكس هذه الصورة مستويات الدخل المتدنية للصحفيين العرب خصوصاً عندما تأخذ بعين الاعتبار المستوى الثقافي للصحفيين الذين دخلوا العينة وتجربتهم الكبيرة نسبياً في هذا المجال. ومن ناحية الثقافة والتعليم، شملت المجموعة 22 صحفي وصحافية يحملون شهادة البكالوريوس (منهم 4 طلاب ماجستير في الإعلام) (71%)، و 1 يحمل شهادة دكتوراة في الإعلام (3%)، و 3 طلاب جامعيين (10%)، و 2 يحملون شهادة الماجستير (6%) و 3 يحملون شهادات فوق ثانوية (10%). وتظهر هذه المعطيات المستوى التعليمي العالي للصحفيين الذين شاركوا في العينة، وهو الأمر الذي يدل على

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

فروق شاسعة بين القدرات الشخصية للصحفيين والمسؤوليات والصلاحيات التي يحصلون عليها ضمن عملهم. ومن ناحية أماكن العمل، فقد توزعت المجموعة على النحو التالي: 3 يعملون / عملوا في الصحافة الرسمية، و3 يعملون في فضائيات عربية، و6 يعملون / عملوا في الصحافة الحزبية، و1 يعمل / تعمل في الصحافة الإسرائيلية الخاصة، و18 يعملون / عملوا في الصحافة المحلية الخاصة، و2 يعملان في مواقع خارج البلاد. ودرس 22 (71%) صحفي من الذين أجريت معهم المقابلات موضوع الإعلام (3 منهم شهادات فوق ثانوية). أما بخصوص سنوات الخبرة لدى الفئة التي أجريت معها المقابلة فقد راوحت بين 3-33 سنة منهم 12 يعملون مراسلين، و4 يعملون مراسلين ومحررين (1 منهم محررة مضامين في موقع إنترنت)، و6 يعملون مقدمي أخبار ومحررين، و7 يعملون محررين رؤساء. من ناحية التوزيع الجغرافي، فقد شملت العينة 4 (13%) من النقب، و4 (13%) من منطقة المثلث، و3 (10%) يعملون في منطقة القدس، و20 (64%) من منطقة الشمال. من ناحية الإيمان العقائدي والتوجهات الدينية، فقد شملت العينة 6 (19%) مؤمنين غير متدينين، و7 متدينين (23%)، و14 علمانياً مؤمناً (45%)، و4 ملحدين (13%). على مستوى النشاط الحزبي، تبين أن هناك 7 (23%) نشطاء حزبيين، و23 (74%) غير منتظمين حزبي و1 (3%) رفض الإجابة. من ناحية الاهتمام بالسياسة، تبين أن 27 يهتمون جداً بالسياسة (87%)، و3 مهتمون إلى حد ما (10%) و1 مهتم بدرجة قليلة (3%).

بالرغم من أن هذه المعطيات لم تُحلل بشكل عميق في المستوى الكمي فإنها تعطي لمحة عن طبيعة المجموعة التي أجريت معها المقابلات وتبين مدى تمثيلها لشرريحة الصحفيين والصحافيات الفاعلين في حقل الإعلام والصحافة. وكذلك، تبين هذه المعطيات نوعية الشريحة الاجتماعية العاملة في حقل الإعلام، خصوصاً أنها شريحة مثقفة في الأساس، غالبيتها تملك تجربة معينة في العمل الإعلامي. وتبرز هذه المعطيات أن هذه العينة من الصحفيين تشكل مجموعة ذات خصائص مشتركة (status group)، من الممكن أن يكون لها تأثير في مفهومها لدورها أو رؤيتها لذاتها. وكذلك يمكن لهذه الخصائص أن تنعكس في الخطاب المهني لهذه المجموعة أو في رؤيتها لمحيطها ونوعية انتمائها لمجتمعها.

المعطيات الرئيسة

لقد بدأ البحث بفحص آراء الصحافيين المشاركين في تعريف مهنة الصحافة ومميزاتها الأساسية، وقد أتت هذه المحاولة لكي تفحص إن كانت هناك تباينات في المواقف حول تعريف الوظيفة، وهل لهذه التباينات انعكاسات أو إسقاطات على ترجمتها على أرض الواقع وعلى المضامين التي يتعامل معها الصحافي. كذلك حاول البحث الربط بين التعريف المهني ومدى الاستقلالية والحرية التي يتمتع بها الصحافي في مجال العمل. وتبين المعطيات أن هنالك تبايناً واضحاً بين الذين يرون مهنة الصحافة رسالة تتلخص بنقل الخبر إلى القراء أو المستمعين أو المشاهدين دون التدّخل في مضامين الأخبار، وبين الذين يرون أن الرسالة الصحافية لا يمكن إلا أن تكون مؤثرة في الواقع، يؤدي بها الصحافي دوراً فعالاً حتى وإن لم يشأ ذلك. وينعكس الموقف الأول برؤية الصحافة مهنة لها أصولها وقواعدها، على الصحافي أن يراعيها ويحترمها، كما عرّفها أحد الصحافيين: " الصحافة هي مهنة، ليست تسلية وليست عملاً اضافياً. الصحافة هي أن تعمل على نقل الخبر بطريقة مهنية ونقله للجمهور بناءً على أسس الصحافة المعروفة. مهنة الصحافة هي مهنة لا تقوم وفقاً لعدد ساعات العمل. عمل الصحافة هو على مدار 24 ساعة، أحياناً يكون نتاجه غزيراً جداً، وأحياناً نتاجه قليل " .

ويعبر الموقف الثاني عن ماهية العمل الصحافي باعتباره رسالة ذات أبعاد أخلاقية يؤدي بها الصحافي دوراً مهماً وفعالاً كما ينعكس في المقولة التالية: " الصحافة هي رسالة وهدف سام ونبل، هي خدمة للقارئ والمجتمع. وظيفة الصحافي لا تقف عند تصوير صورة وكتابة خبر، والثورات العربية تثبت أن الصحفي لا ينقل ما يحدث فقط وإنما يلعب دوراً ويؤثر على مجريات الأحداث - يؤثر ويتأثر " . وتعكس هذه المقولة رؤية الصحافيين الرومانسية لمهنتهم وحبهم لها وتعلقهم بها. إلا أنها تعكس أيضاً الشرخ القائم بين هذه الرؤية في المستوى النظري وإمكانات ممارسة المهنة المحدودة في المستوى العملي.

وقد سُئل المشتركون في البحث عن نوعية العلاقة بين الصحافيين والجمهور

الواسع، وعمّا يتعلّق بمكانة الصحفي الاجتماعيّة فأظهرت الإجابات تبايناً في رؤية الصحفيّين لعلاقتهم بالجمهور. من جهة، هنالك من يعتقدون بأن الجمهور يحترمهم ويحترم مهنتهم ويؤكدون أن الجمهور يعتمد عليهم ويكن لهم الاحترام، مثلاً هو الحال في المقولة التالية: "يوجد احترام، لأنه في ظل الوضع الفلسطيني الراهن أصبح الصحفي عنواناً، عنواناً لهموم المواطن وشكاويه في ظل أزمة الثقة الموجودة بين المواطن وبين القيادة، يوجد احترام من قبل شعبنا، وفي كثير من الأحيان يشكّل هذا الاحترام حماية للصحفيّين، لأن الجهات المنتفذة والسلطات معادية للصحافة، وللأسف الشديد في مجتمعنا العربي تمارس العدائية بشكل متخلف، مثل ما حصل معنا هنا حيث كنّا هدفاً للاعتداءات من قبل جهات رسمية وغير رسمية كخلع أبواب مكتبنا وحالات إحراق وغيرها. لكن المواطنين كانوا يهاثفوننا ويعبّرون عن تأييدهم لنا، هذا يدل على أن المواطنين يحموننا، أنا أتحدث عن المواطنين العاديين وليس عن المأجورين والمرترقة..". كذلك يؤكد بعض الصحفيّين: "نباهة الجمهور وحكمه على الصحفيّين وعلى أدائهم المهني كقول أحد الصحفيّين: "أعيد، الجمهور ليس غيباً، الجمهور يقيّم الصحفي. ويفرز الصحفيّين وفقاً لعملهم ومهنتهم. وهذا يرتبط بعمل الصحفي، الصحفي هو من يفرض احترامه على الجمهور. لا يجب على الصحفي أن يراهن على الأخبار الصفراء والأخبار التي تفتقد للمصداقية كي يصبح مشهوراً، قد يصبح مشهوراً لكن الناس لن تحترمه بل ستحترم الصحفي الذي يجلب أخباراً ذات قيمة مهنية. الجمهور قادر على أن يميز بينهما".

ويؤكد صحفي آخر: "أنا بشكل شخصي ألقى احتراماً يفوق تصوّري ويخجلني. أنا ألسه شخصياً في كل مناسبة ومكان وفي الشارع أيضاً. هذا الاحترام يجعلني منضبطاً وعند حسن ظن الناس بي، وأنا أحب أن ألبّي توقعاتهم. أيضاً زملائي الصحفيّين الآخرين يحظون باحترام كبير جداً، بينما لا يحظى به آخرون، يتفاوت الأمر من شخص لآخر".

وتعكس هذه المقولات حاجة الجمهور إلى مُسعف يعكس احتياجاته ويوصلها إلى آذان الجمهور الواسع أو إلى السلطات المعنية. كما تعكس هذه المقولات تعلق الجمهور بوسائل الإعلام لحل مشاكلهم ومواجهة التحديات التي يواجهونها يومياً. ويعبر بعض الصحفيّين عن العبء الذي يلقيه الجمهور وتوقعاته على كواهلهم والتي تحملهم أكثر من طاقتهم، كما تُظهر المقولة التالية: "حسب رأيي الجمهور العربي يقدر الصحافة

لكنه يعلّق عليها آمالاً أكبر من طاقاتها. من الصعب عليّ أن ألبي كل الطلبات التي يطلبها مني الناس، لأنني مقيد من ناحية مادية ومن ناحية مهنية، ولا أملك الإمكانيات لتغطية كافة المسائل والمواضيع، يعني أنا موجود في وسيلة تفرض علي شروطاً وقيوداً عليّ أن ألتزم بها.

من جهة أخرى، هنالك من يعبر عن موقف مركّب أكثر ويعتقد أن الجمهور يكن لهم الاحترام بحسب الموقع أو المصلحة، ولا يمكن التعميم في هذا الشأن. على سبيل المثال، هنالك فرق بين الذين يعملون في وسائل إعلام إلكترونية واسعة الانتشار خصوصاً الفضائيات، وبين الذين يعملون في وسائل إعلام محلية. وفي هذا السياق تقول صحافية من العاملات في الإعلام المكتوب: "أحياناً حسب الفئة التي أتعامل معها، عندما أتعامل مع أناس لديهم عتب على الصحافة المحلية أتعرض لإهانات، لكن الناس المستفيدة من الصحافة يتعاملون باحترام ومودة." وتضيف أخرى من العاملات في الإعلام الإلكتروني: "بشكل شخصي ألقى احتراماً كبيراً وهذا مرتبط بوجودي في وسيلة إعلام مشهورة. يوجد مكانة اجتماعية، لكن بشكل عام يتعلق بالشخص نفسه إذا كان يستحق الاحترام أم لا". ويؤكد صحافي آخر: "نوعاً ما، الصحفي هو من يفرض احترام الآخرين له، بما أن مستوى مهنة الصحافة هنا انخفض."

موقف ثالث يتعلّق بالاحترام المرتبط بحالة التدهور الجاري في الصحافة المحلية والمستوى الأخذ في الهبوط الذي وصلت إليه. فهنالك من يعتقد أن الجمهور لا يحب الصحفيين ولا يكن الاحترام لهم بسبب اهتمامات بعض الصحفيين بتفاصيل سطحية وقصص هامشية على حساب أخبار ذات قيمة إخبارية. ويؤكد أحد الصحفيين المشاركين في البحث، أن للصحفيين دوراً فعالاً في تدهور موقف الجمهور منهم، حيث إن الأداء المهني المتردّي أدى إلى تلاشي الاحترام للصحفيين وتراجع موقف الجمهور منهم. وتبيّن الاقتباسات التالية أنّ بعض الجمهور لا يكن للصحفيين الاحترام: "هنالك عامة الناس الذين يحترمون الصحفي، ولكن القراء الأذكياء والناقدون لا يحترمون الصحفي لأن المهنة اليوم انحدرت وأصبحت تشبه "الزنى"، اليوم أي شخص يحمل كاميرا يتحوّل إلى صحفي، يجلب الخبر الأقرب إلى بيته ويصيغه بشكل ترفيهي، الصحفيون ينشرون أخبار تافهة مثل "اسم الجلالة على بطيخة"، فتحوّلت الصحافة إلى ترفيه، وفقدت قيمتها النقدية التاريخية، رغم الهامش الضيق فالصحف الحزبية هي الوحيدة المهنية اليوم، سنجد هناك خبراً بدون

ألف صورة وسطرين فقط". ويضيف آخر: "لكن يوجد أشخاص أثروا على المهنة بشكل سلبي وعلى احترام الناس، كان الناس يمنحونا مكانة أكثر مما نستحق ويهاتفوننا كأنهم يهاتفون رئيس مجلس ويعرضون مشاكلهم، لكن بشكل عام هنالك احترام وتوجد لنا مكانة". ويؤكد صحافي آخر: "أحياناً نتعرض للسب والإهانة عندما نتوجه لشخص ما للحصول على معلومات، وأحياناً كنا نتعرض للطرده من بيت الشخص المقصود".

وقد عبّر بعض الصحافيين عن التحوّلات الطارئة على مكانة الصحافيين بشكل مرحلي، حيث إنّ هنالك اختلافاً بين مراحل مختلفة كما تبين الاقتباسات التالية: "أنا عشت مرحلتين: مرحلة الصحافة المكتوبة التي كانت عبر الصحف الورقية فقط وكان الصحافي حينها يحظى بمكانة أكبر بكثير من اليوم. اليوم أصبحت الصحافة صحافة صور وتنعكس بشكل رئيسي من خلال مواقع الانترنت، وقد أثرت سلباً على مكانة الصحافي. لكن مع ذلك، يستطيع الصحافي أن يحافظ على مقدار معين من احترام الناس من خلال نوعية التقارير التي يكتبها، ثقافة الصور أدّت إلى انخفاض المستوى وهذا يؤدي إلى تهكم الجمهور على الصحافيين وانحدار مكانتهم، خاصة إذا لم يلتزم الصحافي بضوابط وكانت الصورة بالنسبة له هي الجوهر. نحن لا نتحدث عن صور تملك قيمة إخبارية وإنما صور إثارة لفتاة في وضع معين أو حبة فواكه بشكل غريب. اليوم الاحترام للصحافيين أقل، في السابق كان أكبر". ويؤكد آخر: "اليوم لا، في التسعينات أتذكر كان هنالك احترام، اليوم يوجد الكثير من الصحافيين وانتشرت مواقع الإنترنت، لم يعد حاجة للكتابة، البيانات التي تصل إلى الموقع أو الصحيفة تطبع كما هي، صارت الصحافة تستقطب مما هبّ ودب فتوقفت الناس عن احترام الصحافي".

وقد ربط بعض الصحافيين بين مكانة الصحافيين والوظيفة التي كانت تؤديها الصحافة العربية في السابق، حيث كانت الصحافة آلية التواصل الأساسية في المجتمع بينما أصبحت الآن ثانوية والناس ليسوا بحاجة لها بسبب تطوّر التكنولوجيا ووسائل الإعلام السريعة مثل المواقع الالكترونية. ويقول في هذا السياق صحافي عمل في الصحافة الحزبية: "طالما يضطر الصحافي العربي لأن يمارس مهنة واحدة في الصباح وأخرى في المساء فهو إنسان غير محترم ومهنته غير محترمة، عندما لا أحترم نفسي لا يهتمني احترام الجمهور، لم أكن أشعر أن الجمهور يقدر هذه المهنة. حسب رأيي وبصراحة لم يعد حاجة للصحافة العربية. الصحافة في السابق كانت

وليدة حاجة، كانت تسهم في تواصل الناس كانت مُتَقَف من الدرجة الأولى، يعني عندما كان ينشر في الاتحاد مقالات كتبها أمثال محمود درويش، سميح القاسم، إميل حبيبي، فأنت تتحدث عن أشخاص شكّلوا النخبة الثقافية للفلسطينيين في إسرائيل. وفوق ذلك كانت الصحافة مُجَنَّدًا للجماهير، في أي مظاهرة وأي فعالية نضالية كانت الصحيفة المحرّك الرئيسي للجماهير، اليوم توقفت الصحافة عن ممارسة أي دور من هذه الأدوار، حسب رأيي الصحافة العربية اليوم هي عامل محبط، هي عامل يتم من خلاله تفريغ مشاعر الناس الغاضبة، يعني اليوم إذا غضب الناس يكتبون مقالاً أو يشاهدون الجزيرة مثلاً، وكأنهم فرغوا غضبهم وكفى الله المؤمنين شر القتال. السبب الأساسي في هذا التحول حسب رأيي هو أن الصحافة المحلية لا تقف في وضعية المنافسة مع وسائل الإعلام الأخرى، إنها صحافة فاشلة، عليّ أن أنتظر أسبوعاً حتى يصلني الخبر، أنا أنفهم وجود ضرورات اقتصادية تمنع مالك الصحيفة أن يصدرها بشكل يومي لكن هذا لا يفيد القارئ، إذا الصحافة أصبحت مكاناً للإعلان فقط. أيضاً الصحفيين غير المهنيين، أو أنصاف وأنصاه الصحفيين أثروا على الصحافة، هذا ليس تقليلاً من قيمتهم لكنك تتحدث عن أشخاص يعملون في النهار كصحفيين وفي الليل كسائقي سيارات أجرة أو مدرسين أو حتى طلاب مدرسة، فعدم المهنية في التعامل مع هذه المهنة التي يطلق عليها صحافة يفقدها قيمتها ويجعلنا نشعر بعدم الحاجة لوجودها، أنا لا أريد أن أقرأ أخباراً عن عنزة مكتوب على رجليها لا أعرف ماذا".

وقد تطرّق البحث إلى بعض جوانب الأداء الصحافي العربي في مستوى الصحفيين وفي مستوى الصحافة بشكل عام. وقد تبين من المقابلات أن هناك اختلافات في الرؤية لكل ما يتعلق بالأداء الصحافي. من جهة، هنالك نسبة عالية من الصحفيين الذين يُبدون رضى فوق المتوسط عن عملهم الصحافي، فـ 82% من الذين أجريت معهم مقابلات ادّعوا أنهم راضون بدرجة كبيرة أو بدرجة متوسطة عن عملهم الصحافي. وتختلف هذه النسبة عند الحديث عن مهنية الصحافة العربية، حيث إن معظم الصحفيين يعتقدون أن مهنية الصحافة لا تستوفي التوقعات. والأغلب يرى أنها غير مهنية، كذلك لم يعبر أي من الذين أجريت معهم مقابلة عن رضى عالٍ عن الأداء الإعلامي المحلي، بل بالعكس، حيث إن أغلبية ساحقة من الذين أجريت معهم مقابلات (82%) ادّعوا أن الإعلام المحلي دون المتوسط / منخفض بالرغم من أن غالبيتهم يعملون في وسائل إعلام محلية.

وقد علل هذا التباين في المعطيات أحد الصحفيين قائلاً: "أعتقد أن المشكلة ليست

في الصحافيين بل أن هنالك خلل في منظومة عمل الصحافة، لا أعتقد أنها ناتجة عن مستوى سيء للصحفي الفلسطيني، يوجد مجموعة مشاكل ".
فيما فسّر صحفي آخر هذا التباين قائلاً: " الصحافة العربية في الداخل محدودة جداً لأنها تغطي نطاقاً ضيقاً جداً ومجتمعاً محدوداً، وفي ذات الوقت هي موجودة في حالة صدام مع إطار سياسي الذي هو الدولة التي تعمل من خلالها، إمكانياتها محدودة وقدراتها محدودة وحتى خبراتها محدودة، إنها صحافة غير قابلة للانتشار، تنتشر فقط داخل مناطق الـ 48. ولكن ما يزعجني في الصحافة العربية في الداخل هو هذا الغرقان، الغرقان في القضايا الجنائية اليومية، على غرار ما فعلت الصحافة العبرية، عندما نطالع صحيفة معينة نجد أخبار قتل، اغتصاب وما شابه، وكأن مهنة الصحافة أصبحت تقتصر على التشويق والتسويق. أنا لست ضد هذه القضايا، على العكس يجب معالجتها لكن بشكل مهني لا طرحها بهدف الإثارة. ما يزعجني هو وجود صحافيين خبراء وأكفاء لكن قدراتهم أصبحت تنحصر في جريمة صغيرة حدثت في الطيرة أو الطيبة أو أي مكان آخر. الصحافة المحلية في وضعها الحالي بحاجة إلى تطوير، التطوير يبدأ من خلال خلق منافسة قوية وشريفة بين الصحف أولاً ثم منافسة مع الصحافة العبرية، علينا أن نرتقي، لكن طبعاً الصحافة العبرية مصادرها أقوى، وهي محمية من قبل الدولة، رأس مالها كبير جداً وخبرتها كذلك. هنالك حاجة لدراسة إمكانيات تطوير الصحافة المحلية في الداخل ".
وقد ربط بعض الصحافيين بين الأداء المهني ومستوى الثقافة التي يتمتع بها الصحفي. أحد الأسباب لعدم الرضى عن أداء الإعلام المحلي هو عدم وجود عمليات تثقيف كافية من قبل المؤسسات الإعلامية من أجل أن يقوم الإعلاميون بممارسة وظائفهم بمهنية. 68% من الصحافيين الذين أجريت معهم المقابلة يعتقدون أن ثقافة الصحافيين لا تساعدهم على ممارسة مهنتهم والعديد منهم يعتقدون أن معظم الذين يستميلهم العمل الإعلامي لم يحصلوا على أي ثقافة تخولهم القيام بعملهم. وترى أغلبية ساحقة من الصحافيين علاقة مباشرة بين الثقافة والمهنية في العمل الصحفي.

وقد نوّهت إحدى الصحافيات بتأثير الثقافة في الأداء المهني قائلة: " بالطبع، لأن الإنسان المثقف والذي يملك خلفية يمكن أن يكتب مادة جيدة، أما الهواة فيبنون الخبر على الصورة ".

أ - العلاقة بمالك المؤسسة وهيئة التحرير وتأثيرها في العمل وحریات النشر

تطرق البحث إلى إشكالية العلاقة بين العمل الصحفي ومالكي وسائل الإعلام من أجل استيضاح بنية ومركبات هذه العلاقة وتأثيرها في ممارسة العمل الصحفي. وقد برزت تباينات بين الصحفيين بكل ما يتعلق بالملكية الخاصة مقابل الملكية العامة، كذلك هنالك تباين بين الذين يعملون في مؤسسات إعلامية خاصة عبرية، وبين الذين يعملون في وسائل إعلام خاصة عربية وبين الذين يعملون في وسائل إعلام حزبية ووسائل إعلام غير حزبية. تبدو التباينات جلية على جميع المستويات.

ويبدو من المعطيات أن الوضع في وسائل الإعلام الخاصة هو الأسوأ، حيث عبّر أغلبية الصحفيين عن علاقة سلبية بأصحاب وسائل الإعلام، وقد ربط هؤلاء بين أدائهم المهني وحرية عملهم والنزعة التحكيمية لأصحاب وسائل الإعلام وتحكمهم بكل جوانب العمل في المؤسسة الإعلامية ومن ذلك المواقف. وقد عبّر عن هذا المأزق أكثر من صحفي، نأتي على ذكر البعض من المقولات الرئيسة في هذا المجال:

"بشكل عام علاقة الموظف بصاحب العمل هي علاقة إشكالية من الدرجة الأولى، لكن ظروف عمل الصحفي أسوأ من ظروف عمل الموظف الاعتيادي في المرافق المختلفة، إنها ظروف عمل سيئة جداً، الرواتب سيئة جداً، ظروف العمل المحيطة هي ظروف غير مواتية وغير مناسبة وهذا الأمر يخلق نوعاً من الدائرة المفرغة التي لا يوجد لها بداية أو نهاية. عملياً ظروف العمل غير مريحة، لذا لا يمكن أن يتقدم من ناحية مهنية وأسرية، فهو يبقى مربوطاً بالمعاش الذي يحصل عليه من صاحب العمل وبالتالي يكون خاضعاً له. في المهن الأخرى مثل المحاماة والتدريس توجد مرجعيات، لكن في الصحافة للأسف لا توجد مرجعيات، لذا يعتقد صاحب العمل أنه المرجعية ويملي على الصحفي ما يجب أن يفعله ... لذا تنتج تبعية من ناحية فكرية ومالية ويصبح الصحفي تابعاً لصاحب الصحيفة وهذا الأمر سيء جداً".

وقد حاول بعض الصحفيين إبراز جوانب أخرى لهذه العلاقة مبينين أنها معقدة

ومركبة ومبنية على مصالح مشتركة وتعاقد مهني يتلخص في المقولات التالية:
"كلانا نملك رسالة، أنا أطرح مواضيع وهو ينتقي منها ما لا يضر بمصلحته.
هو تأثير سلبي غالباً تحكمه مصالح مادية، يحدّد لك الأمور التي تودّ طرحها
ويجبرك على تجنب مواضيع معينة تجنباً للمشاكل على الرغم من أننا ندخل
الصحافة ونحن نملك أحلاماً بتغيير المجتمع".

وتضيف صحافية أخرى: "يوجد حيّز من الحرية يمكن التحرك فيه، ولكن يوجد
سقف غير مفهوم دائماً يحدّ من التغطية والمهنية في العمل وذلك يرجع لحسابات
اقتصادية تخص صاحب المؤسسة إضافة لاعتبارات سياسية".

ويؤكد آخر: "هنالك تأثير كبير، في أغلب الأحيان تأثير سلبي، لأن صاحب
الصحيفة يتدخل، فيكون ذلك سلبياً بمعنى أنه يكثر بمصلحة الصحيفة، مثلاً في
مسألة الإعلانات هو ينتبّه لأمر لا أنتبه لها أنا كصحفي، هو ينتبّه لها كي يجني
المال ويعطيني معاش، لكن هذا وضع صحافتنا هنا التي يتعلق دخلها بدعاية
الألف شاقّل. هنالك نواحي إيجابية هم يدفعون لنا معاشات يدافعون عنا في حال
تعرضنا لمساءلة، لكن هذا وضع كل الصحف عندما تمس مصالحهم التجارية".

وقد أظهر الصحافيون العاملون في الصحف الحزبية جوانب أخرى مشابهة لهذه
العلاقة بالقائمين على الصحف. وتبيّن المقولات التالية أنه إذا كانت مصالح صاحب
وسيلة الإعلام هي البوصلة الأساسية للعمل الصحفي في الصحافة الخاصة، فإن موقف
الحزب أو الحركة هو البوصلة الأساسية في عمل الصحفي في الصحافة الحزبية. وتدل
الاقتباسات التالية على عامل الولاء للحزب باعتباره عاملاً أساسياً في العمل مع بعض
التباينات بين الصحافيين المختلفين:

تقول صحافية تعمل في الصحافة الحزبية: "بطبيعة الحال في الصحف الحزبية
يوجد انسجام أكبر لكن توجد صعوبات على مستوى إبداء رأيي الحر عندما يتعدّى
سياسة الحزب وإطار الحزب وبالتالي هنالك تقييدات معينة".

ويضيف آخر: "هنالك تأثير كبير جداً، عند كتابة أو صياغة أي خبر يجب أن
تضع اعتبارات مالك الصحيفة أمامك، عليك أن تعطل تفكيرك وتفكر برأس مالك
الصحيفة، هل يتماشى ما سأنشره مع خط الحزب-الحركة، سياستها مصالحها
أم لا". كذلك يؤكد صحفي آخر من الصحافة الحزبية: "من تجربتي في الصحافة
الحزبية، فإن الأمر لا يختلف كثيراً عن الصحافة التجارية. في الصحافة التجارية
أنت تخدم المصالح المادية للمالك، وفي الصحافة الحزبية أنت تخدم المصالح

الحزبية والضغط من الحزب يكون كبيراً لدرجة إملاءات، لا أعتقد وجود صحفي في الصحافة الحزبية لم يجر تنازلات خلال عمله، أحياناً يكون خبر تافه عن فرع حزبي تجد نفسك مضطراً لنشره لأن هذا خط الحزب، عليك أن تلتزم بهذا الخط، إمكانيات النقد محدودة. لقد كنت مقيداً بمصالح الحزب المثل العربي يقول (من يأكل من صحن السلطان يضرب بسيفه) فأنت في صحيفة حزبية لا يمكن أن تكون حراً بمعنى أن تنتقد".

ويؤكد ذلك صحفي آخر من الصحافة الحزبية: "هي علاقة محكومة بالانتماء، يعني طالما أنت تنتمي كصحفي في صحيفة حزبية للخط الفكري والخط السياسي الذي تعتمده هذه الصحيفة لن تحدث مشاكل، تبدأ المشاكل باللحظة التي لا تتفق بها مع المالك الذي هو الحزب في هذه الحالة، أو مع الخط السياسي العام، صحيح أن لدينا موجودان في صعيد فكري واحد ونلعب ضمن إطار واسع يضمني ويضمه رغم التفاوتات، لكن عندما تصبح القضية قضية عينية تحصل مشاكل. هي علاقة يحكمها الانتماء والقناعة، القناعة الفكرية والسياسية والموقف من قضايا عينية، مسألة المال تلعب دوراً لحظة دخول عامل خاص أو مستثمر على الخط، فتصبح علاقة ثلاثية بين المالك من جهة والمستثمر من جهة والصحفي من جهة".

وقد اختلف موقف الذين يعملون في مؤسسات إعلامية إسرائيلية رسمية أو غير رسمية، حيث إن العلاقة تبدو أكثر تعقيداً وغير مبنية على التعلق التام بالمالك أو بالجهة المالكة بالرغم من اعتراف خجول بوجود رؤية مهيمنة أو مصالح سياسية للمؤسسة. وقد برز التعقيد في العلاقة بين الصحفي العربي ووسائل الإعلام الإسرائيلية من خلال المقولة التالية: "نحن مؤسسة حكومية تضبطها ضوابط تختلف عن القطاع الخاص، بما أنها مؤسسة رسمية فالضوابط التي تضبطنا هي الضوابط العامة التي تضبط كل موظفي الدولة، وبالتالي هذا يفرض عليك بعض الضوابط أو القيود. أنا لا أتحدث هنا عن المحتوى والمضمون وإنما عن طريقة العمل، مثلاً لا أستطيع العمل في مكان آخر. بصورة رئيسية هي علاقة رئيس ومرؤوس على الرغم من أنني لا أشعر بذلك، لكن يوجد سلم هرمي وظيفي مثل كل المؤسسات الرسمية. هي علاقة مبنية على المهنية وعلى شروط العمل أكثر".

أما فيما يتعلق بالعمل في وسائل الإعلام العبرية الخاصة فإن التوجه العام هو أن العلاقة بالمؤسسة الإعلامية والقائمين عليها هي علاقة مهنية في الأساس ولا ترتبط بمصالح أو تدخلات تعسفية تحد من استقلالية الصحفي أو حريته في الكتابة. ويقول

صحافي يعمل في الصحافة العبرية: "العلاقة هي علاقة مهنية محض... بدون شك تعامل إنساني".

وقد عبر عن هذه المواقف عدد من الصحافيين العاملين في وسائل الإعلام الفضائية العربية حيث إن استقلالية الصحافي مضمونة أكثر. وتقول في هذا السياق صحافية تعمل في إحدى وسائل الإعلام الأجنبية: "المالكين ليسوا أشخاصاً بل جهة حكومية وهذا أمر جيد، لذا فإن علاقتي مع الإدارة، محررين أو إداريين، هي علاقة جيدة وعلاقة مهنية، تحكمها جودة العمل." ويضيف صحافي يعمل في قناة فضائية عربية: "لا يوجد علاقة مع مالكي المؤسسة أنا مستقل تماماً في عملي وحتى هيئة التحرير لا تتدخل في عملي. لم يتم أي اتصال بيني وبين مالك أو مدير المحطة منذ 16 عاماً".

ب - حريات النشر وإلغاء المواد الصحفية

لقد أثار الصحفيون عدة إسقاطات للعلاقة بالملكي الصحف أهمها حرية ممارسة المهنة في مستوى النشر والمقابلات. وقد تبين في أحيان كثيرة أن تدخل صاحب الملكية كان سافراً إلى درجة الحد من حرية مزاولة المهنة والمس بالعمل الصحفي. وقد برزت الملكية الحزبية والملكية الخاصة عاملين مهمين في هذه السياسة. حيث أن الحزب أو المالك الفردي يقوم بالتدخل في الكثير من الحالات من أجل منع نشر مادة معينة أو منع مقابلة أشخاص معينين.

وعكست بعض أقوال الصحفيين الحالة الصعبة التي يواجهونها خصوصاً في ما يتعلق بالتناقض المباشر بين الرسالة المهنية المبنية على الاستقلالية والحرية في التعبير والأخلاقيات في العمل المهني، وبين تدخل القائمين على الصحف والرقابة المفروضة على الصحفيين باسم مصالح اقتصادية أو ايدلوجية أو شخصية. ورداً على السؤال حول إلغاء مواد معينة بسبب موقف أو مصلحة مالك الصحيفة أو الحزب، ظهرت مواقف تشير إلى تناقض واضح بيت الإجابة عن سؤال الاستقلالية الذي طرحه البحث من الصحفيين الذين أشاروا بأغليبيتهم إلى أنهم مستقلون في عملهم. ويقول في هذا السياق صحفي من الصحافة الحزبية: "نعم- لقد تم إلغاء عدة مواد كتبها بسبب مصالح الحزب / الحركة، في الكثير من الأحيان تتوفر لدي تقارير وأخبار حصرية إلا أنها ترفض لأنها لا تتلائم مع فكر الحزب / الحركة. مثلاً تم إلغاء تقرير مصور أعدته حول أحداث هبة الاقصى وشهداء أكتوبر وكان ممتازاً إلا أنه لم ينشر لأنني أجريت خلاله مقابلة مع شخص من حزب آخر وكانت هذه صدمة كبيرة بالنسبة لي. أيضاً المواضيع التي تمس ببلد أو مجلس محلي معين تابع لخط الحزب يُمنع نشرها".

ويضيف آخر: "نعم- مواد لا تتماشى مع الخط السياسي للصحيفة، أو تتحدث عن شخص معين، هنالك اعتبارات للأشخاص، وذلك لمنع المس بعلاقات المؤسسة مع جهات معينة".

ويؤكد صحفي آخر: "حصلت كثيراً ولكنني كنت عنيداً ووقحاً وأصر على نشر مواد معينة وكان هذا ينجح أحياناً، كان هنالك ميزان رعب، كنت أقوم بعمل جيد

وأفرض رأيي أحياناً. لكن أُلغيت مواد عديدة على خلفية سياسية، بادعاء أنها تضر بمصالح الحزب".

ويقول آخر: "تم إلغاء مواد على خلفية سياسية فكرية، ثم أنني طُردت من الصحيفة على خلفية نشر مادة صحفية معينة، وتم توجيه اتهامات لي بأنني أعمل لمصلحة أحزاب لا تتفق مع خط الحزب، واخترعوا حجة مهنية وطرّدوني من العمل كي لا أنجح في مقاضاتهم. أيضاً على خلفيات تجارية أحياناً، حيث نشرت مرة مادة ضد شركة معلنّة في الصحيفة وقامت القيامة ضدي".

وقد برز أيضاً تأثير الملكية الخاصة في العمل الصحفي. وأكد العديد من الصحفيين النفوذ القوي وفي بعض الأحيان حتى التعسفي للمالكي وسائل الإعلام. تجلّى ذلك من خلال مقولات عدة إجابة عن سؤال: تدخل مالكي وسيلة الإعلام في العمل المهني.

في هذا السياق يقول أحد الصحفيين معللاً أسباب تدخل أصحاب وسائل الإعلام: "نعم - على خلفيات شخصية.. مثلاً كان هنالك أشخاص غير مرغوبين لفترة محدّدة دون تعليل، أنا أتخيل أن السبب هو مثلاً خلاف شخصي بين مالك المؤسسة والشخص، ممكن خلاف مادي أو أهواء، هي أسباب شخصية. لم تتراكم الأمور بشكل استطيع أن أقول فيها إنها كانت خلفية شخصية أو أهواء".

وتضيف صحافية أخرى: "خلفية سياسية وحسابات شخصية لصاحب العمل، اعتبارات سياسية وحساسية الموقف".

ويؤكد آخر: "نعم - على خلفية سياسية واعتبارات شخصية، لأن صاحب المؤسسة على خلاف مع الشخص الذي كنت أنوي إجراء مقابلة معه، فكان يمنع المقابلة، أو يقوم أحياناً بإلغاء لقاء كان مقرراً ومرتباً مسبقاً مع شخص ما بادعاء أننا تحدثنا معه كثيراً، الشيء الذي يعني أن الإلغاء على خلفية سياسية، ويجب التركيز على أشخاص آخرين".

وتؤكد صحافية أخرى من وسيلة إعلام أخرى: "نعم - أحياناً كثيرة، مثلاً مواضيع تخص شركة تجارية أو مجلس أو بلدية، أو موضوع يخص عائلة كبيرة يتم إلغاؤه، حتى انتقادات تخص فنانيين لا يمتّون لنا بصلة يرفضونها، مثلاً انتقاد هيفاء وهبي غير مسموح لأن الناس تحبها".

ج - المعوّقات الأساسية التي يواجهها الصحفيون

حاول البحث الوقوف عند المعوّقات التي تصعب وتعوق إلى درجة ما عمل الصحفيين والعمل الصحفي العربي بشكل عام. وقد افترضنا بناءً على محادثات سابقة مع مجموعة من الصحفيين والعاملين في مجال الصحافة أن هنالك أربعة سياقات للمعوّقات دون الدخول في حيثياتها وخصوصياتها. والسياقات الأربعة هي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. وبناءً على ذلك طرحت بعض الأسئلة العامة والخاصة على الصحفيين للاستماع إلى رأيهم في ما يتعلق بهذه السياقات. وقبل الدخول في تفاصيل المعوّقات والتحديات الناجمة عنها، تم تفنيد المعوّقات الأساسية ووضعها في قائمة مدعومة ببعض المقولات المباشرة للصحفيين لتأكيد هذه المعوّقات. من الممكن التحدث عن خمسة معوّقات أساسية يواجهها الصحفيون العرب خلال ممارسة عملهم وسيتم عرضها بشكل متوال؛ لا بحسب أهميتها حصراً؛ وإنما بحسب ما برزت في المقابلات المختلفة.

1. العمل في إطار صحيفة حزبية ملتزمة أيديولوجياً

أول المعوّقات التي برزت في أكثر من مقابلة مع الصحفيين هو العمل في إطار صحيفة حزبية ملتزمة أيديولوجياً وهو ما يحدّ من حرية التعبير. وقد أجمع على ذلك جميع الصحفيين العاملين في الصحافة الحزبية. نورد من مقولاتهم جزءاً بسيطاً تجنباً للتكرار والإطالة.

يقول في هذا السياق صحفي يعمل في صحيفة حزبية: "هنالك صعوبة في العمل ضمن إطار صحيفة أيديولوجية تتبع فكر معين وتلتزم بطابع ديني، مثلاً هنالك قيود في كل ما يتعلق بالتعامل مع المرأة، ممنوع نشر صورة امرأة غير محجبة حتى وإن كانت تسيبي ليفني التي لن تثير مشاعر أي شخص. هنالك محاذير أيضاً بما يتعلق بقضية ما يسمى "شرف العائلة" والتي من الممكن أن تعرضك لانتقادات

من قبل المجتمع. هناك العديد من المواضيع الاجتماعية التي يمنع نشرها وكأن الصحيفة لا تنشر سوى المواضيع "الثقيلة".

وتقول أخرى: "أحياناً أواجه صعوبات على مستوى الناس الذين أقابلهم، حيث يرفض البعض إتمام المقابلة كوني أعمل في صحيفة حزبية تابعة لحزب لا ينتمون له".

وأكد آخر: "هي علاقة المشغل بالعمل - التحكم في حيثيات العمل، التعامل باستبعاد مع العامل. هناك أيضاً تدخل بأمور خارج العمل، أمور شخصية، نزاعات شخصية بين الموظفين. اعتبارات النشر تعتبر معيقاً أيضاً، حيث توجد قيود حزبية واجتماعية تمنع الصحفي من التعامل مع مواضيع معينة أو الحديث عن أشخاص معينين. أحياناً أفكار أو معتقدات معينة تخالف رأي مالكي الصحيفة أو الزملاء قد تسبب مشاكل شخصية وتدخلات وتجاوز".

ويؤكد صحافي آخر: "بالنسبة للمعتقدات الحزبية مثلاً، هناك اعتقاد سائد لدى الناس أن كل حزب من الأحزاب العربية الموجودة، هو جسم سياسي واحد، له أجندة واحدة ومصصلحة واحدة، لكن الحقيقة هي أن هناك تيارات داخل هذه الأحزاب، وخلافات بين السياسيين من ذات الحزب الذين لا يحب أحدهم الآخر وكل واحد منهم يملك تياراً داخل الحزب، وأي خبر ينشر حول عضو معين يفسر على أنه ضد العضو الآخر لدرجة أنني كنت أعاتب أحياناً من الأعضاء "لماذا الخبر عن فلان موجود قبل الخبر عني". لا يوجد صحفي يعمل في صحيفة حزبية لا يؤمن بخط الحزب، فالمشكلة ليست بأ أنني أو من يخط الحزب ولكن المشكلة في الصراعات الداخلية داخل الحزب. مشكلة مهمة أيضاً هي محاولات جر الصحيفة والصحافيين الحزبيين لصراعات مع الأحزاب الأخرى، وإذا لم نشارك ولم ننشر نتعرض لاتهامات على شكل: أنتم لا تساعدوننا وتحبون الحزب الفلاني. في هذه الحالة يتصرف المسؤولون تصرفات "ولدنة" والصحفي يقع في صراع: إذا لم أنشر سأعرض لمشاكل في الحزب وإذا نشرت سأظهر كصحفي بلاط لا يملك فكراً ولا أجندة يستطيع تطبيقها. أو أن الصحفي يُقمع لصالح إملاءات الحزب، أو يحافظ على استقلالية من أجل مصلحة الحزب لحمايته من التفاهات والأوساخ التي تحيطه، وهذه هي الطريق التي اخترتها لكن كانت طريقاً صعبة جداً. كنت أتعرض لهجوم شرس من قبل أعضاء الحزب على خلفية عدم نشر مواد معينة وهذا كان محبطاً جداً".

2. تحكّم وتدخل مالكي وسائل الإعلام بالمضامين بحسب مصالح مادية أو فئوية أو شخصية:

ويقول أحد الصحفيين في هذا السياق: "تجربتي مع مالكي وسائل الإعلام التي عملت بها في السابق كانت سلبية جداً من ناحية توجهها وظروف العمل والعلاقات بين المدير والموظفين، هي علاقة كانت تحكمها اعتبارات مالية بالأساس واعتبارات شخصية، تعطي أولوية وأهمية لرأس الهرم على حساب الموظفين في كثير من النواحي، مثلاً: يجب تنفيذ كل ما يقوله صاحب المؤسسة لا ما يقترحه الصحفي وهذا كان يؤثر سلباً على مهنية العمل الصحفي الذي كان خاضعاً لمصلحة صاحب المؤسسة، هنالك مواد مهنية من الدرجة الأولى كانت تلغى لأنها تتعارض مع مصالح المالك".

وتؤكد صحافية أخرى أن العلاقة بين الصحفيين والمالكن "هي علاقة مقيدة وملزمة، تفرض عليك أسلوب العمل واستخدام مصطلحات معينة واجتناب أخرى، لكن هذه العلاقة تعتمد على خدمة المصالح الشخصية للمالك".

3. المعوّقات الاجتماعية والدينية

المعوّق الثالث الذي برز بشكل جلي من خلال المقابلات له علاقة بالمحيط الاجتماعي والفكر الثقافي السائد في المجتمع حيث يعمل الصحفيون. بالرغم من أن المواقف مختلفة ومتعددة فمن الواضح أنّ البنية الاجتماعية الأبوية والعائلية والقبلية تلعب دوراً هاماً في ممارسة العمل الصحفي، وكذلك فإنّ العقائد الاجتماعية السائدة والفكر الديني المهيمن يلعب دوراً قوياً. كذلك برز في هذا السياق أن المعوّقات التي طرحها الصحفيون الرجال تختلف عما تواجهه النساء. إن المحيط الاجتماعي والثقافة السائدة يؤثّران بشكل سلبي في قدرة الصحافيات على ممارسة المهنة بشكل حر والانطلاق بعملهن إلى آفاق مهنية وموضوعية. من الممكن الحديث عن عوامل اجتماعية وعادات وتقالي لا ترتبط شرطاً بالدين. كما أنه من الممكن الحديث عن عقائد وأفكار متعلقة بالإيمان الديني والممارسات العشائرية الاجتماعية والدينية التي تفرض قيوداً وتحدد القدرة على تناول موضوعات اجتماعية حساسة مثل العلاقات الجنسية، واستغلال الدين من أجل النفوذ السياسي والاجتماعي، والفساد في المؤسسات الدينية، و"الحياء العام"، و"شرف العائلة". ومن الممكن الوقوف عند هذه المعوّقات من خلال بعض المقولات الواضحة لبعض الصحافيات.

تقول إحداهن في هذا السياق: "المعوقات الاجتماعية تحدّ من حرية عملي، مجتمعنا شرقي ومحافظ ويحاسبك على كل خطوة، يُفسر كل شيء بسوء نية، أشعر بأن مجتمعي المحيط لم يتقبّل بعد عملي كصحفية ويفسّره بأشكال مختلفة، يفرض عليّ قيوداً تمنعني من الانطلاق، وبالتالي ينعكس ذلك على أدائي الصحفي، حيث أتجنب التطرق لمواضيع قد تثير المجتمع."

وتضيف أخرى: "معوقات دينية، أحياناً أرغب بطرح مواضيع مثل زواج المثليين، أرفض وضع اسمي على التقرير أو ذكر أسماء خوفاً من المجتمع المحافظ دينياً، ويتم طرح هذه المواضيع ضمن قيود".

وتؤكد أخرى: "هناك معوقات اجتماعية، حيث من غير الممكن التطرق لجميع المواضيع، بالذات تلك التي تمس بمشاعر الناس، هناك قيود اجتماعية. في مجتمعنا العربي يوجد عالم إجرام و"خاوة" وإذا مسّست بأحد أفراد هذا المجتمع سيهددونك وربما يمسّون بحياتك، أنا أتجنب الحديث عن هذا العالم خوفاً من المس بحياتي وحياة المحيطين بي، حيث أن هناك شعور بأن الشرطة لن تحميك ولن تقوم بواجبها، لا نشعر بأن هناك من سيحمينا".

ويؤكد صحافي آخر: "أكبر معيق، هو الفجوة بين الصحفي العربي وبين مجتمعه العربي، الخبر وقعه على المستمع العربي أكبر بكثير، سلباً طبعاً، من وقعه على المستمع أو القارئ من جنسية أخرى، نحن نتعامل مع الخبر بالعواطف والأحاسيس. للأسف يتم استغناء القارئ من قبل الصحافيين والصحافة غير الموضوعية. عدم وجود صحافة موضوعية هو عائق أيضاً، عدم النزاهة، عدم إظهار وكشف الحقيقة وعدم البحث عنها. التهرب من تحميل المسؤولية لطرف أو لآخر، نحن نراعي ونراوغ ونجري حسابات لفلان وعلان ونخاف من قول الحقيقة، دائماً نجري حسابات سياسية ودينية بالأساس. على مستوى السياسة إذا تحدثت مع سياسي معين فإن غريمه سيغضب وسيقول لك لماذا استضافته ولم تستضيفني. المعوقات الاجتماعية والسياسية والدينية هي أكبر عائق للصحافة العربية، نحن شعب مغلق غير منفتح، أي طرف يلغي الآخر وهذا يسبب مشاكل لنا نحن الصحافيون على مستوى التعامل مع الأطراف المختلفة وينعكس ذلك على عملنا ويحد من قدراتنا. هذه العوامل أدت إلى وجود صحافيين غير مهنيين وعدم مهنتهم تنعكس في كتاباتهم. أصحاب وسائل الإعلام هم من يساهمون في تجهيل المجتمع من خلال إعطاء الصحافي كاميرا ومطالبتة بأن يغطي حفل تخرج من المدرسة وأن

يجلب 300 ألف صورة، هذا استغناء للناس وهذا عمل غير مهني، وهم قادرون على تغيير هذه السياسية التي تلعب دوراً في تجهيل شعبنا".

ويضيف آخر جانب مهم ومختلف قائلًا: "في الأساس عدم تعاون الناس يشكل معيقاً، مثلاً في حادث انتحار شاب لم يسمح لي أهله بنشر الاسم والصورة. أيضاً خلال حريق الكرمل وجدت صعوبة بالغة في إيجاد ناس يقبلون بالحديث من الدالية وعسفاً، لأن الناس ما زالت تخاف، عندما يتم طرح قضية ذات بعد سياسي أو تحمل نقداً معيناً للدولة والسلطة أو البلدية، الناس تخاف. تعرضت مرة لمضايقات وتهديدات من قبل أقرباء امرأة قتلت بسبب نشر تعقيبات مسيئة، حملوني المسؤولية عن التعقيبات، شعرت بالظلم، لقد تشاجرت مع جيراني لهذا السبب. طريقة تعامل المجتمع معي تشكل عقبة، لا يتقبلون النقد الذاتي".

وتؤكد هذا الموقف صحافية أخرى قائلة: "المجتمع غير منفتح كي أخترقه من خلال مواضيع صحفية، هناك مواضيع يمنع المجتمع من طرحها بشكل متعمق مثل ما يسمى "شرف العائلة"، هناك بنات يقتلن دون ذنب ولا يجرؤ أي صحافي الكتابة عنهن، حتى أهالي الضحايا يخافون أحياناً من الحديث. ما ينشر عن هذه المواضيع الحساسة تحديداً هو أخبار سطحية مع قليل من البهارات، هذا هو الواقع الذي نعيشه".

4. الظروف المادية

أحد المعوقات الأكثر حدة وصعوبة هو المعوق المادي. وفي هذا السياق نجد توافقاً كبيراً بين معظم: ان لم يكن كل؛ الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام. هذا التوافق مبني على تجارب في سياقات وفي مؤسسات مختلفة ولهذا يمكن تعميمها وطرحها بشكل واثق وأكد. من حيث المبدأ يمكن افتتاح هذا القسم من البحث بالقول إنَّ العاملين في حقل الإعلام العربي وخاصة الصحفيين والصحافيات ينتمون إلى الشريحة الاجتماعية التي تعيش دون المتوسط العام للدخل في إسرائيل. ويتقاضى قسم كبير من العاملين في هذا المجال رواتب بحسب مقاييس إشكالية تتقارب مع ما يسمى الحد الأدنى للأجور. هذا الوضع ينعكس من خلال المعاشات المنخفضة وعدم توافر الاستحقاقات الاجتماعية للكثير من الصحفيين وعدم توفير اللوازم الأساسية للعمل الصحافي مثل رسوم السفر والهواتف المحمولة وفي بعض الحالات الكاميرات. من أجل توضيح الجوانب المختلفة لهذا المعوق المادي نأتي ببعض المقولات للصحفيين والصحافيات الذين أكدوا جوانب

مختلفة، مشتركتين نمط العلاقة بين ممارسة المهنة والمقابل المادي الذي يتقاضونه. وقد أجاب بعض الصحافيين عن سؤال ما هو المعوق الأصعب في ممارسة مهنة الصحافي بالمقولات التالية:

"الشروط الاقتصادية وظروف العمل هي أكبر معيق، تطلب مني مهام كثيرة وفي المقابل أحصل على "ملاليم"، عندما أنتهي من عملي أذهب فوراً إلى البيت وأغلق الهاتف كي لا أتلقي مكالمات من العمل. إضافة للخضوع للقرارات العليا للملكي وسائل الإعلام، الأمر الذي كان يضايقني ويعيق عملي. كانت تفرض علي أمور غير مهنية وعندما كنت أرفضها كان ذلك يسبب صداماً مع المالك ويؤدي إلى تركي للعمل. الاعتبارات الشخصية والمصالح الاقتصادية البحتة كانت تتحكم في العمل وتعيقه. أيضاً التقييدات الاجتماعية والتقاليد كانت تعيق".

وأضافت صحافية أخرى قولها: "معوقات اقتصادية، أي أن شروط العمل معيقة ومحبطة. عدم توفر معدات عمل كافية وجيدة لتأدية العمل. إضافة لضوابط اجتماعية معينة، نظرات متخلفة للمرأة وعادات تقليدية. هنالك أيضاً معوقات دينية، تلزمنا بالكتابة بشكل معين لإرضاء رمز ديني معين أو رمز اجتماعي، نضطر لتجنب الحديث عن جوانب معينة كي لا "نخدش الحياء العام"، وبالتالي الحقيقة لا تظهر كاملة". وأضافت أخرى من نفس المؤسسة الإعلامية: "المعيق الأهم هو ظروف العمل غير المنصفة، مطلوب من الموظف أن يقوم بأعمال مضاعفة، 5 مهام في آن واحد، لا يوجد تحديد للوظيفة، لا يوجد واجبات محددة ومعرفة مسبقاً. هذا معيق مهم ويضر بجودة العمل. يُطلب من الموظف أن يقوم بالتحريير، الترجمة، تصميم الصور، متابعة مواقع الانترنت في آن واحد ومن ثم يُتهم بالتقصير ويلقى اللوم عليه. كما يطلب من المراسلين حد أدنى من الأخبار فيضطر المراسل لجمع عدة أخبار دون الاكتراث للجودة وتنشر حتى وإن كانت سطحية ولا تستحق النشر، ما يهم المراسل هو أن يجلب الحد الأدنى من الأخبار كي يحصل على المعاش. وعندما يطلب منه الذهاب إلى منطقة بعيدة عن مكان سكناه لتغطية حدث معين يرفض لأن المشغل لا يدفع له تكاليف السفر. وبالتالي كل هذه الظروف تؤدي إلى عمل غير مهني".

وأكد هذا الموضوع صحافي آخر من مجال الصحافة المكتوبة الخاصة بالقول: "المعوقات الرئيسية هي أن الصحفي لا يحصل على أجر جيد وشروط عمل جيدة، فيضطر لأن يعمل بأكثر من مكان مما يضر بشكل أو بآخر بالعمل الصحفي،

لأن العمل الصحفي؛ مثلاً التحقيقات؛ تستوجب وقتاً وتفرغاً، لكنك تعمل في أكثر من مكان ومضطر لأن تنجز حداً أدنى من الاخبار حتى وإن كانت تافهة وغير مهمة. أيضاً عدم وجود تخصصات يضر كثيراً بالمهنية الصحفية، لا يوجد لدينا صحفي متخصص في مجال معين يركز عليه ويدرسه جيداً، الصحفي لدينا يكتب عن كل شيء، سياسة، رياضة، مجتمع، صحة. هذا أكثر ما يؤثر على عملي، الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم وجود تخصص " .

وقبل الانتقال إلى معوّق آخر لا بد من التنويه بأنه تم الحديث مع بعض مالكي وسائل الإعلام عن كل ما يتعلق بالإدعاءات المادية التي يطرحها الصحفيون. وقد رد بعض مالكي وسائل الإعلام بإبداء التفهم ولكن يلقون بالمسؤولية على الواقع الاقتصادي الإسرائيلي والصعوبات التي يواجهونها في السوق الاعلانية التي تشكل العامل الأقوى الذي يؤثر في دخلهم. وبحسب هؤلاء فإن الدخل المتدني للصحفيين ينبع من عدم قدرة وسائل الإعلام على دفع رواتب أعلى، لأن ذلك سيتسبب في التزامات اقتصادية تفوق قدرة وسائل الإعلام على الدفع، وهو الشيء الذي سيؤدي إلى فقدان الربح وتفاقم الخسارة وعليه إغلاق وسيلة الإعلام ومن هنا بطالة وفقدان أماكن عمل الصحفيين. وقد نفى بعض مالكي وسائل الإعلام إدعاء "التسخير" و "الاستعباد" الذي طرحه بعض الصحفيين. إلا أنهم اعترفوا بوجود معاشات منخفضة في العمل الإعلامي. هذا الادعاء من قبل بعض المالكين يشكل تحدياً ولكنه، وبحسب بعض الصحفيين لا يستوفي التحدي الذي يطرحه الصحفيون، خصوصاً لأن بعض وسائل الإعلام العربية تملك مكاتب إعلانات كبيرة وناجحة، تمكنها من إيفاء الصحفيين حقوقهم بشكل أحسن.

5. المعوّقات السياسية والأمنية

ظهر معوّق مهم ومركزي في المقابلات التي أجريت مع الصحفيين يدل على مكانتهم بصفتهم عاملين لا في سياقهم الاجتماعي والثقافي المباشر فقط، وإنما في السياق الإسرائيلي أيضاً الذي يفرض الكثير من الالتزامات والمحدوديات على المجتمع العربي - الفلسطيني بشكل عام وعلى حقول الثقافة والاقتصاد المختلفة وعلى رأسها الصحافة والإعلام. ومن الممكن أن نفكك هذا المعوّق إلى مستويات مختلفة والتمييز بين الجانب المؤسسي المتمثل بمواقف حكومية أو ممارسة قوى أمنية رسمية، وبين ممارسات المجتمع اليهودي بشكل عام تجاه ممثلين عن المجتمع العربي ومنهم الصحفيون. وكذلك من الممكن أن نفرق بين الجانب العنصري لهذا التمييز والذي يستخف بالصحافة العربية

ويعتبرها غير مهمة لمجرد كونها عربية، وبين الذين يملكون اعتبارات سياسية تتعلق بجمهور هدفهم وحساباتهم الانتخابية. هذا إلى أنه يمكن هنا أن نفرق بين الجوانب الأمنية المسكونة بعوامل عنصرية ترى العربي تهديداً أمنياً لمجرد كونه عربياً وعليه يجب تحاشيه، وبين الذين يحاولون الحفاظ على مكانتهم من خلال تأكيد الخطاب والممارسات الأمنية، حتى وإن لم يكن لذلك أي صدقية أو شرعية أيًا كانت. فتأكيد الجانب الأمني يأتي في الكثير من الأحيان لوضع الأمور في نصابها وذلك أن الضابط العسكري أو الأمني يوضع نفسه في مكان صاحب البيت والقائم على النظام السياسي والثقافي والأمني وعليه يوضع الصحافي العربي في موقع التهديد على هذا النظام. كما أن هنالك مخاوف من تجنيد بعض متعاونين من خلال العمل في الصحافة مع قوى الأمن، وخصوصاً الشرطة، وهو الشيء الذي يؤدي إلى تكون مخاوف عند بعض الصحافيين.

ويقول أحد الصحافيين في هذا السياق: "هنالك جانب يزعجني جداً ويؤثر على عملي وهو تجنيد بعض المراسلين لجمع معلومات للشرطة والمخابرات الإسرائيلية. على سبيل المثال، عندما تكون حالة هدم لبيت معين، المراسل المتعاون يعرف بالقضية قبل المراسلين الآخرين، وفي اليوم التالي عند إجراء أي فعالية تضامن مع أصحاب البيت المهذوم يقوم المراسل المتعاون بتبليغ الشرطة عن أسماء الموجودين والمتحدثين وعن مضمون الكلمات التضامنية. في المقابل هو يحصل على سبق صحفي وأخبار حصرية، وهم أول من يحصل على المعلومات من الشرطة. كنت أرغب بأن أعالج الموضوع في تقرير صحفي إلا أنني خفت من أن يشكّل ذلك خطورة عليّ. وقد بلغني أحد الصحافيين في إحدى المرات أن أحد رجال المخابرات استفسر عني وأصابني ذلك بإحباط شديد لدرجة أنني فكرت بترك عالم الصحافة وقد حاولوا تجنيدي للعمل معهم إلا أنني رفضت".

ويضيف صحافي آخر في نفس السياق: "يوجد معيق سياسي وعنصري تفرضه المؤسسة الإسرائيلية علينا، مثلاً قبل أشهر دعيت إلى مؤتمر صحفي لرئيس الحكومة فطلبوا مني أن أكون في المكان من الساعة السابعة صباحاً لإجراء تفتيشات خاصة، لكنني رفضت لأنني غير مستعد لأن يحصل معي كما حصل مع الصحافيين في أشدود الذين ضربوا وأهينوا. وقد واجهت حادثة خلال مؤتمر صحفي لشخصية حكومية قبل الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة وعندما وصلنا طلبوا تفتيشنا على الرغم من أنهم كانوا يملكون الوقت لجمع المعلومات الكافية عنا وفي الوقت ذاته دخل صحافيون يهود إلى قاعة المؤتمر دون أن يتم تفتيشهم

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

وحصلت مشادة مع الحراس. تعامل المؤسسة الرسمية مسيء ونابع من تمييز ويعيق عملي نوعاً ما، هم لا يسمحون لنا بالتواجد في مكان الحدث ويفرضون علينا التعامل مع ما يجري من خلال البيانات الرسمية فقط".

وإلى ذلك يقول صحفي آخر: "المعيقات بالنسبة لي هي أن الصحافة المحلية مرتبطة بشكل أو بآخر بالنظام الإسرائيلي، ومعظم الصحف هي صحف تجارية ومالكوها يحاولون الحفاظ على هذا المصدر المالي وأنا أفهم ذلك، لكن لا أفهم دولة تعتبر نفسها ديمقراطية تربط بين التمويل وحرية التعبير. هنالك معيقات وتحفظات اجتماعية أيضاً ولكن المؤسسة الإسرائيلية هي أكبر معيق، فهي تتدخل حتى في المصطلحات التي نكتبها".

وتضيف صحافية تعمل في مجال الصحافة الإلكترونية: "أكبر معيق أواجهه هو العنصرية والتمييز العنصري في ميدان العمل، كوني صحافية عربية وأعمل في وسيلة إعلام عربية. على سبيل المثال عند مقتل شخصية معروفة قبل فترة في بلدة مجاورة منعني الشرطة من التواجد في منطقة الحدث بينما سمحت لمراسلي وسائل الإعلام اليهودية بالتواجد وزودتهم بالمعلومات. أيضاً على مستوى الناطقين باسم الشرطة والذين من وظيفتهم تزويد الصحفيين بالمعلومات توجد صعوبات وتمييز، هذا واقع أعيشه يومياً".

وتضيف صحافية تعمل في إحدى وسائل الإعلام العالمية أن: "هنالك معيقات يومية عند الحصول على الخبر، نواجه صعوبات في تصوير أحداث إذا تواجدا في مناطق أمنية خطيرة، التفتيش الأمني، المنع، التمييز ضد المراسلين العرب... عندما نذهب لتغطية عملية تفجيرية حصلت في البلاد نجد مجموعات متطرفة تهتف ضدنا لمجرد كوننا عرباً، فنجد أنفسنا بحاجة لحماية الشرطة الإسرائيلية التي لم نشعر ولا مرة أنها تمثلنا ولكننا في حالة خطر ومضطرون للجوء إليها، أحياناً عندما نتوجه إليهم بشكل مباشر يقومون بحمايتنا. هنالك صعوبات على مستوى التعامل مع السلطة، هنالك صعوبة خاصة مع صحفيي الفضائيات الأجنبية أكثر من الصحفيين المحليين، هم يشككون بوجودنا في أي موقع، وتفتيشنا يتم بشكل مختلف، يكون تفتيشاً دقيقاً ومهيناً إلى حد ما، التفتيش يحصل دائماً عندما تكون شخصية مهمة. على مستوى شخصي اخترعت لنفسي طريقة لضبط النفس مع هذه الأمور، لأنني لا يمكن أن أغير هذه السياسة العامة وفي الوقت ذاته أنا مضطرة لتغطية هذه الأحداث من أجل المهنة الصحافية. لذا فأنت مضطرة لأن تتماشى مع

الوضع. لقد قدمنا شكاوى خلال اجتماعاتنا مع مكتب الصحافة الحكومي إلا أننا لم نشعر أن هنالك آذانا صاغية. لذا أكثر ما يعيقني في عملي هو الوضع الأمني الذي يحد من حصولي على المعلومات مما يضطرنا إلى استخدام صحافيين إسرائيليين للحصول على المعلومات".

ويؤكد أحد الصحافيين أن تعامل الشرطة مع الصحافيين العرب يختلف بشكل جذري عن تعاملها مع وسائل الإعلام العبرية والصحافيين اليهود. ويقول في هذا السياق إن: "تعامل الشرطة مع الصحافة العربية يختلف عن التعامل مع الصحافة العبرية، طريقة التعامل معنا تختلف بشكل عام حتى خلال مظاهرات واحداث أخرى. يعتبروننا جزءاً من الجمهور العربي وبالتالي نتعرض للضرب والغاز وكل الاعتداءات، هذه تجارب واقعية عشتها. لا يهم الشرطة أنك صحافي تؤدي مهمة فانت عربي، ولا يجب عليك أن تغطي اعتداءات الشرطة على المواطنين العرب. مثلاً، مؤخراً تم الاعتداء علينا خلال تغطيتنا لما حصل قرب منطقة مارون الراس واعتداء الشرطة على المشاركين في المظاهرة. هذا أكبر المعوقات، تعامل الشرطة والمؤسسة الإسرائيلية بشكل عام يختلف جذرياً عن تعاملها مع الصحافي اليهودي مما يضطرنا إلى الاستعانة بالصحافيين اليهود للحصول على المعلومات التي يحصلون عليها من المصادر الرسمية أو الإسرائيلية الأخرى والتي لا يتمكن الصحفي العربي من الحصول عليها، فتتم مبادلة المعلومات بيننا وبين الصحافيين اليهود".

ويؤكد صحافي آخر الإحساس بالإغتراب بالرغم من عمله في مؤسسة صحافية رسمية. فكون الصحافي عربياً بالرغم من أنه يعمل لصالح مؤسسة إعلامية رسمية تتبع للدولة أو للجمهور العام يؤدي إلى تعامل مختلف ومهين أو مستخف: "هنالك إحساس بالاعتراب، على الرغم من أنني أعمل في مؤسسة حكومية وأحمل بطاقة صحافي حكومية، وأعمل في هذه المؤسسة منذ فترة طويلة، لكن دائماً أشعر أنني عربي. هنالك صعوبات من الناحية الإجرائية أيضاً، يعني عند تواجدنا في مؤتمرات لشخصيات حكومية يتم تفتيشنا بينما لا يتم تفتيش الصحافيين اليهود، على الرغم من أنني أعمل في مؤسسة رسمية قبلهم بكثير وأحمل بطاقة صحفي رسمية مثلهم تماماً. على مستوى المضامين أيضاً يتم اقصاؤنا، عندما نتوجه إلى مسؤول معين ونكون نحن أول من اكتشفنا معلومة معينة حول نشاطاته فيتجاهلنا ويفضل الحديث إلى وسيلة إعلام موجه للجمهور اليهودي. لا يوجد

فقط نوع من التهميش، وإنما نوع من عدم أخذ الاعلام العربي بعين الاعتبار لأنه لا يدر الأصوات للأحزاب الإسرائيلية في الانتخابات. أذكر أنني في السابق أجريت مقابلات مع معظم الوزراء، أما اليوم ومنذ سنوات لم أنجح في إجراء مقابلة مع أي وزير إسرائيلي، إنهم ينظرون إلينا كدرجة ثانية. تجري مقابلات مع شخصيات سياسية كبيرة أحياناً ولكن إذا كانت الشخصية حساسة لا يكثرثون بنا بتاتاً".

ويضيف صحفي آخر يعمل في محطة تلفزيونية رسمية: "في القنال المخصص للوسط العربي كان طاقم عمل ممتاز لكن لم تكن ميزانيات وكانت ظروف عمل سيئة. بالنسبة للجهات المسؤولة النشرة العربية هي مجرد إسقاط واجب، وقد كنا مراقبين بشكل كبير". ويضيف آخر: "التنازل الوحيد الذي كان عليّ أن أجريه هو أن أستخدم مصطلح "أورشليم القدس" بدل القدس".

ويضيف صحفي يعمل في إحدى وسائل الإعلام الفضائية العربية جانباً مهمّ لمركبات هذا المعوّق قائلاً: "المعيق الأكبر هو المسألة الأمنية، نحن موجودون تحت تهديد أمني متواصل من إسرائيل ومن السلطة الفلسطينية. إسرائيلياً هناك مشكلة في التحركات، فلسطينياً توجد رقابة ذاتية عالية جداً وهي نابعة من الشعور أن الصحفي الفلسطيني هو صحفي مسيئ ومجنّد 24 ساعة فبالطال عليه أن يجري حسابات ليس من ناحية صحفية أو مهنية، حسابات حول إذا كان ما سأكتبه جيد فلسطينياً أم مضر، هذا يقيدنا ويكبلنا، ويخلق أنماطاً سلوكية مطلوبة منا لكنها غير مهنية. نحن جزء من الرقابة المفروضة على الصحفيين. ناهيك عن معيقات التعامل مع الفصائل، كل فصيل يريدك أن تكتب ما يفيده وكذلك السلطة، ولكن اليوم الوضع أفضل من السابق، لكن لا يمكننا القول إننا موجودون في جنة حرية".

ويضيف آخر يعمل في قناة فضائية أخرى: "هناك سلسلة من المعوقات، أولاً حرية الحركة، الاحتلال يقيد حركة المراسلين بالذات الذين لا يحملون جنسيات إسرائيلية. المعيق الثاني هو مسألة العداء للصحفيين من قبل الجيش الإسرائيلي، المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وأجهزتها والمستوطنين في الضفة الغربية، يمارسون الإرهاب ضدنا".

وقد أكد الكثير من الصحفيين وجود علاقة مباشرة بين المعوّقات المذكورة ومستوى الأداء المهني للإعلام العربي. وقد أكد هذه العلاقة الكثيرون ممن يرون العمل الصحافي مهنة شريفة ورسالة اجتماعية يجب أن تؤدي واجبها على أتم وجه لكي لا تفقد شرعيتها

أمل جمال | رنا عوايسة

في أعينهم وأعين الجمهور. وفي هذا السياق نرى أنه وبحسب بعض الصحافيين: "هذه المعوقات تمنع وصول الحقيقة كاملة" أو من يقول إن هذه المعوقات "تمنعنا من التطرق لقضايا مهمة".

د - المضامين التي يتجنبها الصحفيون أو التي تصاغ بصورة ضبابية

ومن أجل التعمق في التحديات والمعوقات التي يواجهها الصحفيون العرب يتطرق البحث إلى مركبات ومضامين التحديات. وتطرق البحث إلى الموضوعات والمضامين التي تتجنبها الصحافة والإعلام ووقف عند أسبابها. من أهم الموضوعات الحساسة بل المحرمة في الصحافة والتي تطرق لها الصحفيون في أحاديثهم: نأتي بها هنا بحسب تسلسل ظهورها في المقابلات لا بحسب أهميتها: المعتقدات، والدين، والقضية النووية الإسرائيلية، والعلاقات الطائفية، والأمن الإسرائيلي، والفساد في السلطات المحلية، والقتل على خلفية ما يسمى "شرف العائلة"، وقضايا الجنس، والإجرام وعائلات الإجرام.

وسنأتي على هذه المضامين بشكل متعمق، ولكن قبل ذلك يجب التنويه بأنّ تجنّب هذه المواضيع لا يعني أنها لا تظهر في الصحافة والإعلام بتاتاً وإنما تطرح بشكل ضبابي، غير مباشر أو تبني على بيانات الشرطة أو المؤسسات الرسمية ومنها السلطات المحلية، من أجل تجنب الانجرار إلى المحاكم أو المحاسبات الشخصية أو حتى التعرض للعنف. في بعض الحالات موقف أصحاب وسائل الإعلام هو الذي يحدّد النشر حتى وإن كانت الأخبار التي يأتي بها الصحفيون جيدة وموثقة وقابلة للنشر، وهو الشيء الذي ينعكس في ما يقوله الصحفيون حول تدخل أصحاب وسائل الإعلام في عملية التحرير.

1- تجنب الصحفيين لمواضيع تتعلق بالمعتقدات والديانات والمواضيع الحساسة اجتماعياً:

يبدو من مقولات الصحفيين العاملين في الإعلام العربي أنّ قضية الدين والخوف من ردود فعل المجتمع تشكل عاملاً مهماً في تحديد التعامل مع قضية الإيمان والمعتقدات والدين. وبالرغم من التباين في مقولات الصحفيين فإن السلطة الدينية والخوف من

الاتهام بالتهجم على الدين والمتدينين والعقاب المجتمعي يؤدي إلى تجنب الكتابة في الموضوع بشكل ناقد. وفي الإجابة عن السؤال حول ما هي الموضوعات التي يتجنب الصحفي أو الصحافية التطرق لها في خضم التغطية الإعلامية، يظهر أن هنالك توافقاً شبه تام بين الصحافيين فيما يتعلق بالمعتقدات والديانات والمواضيع الاجتماعية الحساسة. وتظهر إجابات الصحافيين جوانب مختلفة من هذه الموضوعات.

وفي هذا السياق تقول صحافية تعمل في مؤسسة إعلامية إلكترونية: "أتجنب الحديث عن الدين، عن سلطة الدين والغيبية الموجودة فيه والنظرة التمييزية بين الرجل والمرأة".

وفي نفس السياق يضيف صحفي آخر قائلاً: "أتجنب الثالث المقدس، الجنس، والدين والسياسة. هنالك انفتاح ولكن هنالك ردة أيضاً. المواقع التجارية لن تنشر مقالاً ينتقد الدين، لأن هنالك رقابة التاجر الذي سيخسر القراء وبالتالي سيخسر مادياً. في إحدى المرات نشر موقع محلي دعاية لجمعية أصوات الداعمة للمثليين، وأنا أعتقد أن الذين نشروا الإعلان لم يعرفوا ما تعني كلمة مثليين لذا نشروه، خلال أربع ساعات وصلتهم مئات رسائل الشتم والتهديد فاضطروا لإزالته على الرغم من أنه مدفوع الأجر، في النهاية خسر المالك 4000 شاقل ولكنه لم يخسر ملايين كان يمكن أن يخسرها إذا قاطعه الناس. هذا يعود إلى مئات السنين من التخلف الاجتماعي، الاستعمار والاحتلال التركي، الذي حولنا لشعب سطحي فقد هوية وثقافة، فقد السيادة واعتاد على أن "يمشي الحيط الحيط يا رب السترة"، عقلية العربي المستسلم الذي يريد أن يعيش فقط قضت على أي إمكانية لجرأة اجتماعية، العربي الشرقي يخاف من أخوه وجاره الشرقي أكثر مما يخاف من المستعمر، نحن ننظاها بجرأة وننتقد الدولة ولكن لا نجرؤ على انتقاد رفيقنا في الحزب مثلاً أو جارنا خوفاً من المشاكل. هذه حالة اجتماعية معقدة تحتاج لعلاج. مقابل الآخر نحن أسود وجبناء مع أنفسنا".

وأضاف صحفي آخر: "أتجنب رجال الدين، ولا أعرف لماذا، لكن يوجد حاجز بيني وبينهم". وتؤكد صحافية أخرى: "أتجنب المواضيع الدينية والجنسية، لأنني أنثى وأخاف من ردة فعل المجتمع". ويقول آخر: "أتجنب كل موضوع فيه نبرة دينية، لنضع الدين جانباً ونعالج قضايانا. الدين لا يمنعي من طرح مواضيع معينة ولكن القراء يفسرونك أحياناً بشكل خاطيء".

ويضيف صحفي آخر: "أتجنب الحديث عن الديانات، لأنه من السهل على

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

المجتمع أن يوجه لك الاتهامات وقد تعرضت لذلك سابقاً، للأسف يتم إلغائك إذا خالفت معتقدات دينية معينة يحولونك إلى سلمان رشدي. هنالك نبرة تكفيرية في مجتمعنا".

2- تجنب الصحفيين للمواضيع الطائفية:

الموضوع التالي الذي تطرق إليه الصحفيون مبدين خوفهم أو امتناعهم عن الكتابة فيه هو مسألة العلاقات بين الطوائف في المجتمع العربي والتي تشكل موضوعاً مهماً خصوصاً على خلفية سياسات "فرق تسد" التي تستخدمها الدولة لزرع النزاعات أو تغذيتها من أجل مصالحها وتحكمها بالمجتمع. وتصرح إحدى الصحافيات بشكل مباشر وصريح بأنها تتجنب الكتابة عن: "المواضيع الدينية والطائفية. نحن نمتنع عن كتابة تقارير عن طائفة معينة أو فئات معينة مثل الدروز والبدو خوفاً من إثارة المشاكل مع هذه الفئات".

وأكد صحفي آخر: "أبتجنب الأمور التي من المحتمل أن تمس بالديانات بسبب إيمان شخصي، وأموراً شخصية قد تمس بأشخاص معينين، والتقارير التي قد تثير فتنة طائفية أو دينية أو فتنة بين الرجل والمرأة".

3- تجنب الصحفيين للمواضيع الأمنية:

أكد الصحفيون أنهم يبتعدون عن القضايا الأمنية لأنها حساسة ومن الممكن أن تؤدي إلى دفع أثمان يريدون تجنبها. وقد تجلّى في المقابلات الخوف والإحجام الشديد عن الموضوعات الأمنية، وهو ما يبقى هذا الموضوع خارج الأجندة الإعلامية للإعلام العربي بالرغم من كونه جانباً أساسياً من حياتهم الخاصة والعامة. وتعكس إجابات الصحفيين التخوف الشخصي والمؤسّساتي من التطرق إلى الموضوعات الأمنية. وتقول في هذا السياق إحدى الصحافيات: "أبتجنب الكتابة عن المواضيع الأمنية لأنها تخيف مالكي المؤسسة أيضاً وبالتالي لن تنشر".

وتصرح صحافية أخرى: "أبتجنب المواضيع الأمنية، لأنها قد تورطني في مشاكل." وتضيف: "المواضيع الأمنية تخيف مالكي المؤسسة وبالتالي حتى لو كتبت عنها فهي لن تنشر". ويقول صحفي آخر: "ممنوع الاقتراب من القضية النووية. أو مواضيع أمنية حساسية نعرف مسبقاً أنه ممنوع الخوض فيها". وتضيف صحافية تعمل في وسيلة إعلام دولية: "لا مجال للحديث عن الملف النووي،

إسرائيل تتبع الضبابية في التعامل مع الملف النووي، لا يمكن الحديث عن هذا الموضوع بأسهاب، يمكن الحديث عنه لكن ضمن المنطقة المسموحة لا بعمق، هناك الرقابة العسكرية التي يمكن أن تتوقعي متى ستحاسبك، نحن مراقبون بشكل دائم".

4 - تجنب التطرق إلى الفساد في السلطات المحلية

بالرغم من أنه لم يكن توافق بين الصحفيين على كل ما يتعلق بالتطرق إلى السلطات المحلية والكتابة عنها بشكل حر وطليق، يبدو واضحاً أن هذا الموضوع يشغل بال صحفيين كثير، حيث إن العنف المستشري في البلدات العربية على خلفية التنافس في مراكز القوة يؤدي إلى الإحساس بالتهديد والخوف. تقول إحدى الصحافيات تعمل في وسيلة إعلام مركزية في هذا السياق:

"القتل سهل، أبرياء يقتلون، وأنا هُددت بالقتل ووُضعت مخدرات في سياراتي خلال الانتخابات. كتبت مرة عن نجل رئيس مجلس معين وكان مرشحاً للانتخابات وابنه معتقل على خلفية حيازة مخدرات، فهددني ومنعني من دخول بلديته".

وتضيف صحافية أخرى: "أخاف من التهديدات، في الأسبوع الماضي قُتل مراقب البلدية في قلنسوة بسبب كشفه للفساد في المجلس". ويؤكد صحفي آخر أن التطرق إلى الفساد أو سياسات السلطات المحلية: "ورطني في مشاكل عديدة، في الصحف الحزبية ممنوع أن تنتقد مجلساً أو بلدية تابعة للحزب الذي يملك الصحيفة، وعندما كنت أنتقد هذه المجالس كنت أتعرض لهجوم ليس فقط من محرري الصحيفة بل من البلدية أو المجلس المحلي المنتقد، تصبح أطراف خارج عملك مسؤولة عنك وتؤنبك وتصيح في وجهك". ويضيف صحفي وصاحب وسيلة إعلام في هذا السياق قائلاً:

"سبب لي هذا الموضوع وجع رأس، وأدى إلى حرب اقتصادية ضدي. دفعت ثمن هذا الموقف مقاطعة في الاعلانات".

5- تجنب الإنتقاد المباشر للقتل على خلفية

ما يسمى "شرف العائلة"

هناك ارتفاع واضح في عدد الأخبار المتعلقة بالعنف والتعنيف المجتمعي ومنها قضايا القتل على ما يسمى "شرف العائلة". بالرغم من ذلك يبدو من أقوال الصحفيين أن الصحافة لا تؤدي دوراً فعالاً في مواجهة هذه الظاهرة وهناك خوف من التعامل معها،

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

خصوصاً التطرق إلى الجاني أو حيثيات القتل وذلك للحسابات المتعلقة بذلك وإمكانات رد الفعل المجتمعية.

يقول أحد الصحفيين: "هنالك تحفظات أيضاً على قضية شرف العائلة". بالرغم من أن صحفي آخر صرح قائلاً: "هنالك موجة جيدة بوسائل الاعلام تنعكس في وضعها على أجندتها العنف ضد المرأة".

وقال آخر: "في هذه الايام نحن نتحدث عما يسمى "شرف العائلة"، ولكن بحدود، يعني أنا لا أستطيع أن أقول إنه حتى لو حصل علاقة جنسية بين فلانة وفلان فإن هذا يندرج في إطار حررتها الشخصية ولها الحق الطبيعي بأن تتصرف كما تريد، لا أستطيع أن أقولها لأنهم سيعتبرون أنني أدعو إلى "الانحلال الأخلاقي" في المجتمع، حسب معايير مجتمعنا. بالنسبة لي هي تملك مطلق الحرية، وللأسف في إحدى الحالات التي تحدثت عنها الفتاة لم تقم بعلاقة جنسية، كانت على علاقة تلفونية فقط مع شخص ما وتم قتلها بطريقة فظيعة. لكن اليوم أستطيع أن أقول إن موضوع "شرف العائلة" يغطي ويهاجم أيضاً".

ويضيف صحفي آخر: "كتب مرة عن فتاة من بلدي حاولت الانتحار فاتصل بي أخوها وبدء بالصراخ والتهديد رغم أنني لم أذكر اسمها، فقلت له إن هذا الخبر وصلني من مصدر طبي ولا علاقة لي بالموضوع. بعد قليل تلقيت اتصالاً هاتفياً من العيادة في البلدة وقالوا لي أنني كدت أن أتسبب في مقتل الطبيب لأن أخ الفتاة هاجم العيادة وهو يحمل بلطة من أجل قتل الطبيب. لذا هذه القضايا حساسة جداً خاصة عندما يتعلق الموضوع بالأنثى. هنالك حالات قتل على خلفية ما يسمى "شرف العائلة" لا تذكر حتى. قبل سنوات قتلت امرأة من البلد فقامت عائلتها فوراً بعقد مؤتمر ودعت إليه وسائل الإعلام وتم الادعاء بأن لصوفاً اقتحموا البيت وقتلوا المرأة ولم تظهر أي علامات حزن على أفراد عائلتها، على العكس. لذا يتم التعاطي بضبابية مع هذا الموضوع، يكتب أن فلانة قتلت في ظروف غامضة لكن دون تفاصيل".

6- حساسيات التعامل مع قضايا الجنس

موضوع الجنس ذكر في أكثر من سياق وتم تأكيده باعتباره أحد الموضوعات الأكثر حساسية في المجتمع ولذلك هنالك محاولات لتجنب الكتابة عنه بشكل مباشر، بالرغم من وجود الصور المثيرة جنسياً على صفحات الصحف العربية الخاصة. بالرغم من التحفظ

من الموضوع أكد بعض الصحافيين أنَّ هنالك تحولات في المجتمع ومن هنا تغيير في طريقة التعامل مع الموضوع.

وفي الإجابة عن السؤال حول الموضوعات التي يتم تجنبها يقول أحد الإعلاميين المخضرمين: "طبعاً، الجنس والدين محرمان وذلك لأننا مجتمع متخلف، لا نقبل التفكير والتمرد على المفاهيم والثوابت والمسلمات البالية، لأننا مجتمع محافظ وغير متحرر، نتحرر باللباس فقط وبالأمر الخارجية والقشور، لا بالمضامين للأسف".

وأكد صحافي آخر في نفس السياق: "الجنس، مرض الإيدز، تناول الكحول. سواء تناولوها من الباب الإيجابي أو السلبي هذه من المحرمات تقريباً، هنالك حدود معينة لما يطلق عليه "الحياء العام"، ممنوع الكتابة عما يخدش "الحياء العام"، والحديث يدور عادة عن مواضيع الجنس والكحول، على سبيل المثال رغبت بالكتابة عن ظاهرة "عبدة الشيطان" الموجودة في مجتمعنا العربي ولكنني امتنعت بسبب ما تحتويه هذه الظاهرة من طقوس جنسية فاضحة وغيره. حتى نقد دين معين ممنوع بتاتاً لأنه قد يدخلنا في مواجهة مع رجال الدين، الصحيفة ترفض هذه المواضيع وبالتالي نمتنع تلقائياً عن الكتابة عنها".

وعلى الصحافي تجنب الكتابة عن هذا الموضوع قائلاً: "لأن الصحف العربية تريد أن يقرأها وأن يزور مواقعها أكبر عدد من الناس ولا يريدون الدخول إلى أي مواجهة قد تكبدهم الخسائر وتقلل عدد القراء، قد يصل الأمر إلى رجال الدين في المساجد الذين قد يدعون إلى مقاطعة الصحيفة الفلانية وبالتالي مقاطعة اقتصادية. إضافة لذلك، أصحاب هذه الصحف ينتمون للمجتمع ولفئات اجتماعية معروفة، شيخ البلد وأعيانها يعرف المحرر الفلاني ويستطيعون الاتصال به بأي لحظة بالنسبة لنشر معين، إذا هم محدودون أيضاً بعلاقات اجتماعية، والعلاقات الاجتماعية تؤثر لأننا بصلة مباشرة مع الناس، لسنا مثل المجتمع اليهودي حيث لا أحد يعرف من هو المحرر، مجتمعنا صغير وجميع أفراداه يعرفون بعضهم".

وقال صحافي آخر مصرحاً بأن أسباب تحاشيه الكتابة عن الجنس ترتبط بمعتقداته: "أتجنب الكتابة عن قضايا أخلاقية مثل الجنس والفضائح، وذلك بسبب مبادئ دينية عقائدية أو من بها ولأنني لا أرغب بفضح الناس". وصرح صحافي آخر: "أتجنب الكتابة عن كل ما يتعلق بقضايا الجنس والاغتصاب والاستغلال الجنسي لأنني أشعر أنها مواضيع حساسة جداً، وتسبب وجعاً للرأس".

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

وبالرغم من هذه التعميمات، أكد أحد الصحفيين وجود: "نوع من الانفتاح والتحرر في الصحافة العربية. صرنا نقرأ موضوعات لم تطرح في السابق تتعلق بالدين والجنس، حتى من ناحية نقد ذاتي متبادل أو انتقاد شخصيات دينية أو سياسية".

7- الخوف من قضايا الاجرام

أحد المواضيع الحساسة التي يتجنب الصحفيون الكتابة عنها أو يكتبون عنها بشكل حذر أو تحت أسماء مستعارة هو قضية الإجرام المتفاهم في المجتمع العربي. وتقول إحدى الصحافيات في هذا السياق:

"فوضى السلاح تتسبب في عدم طرح قضايا الزعرة والمجرمين خوفاً من التعرض لاعتداءات ولأنه لن يكون عقاب للمجرم. أحياناً يتحول النزاع بين طرفين متناحرين إلى صراع بين طرف والصحفي. يوجد خوف من رد الفعل، وهذا يؤدي إلى عمل غير مهني فذلك يضطرنا إلى الاكتفاء برواية الشرطة كجانب آمن كي نكون محايدين. الصحفيون الذي يغطون مواضيع الاجرام يخافون من ذكر اسمهم على الخبر أو التقرير الذي يتعلق بعائلات الاجرام أو أي قضية ذات صلة."

وأكد صحفي آخر قائلاً: "أكثر شيء مخيف هو التطرق إلى قضية عائلات الاجرام. لا أجرؤ أي صحفي على ذلك وأنا أيضاً لا أجرؤ، أتجنب هذا الموضوع خوفاً من التهديد والقتل". كذلك أكد صحفي آخر أن موضوع الإجرام مخيف وخطر قائلاً: "أتجنب الكتابة عن عائلات الإجرام، هذا "تابو" ممنوع الاقتراب منه، الصحفي أيضاً يفكر بنفسه، بحياته. كنت أتمنى أن أكتب عنهم وقد أجريت مقابلة مرة مع أحدهم لأنني تواجدت خلال هجوم الشرطة عليهم، لكن أن تنتقدهم ممنوع من الممكن أن تخسر حياتك". وصرح أحد الصحفيين بأن الانتحار هو أحد الموضوعات الحساسة، التي لا تحمد عقبى الكتابة عنها. ويقول: "إذا انتحر أحدهم ممنوع أن نكتب ذلك، إذا كتبنا إن فلان انتحر سيتسبب ذلك بمشاكل".

و - تحديات العادات والتقاليد، والدين والبنية الاجتماعية والعائلية في العمل الصحفي

يبدو جلياً أنَّ العمل الصحفي في المجتمع العربي متأثر جداً بالمحيط الثقافي والاجتماعي المباشر. وبالرغم من أن نظريات الإعلام ترى المحيطين الثقافي والاجتماعي عاملين مهمين جداً في العمل الصحفي، فإنَّ نوعية وعمق هذا التأثير يبقى مرهوناً بالسياق المحدد. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع عينة الصحفيين العرب يتجلى واقع يكون فيه للعادات والتقاليد تأثير عميق في تحديد مساحة الخطاب الإعلامي والتقليص في موضوعات الأجندة الإعلامية والصياغات المستعملة لكي يتم التعبير عنها. ومن أجل عدم التكرار يتمحور هذا الفصل حول التحديات التي يواجهها الصحفيون والتي تشكل اعتباراً مهمً في عملهم والتي تضع الصحفيين في مأزق لا توجد لها مخرج مريحة وحلول بسيطة. وقد صرح 45 % (N=14) من الصحفيين بأن العادات والتقاليد لها تأثير في عملهم وفي نمط الكتابة والصياغة والتقارير.

وتقول إحدى الإعلاميات إنَّ: "هنالك ضوابط ومحرمات دائماً، هنالك تداخل بين الاجتماعي والبلطجي، إذا طرحت قضايا اجتماعية حساسة تثير البعض قد تتعرّض للبلطجية".

وأشار الصحفيون موضوع العمل في سياق مجتمع صغير يعرف جميع أفراداه بعضهم البعض ويتبع الوصاية عاملاً مهمً يحد من استقلالية الكتابة أو حرية التعبير كما يبدو في كلمات الصحفي القائل: "يؤثر كونك موجود بين أشخاص يعرفونك ويعرفون رقم هاتفك وبالتالي يستطيعون الاتصال بك بأي وقت بالنسبة لخبر معين، وهذا يدفعني لإجراء حسابات معينة وإلى كتابة الخبر بطريقة "لطيفة" وأن أخفف من وطأة المعلومات على الرغم من توفر معلومات مثيرة لدي وستجلب جمهور كبير إلا أنني أتجنب ما قد يسبب لي وجع رأس".

ويضيف إعلامي آخر يعمل في فضائية عربية أنه: "توجد مراعاة للعادات والتقاليد. مثلاً قبل فترة نبهني أحدهم إلى مجموعة فتيات بسن الثانية عشرة

تقريباً يأتين للقاء الشبان الذين يعملون في حراسة الحواجز من أجل ممارسة علاقات جنسية. شعرت بغضب شديد جداً لأن الحديث لا يدور فقط حول إقامة علاقة جنسية مع قاصر وإنما علاقة جنسية مع قاصر يقف وراءها هدف سياسي، ولكن الأمر كان حساساً جداً لأنني إذا صورتهم سأتسبب بمقتل الفتيات. فهنا عليّ كصحفي أن أقرر هل أنا مستعد أن أكون السبب في أن تقتل فتاة، أنا أجن من ذلك، عندما حاولت أن أحلها بطريقة أخرى، قال لي جماعة الجاهات "والعطاوة" إنه لا يجب أن يتم الحديث أو الاقتراب من قضايا الشرف. كنت أرغب بشدة أن أعطي هذا الموضوع وأن أقول إن هنالك محاولة ابتزاز جنسي وأكثر من ذلك محاولة ابتزاز جنسي من قبل شركات حراسة أمنية إسرائيلية على الحواجز لبنات من القدس الشرقية، ومن الممكن أن تستغل هذه الأفعال ضدهن أو ضد أهاليهن وأقربائهن، الموضوع من ناحية سياسية كبير جداً، ولكنني أجن من أن أكون سبباً مباشراً في مقتل أي إنسان، ماذا يعني هذا.. يعني أن المجتمع يقيدني بشكل كبير جداً".

وأضاف إعلامي آخر: "طبعاً نراعي العادات والتقاليد، هنالك قضايا وجرائم لا نغطيها لأن التقاليد تمنعنا، أنا لم آت لأصلاح المجتمع لست مصلحاً اجتماعياً، أنا ناقل للخبر ومن الصعب عليّ التدخل في الصراعات المجتمعية الداخلية، توجد تركيبة عائلية وعشائرية لا تسهل ذلك، وأي موضوع يحمل صبغة عنصرية لا أتعامل معه، أتجنب كل موضوع قد يفسر على أنه فتنة طائفية".

عدد كبير من الصحفيين 51% (N=16) صرحوا بشكل جلي ومباشر بأن الدين والحساسيات تجاهه تؤثر في كيفية تغطية موضوعات معينة. وكفي الاطلاع على بعض تصريحات الصحفيين لكي نرى الصورة العامة وخصوصاً الخوف من التعامل مع قضايا الدين والتأثر بالمعتقدات الدينية عند الكتابة. وفي هذا السياق يقول أحد الصحفيين: "بالطبع هنالك قضايا مثل المثليين، ليس لدي استعداد لأن أطرحها، أنا لست شيعياً، لا أعالج هذه الموضوع من وازع ديني وأخلاقي، أنا لا أرى بالمثلية حرية، إنها مرض نفسي. عندي رقابة ذاتية".

وتضيف إعلامية أخرى: "طبعاً، الدين يحتم ضوابط معينة، تخيلي كم ستحاربي من قبل المجتمع خاصة في قضايا التوجه للمرأة، هنالك جانب إشكالي في التطرق للديانة اليهودية بسبب الترابط الوثيق بين الديانة اليهودية والقومية الإسرائيلية والإشكالية بين الاثنين مع الديانة الإسلامية والمسيحية والقومية العربية؛ من ناحية أنت واقعة تحت احتلال وأنت أقلية ولكن في الوقت ذاته أنت

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

مركب أساسي من الثقافة العربية والقومية العربية فتجدين نفسك تريدين الانتقاد ولكن عندما تنتقدين تشعرين أنك تقدمين خدمة للاحتلال، فبالتالي يحد ذلك من تسليط الضوء على أمور معينة، فتتغاضين عنها من أجل أن تظهر بمظهر جيد أمام التحديات الخارجية (إسرائيل) .

ويؤكد صحفي آخر يعمل في صحيفة حزبية: " هذا من أبجديات العمل في الصحيفة: الاحتكام للدين، إضافة إلى أن المجتمع المتدين يؤثر عليّ، مثلاً نحن لا نضع في الصحيفة والموقع صوراً للنساء غير محجبات ."

وتعكس المقولة التالية لأحد الصحفيين المعضلة التي يثيرها العامل الديني في العمل الصحفي: " كوني شخص علماني، بعيد عن الدين، وكون المجتمع هنا هو مجتمع ديني أحاول أن لا أتطرق للدين أو أن أسيء له من خلال تمرير أفكار العلمانية عبر ما أكتب، لذا أكون حيادي في هذه المواضيع. مثلاً كنت أرغب في الكتابة عن وجود العديدين من الملحدين في مجتمعنا، لكن الكتابة عن مثل هذا الموضوع قد يثير الناس المتدينين ."

كذلك للبنية الاجتماعية والقضايا المتعلقة بالبنية العائلية تأثير كبير في مضامين الصحافة ومساحات استقلالية الصحفيين، حيث تصرح الأكثرية منهم بأن للعائلية والعشائرية والعصبية القبلية المتجذرة في المجتمع العربي تأثيراً كبيراً في ممارسة المهنة الصحفية وفي مضامين الكتابة وتوجهاتها. ويقول أحد الصحفيين: " نعم تؤثر، مثلاً الصراع الدموي بين عائلات معينة، نقوم بالتغطية لكن ليس بالشكل المطلوب بسبب الخوف والحرص على سلامة الصحفي ومن يحيطونه. يتم التعامل بشكل سطحي مع هذه القضايا منعاً لتأجيج الأزمة، لأننا إذا توسّعنا في الموضوع سيتأزم، وسيحصل نوع من التحريض. عدم التقبل لطرح هذه المواضيع في الصحافة موجود فقط بالمجتمع العربي، نحن مجتمع يستقبل كم معلومات هائل من الغرب، لكن نأخذ الأدوات غير الصحيحة مثل العنف والقتل. نتطبع على حساب هويتنا الشرقية ."

ويضيف إلى ذلك صحفي آخر قائلاً: " لا أحد يستطيع الكتابة عن البنية الاجتماعية لأن الصحف لا تريد أن تجر إلى مواجهة مع العائلات الكبيرة. أحياناً نتطرق للموضوع من خلال الحديث عن قضايا القتل والإجرام لكن بشكل قليل وسطحي، ولا نعالج الموضوع كما يجب لأننا لم نحول بعد إلى مجتمع مدني، لم نلغ العائلية. هذه النزعة العائلية متجذرة فينا جميعاً، ربما في أنا أيضاً ."

ويضيف صحفي آخر جانباً آخرًا للإشكال المتمثل بالعلاقة بين البنية العائلية وممارسة المهنة الصحافية قائلاً: "توجد صفات لدينا في المجتمع تؤثر على العمل الصحفي، مثلاً لا نستطيع أن نكتب عن العنف والجرائم المنظمة في المجتمع العربي، لا توجد أي صحيفة ولا صحفي ولا أنا حتى نتجرؤ الكتابة عن الموضوع، إذا كتب صحفي يهودي عن الموضوع لن يمسه أحد، أما إذا لمخ صحفي عربي مجرد تلميح للموضوع سيتعرض للعنف أو أكثر من ذلك. لذا في النهاية يتساءل الصحفي هل تستحق كتابة هذا الخبر أن تكون حياتي مهددة أو حياة عائلتي، وهذا سؤال شرعي".

ويؤكد ذلك صحفي آخر قائلاً: "كانت هنالك أمور يتم تجنب الدخول إليها بشكل عميق مثل موضوع عائلات الإجرام والإجرام المنظم. لم يكن يذكر اسم عائلات الإجرام. بالرغم من أهمية الموضوع لم يتم التحقيق فيه ولا مرة بشكل عميق. ولكن بالنسبة للخوف من الثأر والعائلات التي نكتب عنها، كنا نذكر اسم هذه العائلات ولكن ليس دون أن نذكر رئيس المجلس أو طرف من العائلات المتنازعة. ومع ذلك يتم معالجة الموضوع بشكل سطحي خوفاً من تهديد وردة فعل وخوفاً على "الريتنيج" أو أن نفقد الجمهور، لذا كنا نتجنبه على الرغم من أننا في المواضيع الدينية، الزواج والنساء، والمواضيع الاجتماعية وشرف العائلة كنا أجراً، ذكرنا أسماء وطرحناه بجرأة. موضوع العائلات كان صعباً وبالذات عائلات الإجرام لا يمكن أن تتوقع متى ستتعرض لقنبلة أو ضرب أو إطلاق نار".

حساسية العلاقة بين البنية العائلية وممارسة العمل الصحفي تتجلى في ما تقوله صحافية مخضرمة: "قبل فترة على سبيل المثال كان هنالك مشاكل بين عائلتين في بلدي وأنا كنت الصحفية الوحيدة من هذه البلدة، لكن أهلي حذروني من الكتابة وأيضاً في العمل نبهوني إلى ذلك، لا تكتبي عن الطرفين لأنك قد تثيرينهم وسيؤدي ذلك إلى مشاكل مع عائلتك أيضاً. وأحياناً لا أستطيع الكتابة عن رئيس المجلس مثلاً لوجود صلة قرابة أو معرفة أو صداقة مع والدي أو أحد أفراد عائلتي. فلا أكتب تجنباً للمشاكل، يلزمونك بقيود".

كما يضيف صحفي آخر معللاً بأن البنية العائلية لا تتماشى مع حرية التعبير وممارسة مهنة الصحافة، ويقول: "بالنسبة للبنية العشائرية والحمائلية لا أعيشها، لقد خرجت من قريتي بعمر 18 سنة ولم أعد إليها، كي تكون نقدياً وتنتقد المجتمع عليك أن تخرج منه، الصحفي الذي يعيش في القرية ويعيش مشاكلها

ومشاكل العائلة والحمولة من الصعب عليه أن ينتقد المجتمع، لهذا السبب التمدن في الغرب ساعد على وجود صحافة حرة، للأسف الصحفي في حيفا يملك حرية أكبر من الصحفي الموجود في الطيبة أو الناصرة. أول عنصر من عناصر المدن هو الجهولية، أي أن تمشي في الشارع ولا يعرفك أحد بخلاف القرية حيث يعرفك الجميع عندما تمشي في الشارع، وبالتالي لا تستطيع أن تفعل شيئاً أو أن تنتقدهم، لا تجرؤ على التفكير أو الكتابة بشكل مغاير. كل الكتاب الجريئين اضطروا وترك البيئة الحاضنة الخائفة وذهبوا إلى مكان مجهول ومارسوا "فردانيتهم"، عندها استطاعوا أن يعبروا عن أفكارهم المختلفة وقالوا لمجتمعهم أنا لا أوافق ولا أنتمي لأفكارك. عدم وجود هذه العلاقة اليومية يتيح مساحة أكبر وحرية".

وأكد الصحفيون أن هناك معضلة كبيرة يواجهونها عند التعامل مع مواضيع تعتبر حساسة اجتماعياً. وتتمثل هذه المعضلة إما في الحد من التعامل مع هذه الموضوعات أو من خلال الضبابية وعدم التطرق لها بشكل مباشر وصريح. التغطية غير المباشرة أو العامة أو الضبابية تتحول للنمط المألوف بحسب ما يقوله الصحفيون وذلك من أجل تجنب التهديد أو التعرض للضغوط أو العنف أو لأسباب ترتبط بالمعتقدات الاجتماعية أو الدينية. أحد المواضيع التي لا يكتب عنها بشكل حر هو ما يسمى "شرف العائلة". بالرغم من أن بعض الصحفيين صرحوا بشكل قاطع أنهم يعالجون الموضوع، فإنهم أكدوا أنهم يتعاملون مع الموضوع بشكل حساس. وهناك أيضاً تحفظ في الكتابة والتطرق لمواضيع الجنس والتحرر الجنسي والعلاقات الجنسية.

وتقول في هذا السياق إحدى الصحافيات: "نحن نعيش في مجتمع شرقي محافظ لا يحب التطرق لمواضيع حساسة، وإذا تم التطرق لها يُعتبر الصحفي شخصاً وقحاً ومنحرفاً خاصة إذا كان كاتب الخبر امرأة".

ويشرح صحفي آخر أسباب عدم التطرق للمواضيع الحساسة اجتماعياً قائلاً: "المجتمع يملئ علينا عدم التطرق لهذه المواضيع، المجتمع يفرض نفسه. مثلاً المثليين هم فئة منبوذة في المجتمع من الصعب الحديث عنهم. سيوجه لنا الناس الاتهامات بأننا صحيفة ساقطة وهابطة. ربما لو لم أكن في صحيفة ملتزمة أيديولوجياً لكتبت عن مواضيع جنسية. ولكن بالنسبة للكتابة عن المثليين فأنا أرفضها لأنني عندما أكتب عنها سأسوّقها. أيضاً أعتقد أن الكتابة عن قضايا القتل على خلفية ما يسمى "شرف العائلة" سيشجع البعض على القيام بالقتل".

ويؤكد صحفي آخر أنه "تبقى هنالك مخوفات. نحن مجتمع عنيف ممكن أن يعتدي على الصحفي. يعني نشاهد الصحفيين اليهود يكتبون وينتقدون الوزراء ورئيس الحكومة، هم لا يخشون أن تأتي حمولة رئيس الحكومة لضربهم، لكننا في مجتمعنا نتعرض للتهديد، للأسف صحافتنا ومجتمعنا غير عصريين".

ز - تحديات التعامل مع المجتمع اليهودي

من الواضح أن أحد التحديات الأساسية التي يواجهها الصحفي العربي هو التعامل مع محيطه اليهودي في مستوى أفراد وفي مستوى مؤسسات رسمية وغير رسمية فهناك بعد كبير بين الصحفيين العرب والمجتمع اليهودي. وينعكس هذا البعد إما في عدم التعامل مع هذا المجتمع بتاتا أو مواجهه صعوبات وتحديات مثل الشك والعنصرية والاستخفاف وعدم الاحترام والتي تنعكس عن عدم الانفتاح وتوفير المعلومات المطلوبة. ويقول أحد الصحفيين إن الإحساس العام عند التعامل مع المجتمع اليهودي هو: "من هذا العربي؟ الاستهزاء بالمراسل العربي، أواجه أفكاراً مسبقة، المراسل العربي يعامل على أنه لا يعرف وغير مهني".

ويقول في هذا السياق صحفي شارحاً كيفية تعامل المؤسسة وممثليها مع الصحافة والإعلام العربي: "المؤسسات الحكومية تقلل من شأن الصحافة العربية ورد الفعل لوسائل الإعلام العبرية أسرع بكثير، لأنها تتصور، ويمكن أن يكون هذا حقيقياً، أن التأثير على الجمهور اليهودي ومتخذي القرار هناك أسرع بكثير. فهو إذا ليس بحاجة لي، وإذا قبل بالحديث لوسيلة الإعلام العربية فكأنه صنع معروفاً معي أو لديه هدف عيني، أو يريد تمرير رسالة للوسط العربي، أما حول أي موضوع آخر فهو يفضل أن يتحدث لوسيلة إعلام عبرية".

ويؤكد صحفي آخر صعوبة التعامل مع المؤسسة الإسرائيلية وممثليها قائلاً: "الصعوبات هي في أن تصل إلى هذه الجهات وأن تحصل على معلومات، إضافة للأفكار المسبقة التي نواجهها أحياناً كوننا صحفيون عرب، حتى أنهم أحياناً يتفاجئون بوجود وسائل إعلام لدينا تتناول قضايا اجتماعية وسياسية، يعتقدون أننا ما زلنا نعيش في العصر الجاهلي".

وأكدت إحدى الإعلاميات صعوبة التعامل مع المؤسسة وممثليها شارحة: "عندما تتحدثين مع الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أنت تتحدثين مع الجاني الذي يحمل الضحية المسؤولية، إنه "منطق القوة". عندما تسألين

المسؤولين الإسرائيليين أسئلة محرجة لا يتقبلونها، كما لا يتقبلون مصطلحات معينة. إنهم يتحدثون إليك بنبرة استعلائية، نبرة الفاهم (وكأنه بروفيسور) وأنت طالبة في الصف الأول".

ويشير أحد الصحافيين إلى صعوبة التعامل مع المجتمع اليهودي شارحاً إحساسه: "أشعر بنظرة استعلائية، فدائماً اليهودي ينظر للعربي كأنه مخلوق آخر. وعندما أجريت مقابلة في المرة الأخيرة مع شخصية سياسية معينة أغلق جهاز التسجيل وشتمني عندما وجهت له بعض الأسئلة الحساسة، حتى عندما كنت مسالماً في طرح الأسئلة كانت هناك نظرة استعلاء، دائماً ينظرون إلينا بغفوية وكأنه علينا أن نحمد لله أنهم يتحدثون معنا".

وهناك من يفرق بين فئات مختلفة في المجتمع اليهودي وتعامله مع الصحافيين ووسائل الإعلام العربية. وفي هذا السياق تقول صحافية تعمل في وسيلة إعلام عالمية: "في تغطية المجتمع المتدين نواجه ذات الصعوبات التي نواجهها مع أي مجتمع متدين، المجتمع العلماني له صعوبات مختلفة. نواجه مشاكل خاصة مع المستوطنين، من الصعب جداً التعامل معهم نحن بحاجة دائماً إلى وسيط، إجمالاً المشاكل مع المتطرفين والمستوطنين بسبب عقائدهم، عندما يكتشفون أنك صحفية عربية تختلف معاملتهم لذا نبحث دائماً عن وسيط كي لا نخسر حياتنا أو أي شيء آخر. دائماً نضع اليهود الذين يعملون معنا في الواجهة لتفادي المشاكل".

ويصور صحافي آخر نوعاً مختلفاً من العلاقة شارحاً: "أعتقد أن المجتمع اليهودي منفتح أكثر للإعلام بخلاف المجتمع العربي، يعني خلال تغطيتي للمجتمع اليهودي لم أشعر ولا مرة أنني أمثل صحيفة عربية، لم تكن هناك في صعوبات. كونك صحفي وكونك تحمل كاميرا تسقط الحواجز كلها، ربما لو كنت شخصاً عادياً لتغير الأمر، هم يحاولون أن لا يظهروا مشاعرهم الحقيقية تجاهي كوني عربي، لأن الكاميرا تسقط كل هذه الأمور".

ويضيف صحافي آخر: "الصعوبة في أنهم أحياناً لا يريدون أن يتحدثوا معك لأنك صحفي عربي، لأنهم وصلوا لقناعة بأنهم إذا تحدثوا إلينا فهم ينشرون غسيلهم الوسخ عندنا. مثلاً عندما نريد مناقشة مواضيع تتعلق بالمستوطنات ونصل إلى هناك نجد الكلاب تنتظرنا والشبان يحملون العصي، لذا نفضل عدم التوجه إلى الداخل، لكن ذلك يتفاوت، أحياناً من الممكن مناقشة بعض الأمور مع اليهود المتدينين، لكن لن نجد أثيوبي يتحدث عن وضعه في إسرائيل لمحطة عربية،

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

إنه أمر غير سهل. يوجد بعض المجموعات تخاف الحديث مثل اليهود المسيحيين، هم يهود ولكن يؤمنون بأن يسوع كان فعلاً المسيح وقد تعرضوا لاعتداءات. هم يخافون الحديث ليس لأن الصحافي عربي ولكن بالأساس يخافون نشر غسيلهم الوسخ".

من أجل توضيح الصورة طرح على الصحفيين في المقابلات سؤال يتعلق بالتعامل مع اللغة العبرية، حيث عبّر شخص واحد فقط عن مواجهة صعوبات في اللغة العبرية. بالمقابل صرح 46% (12) من الذين يغطون قضايا المجتمع اليهودي بأنهم واجهوا أفكاراً مسبقة خلال تعاملهم مع الجمهور اليهودي. كذلك واجه 42% من الذين يغطون قضايا المجتمع اليهودي تعاملًا استعلائياً من قبل الجمهور اليهودي. إلا أن 31% (8) أكدوا أنهم عوملوا كأعداء خلال تغطية قضايا تخص المجتمع اليهودي.

ح - التحديات الاقتصادية وظروف العمل

التحدّي الأكبر الذي يواجهه الصحفيون العرب يتعلّق بالظروف المادية التي يعيشون فيها وبالتباين الحاد بين الجهد المبذول لأداء الوظيفة في ظل تحديات وصعوبات ظروف العمل والمردود المادي الذي يحصلون عليه. كما أن هناك تبايناً بين رؤية الذات واحترام المهنة من جهة والاعتراف بالمجهود والتكاليف من قبل مالكي وسائل الإعلام. لهذا نلاحظ حبوطاً شديداً عند الكثير من الصحفيين ولو مالمالكي وسائل الإعلام. ومن المقابلات التي أجريناها يبدو جلياً أنّ معظم الصحفيين العرب؛ بغض النظر عن المشغل؛ يعملون عدد ساعات يفوق المعدل الأسبوعي. ومن المعطيات التي ظهرت في المقابلات يمكن التعميم بالقول إنّ 87% من الصحفيين الذين أجريت معهم مقابلة يعملون ساعات غير محددة، و35% لا يملكون حاسوباً خاصاً في المؤسسة، و39% لا يملكون مكتباً خاصاً، و22% لا يملكون هاتفاً خاصاً في المكتب، كذلك لا يحصل 45% على حقوق اجتماعية من المشغل. وعند السؤال عن مستويات الأجور ومدى الرضى عنها يتبيّن أن مستوى الأجور منخفض ويراوح بين 3200 و9000 شيكل للوظيفة الكاملة. وإذا نظرنا إلى ساعات عمل الصحفيين نرى أن أغليبيتهم يعملون فوق معدل ساعات العمل المعتادة. وعندما سُئل الصحفيون عن مدى رضاهم عن مرتباتهم، صرح 67% منهم بأنهم غير راضين عن أجورهم، و7% بأنهم راضون إلى حد ما عن أجورهم. كذلك توقع 62% منهم أجراً أكبر. وقد أكّد 16% من الصحفيين أنهم لا يملكون إمكان التقدم المهني في مكان عملهم. كذلك لا يشعر 35% من الصحفيين باستقرار في مكان العمل و74% منهم يدّعون أنّ الوقت المعطى لهم لا يتماشى مع ما هو مطلوب منهم وأنهم يعملون ساعات إضافية كثيرة غير مدفوعة. كذلك لا يحصل 48% من الصحفيين على دعم مادي لإجراء تحقيقات صحافية.

من جهة أخرى تصرّح أغلبية ساحقة من الصحفيين بأنهم يعتبرون أنفسهم مستقلين في عملهم. وقد صرح 51% منهم بأنهم مستقلون إلى درجة كبيرة. وصرّح 42% منهم

بأنهم مستقلون بدرجة متوسطة في عملهم. اثنان فقط صرّحاً بأنهما مستقلان بدرجة قليلة. هذه الصورة تثير تساؤلات حول المقصود بالاستقلالية وذلك بناءً على الإجابات التي وردت في سياقات أخرى من هذا البحث، حيث إنّ عدداً كبيراً من هؤلاء الصحفيين صرّحوا بشكل واضح بأن المالكين؛ سواء في وسائل الإعلام الخاصة أو الحزبية؛ يضعون حدوداً واضحة ويتدخلون في المضامين الصحفية عندما يتعلق الأمر بمصالحهم أو رؤيتهم. ومن أجل التوضيح نرى أن إستقلالية الصحفيين تكون في إطار الخطوط الحمراء التي يحددها مالكو وسيلة الإعلام أو القائمون عليها. وتوضح هذه الاستقلالية من خلال بعض التصريحات للصحفيين، ونأتي بأهمها: "توجد استقلالية وحرية في تحرير المضامين في مجال اختيار ووضع العناوين وتحرير الأخبار، ولكن عندما يمس أي خبر أو تقرير بمصلحة صاحب المؤسسة تحد هذه الاستقلالية".

وتصرح صحافية أخرى قائلة: "هنالك تدخل بدرجة كبيرة عندما يمكن أن يضر ذلك بمصالحهم، في السياسة يرفضون استخدام مصطلحات معينة، في الاجتماعيات يحاولون منع طرح مواضيع معينة، في الاقتصاد يمنعون الحديث عن بعض الشركات بسبب مصالح، وفي الرياضة أيضاً يمنع الحديث بشكل معين كي لا نمس بالجمهور الذي ممكن أن نخسره". وتقول إعلامية أخرى: "لا أستطيع أن أحدّد مدى تدخل المالك في العمل فالأمر نسبي، لكن في النهاية القول الفصل للمالك المؤسسة".

وتضيف صحافية أخرى: "عندما يمس النشر بمصالح مالك المؤسسة الشخصية يوجد تدخل، منع نشر مادة معينة ومنع استخدام مصطلحات معينة". ويضيف إلى ذلك صحافي عمل في صحيفة حزبية مدةً طويلة: "كان هنالك تدخل كبير جداً وتجاوز من قبل المالكين وأنسبواؤهم وأقرباؤهم وأصدقاؤهم. حتى أن أشخاصاً حزبين لا يعملون في الصحيفة كانوا يتدخلون، إنها الهرمية الحزبية التي تريد أن تحكم الهرمية الصحافية".

من جهة أخرى يؤكد البعض: "لا يوجد تجاوز، تدخل بدرجة قليلة ومتوازنة. يجب أن تكون مراقبة من هيئة التحرير".

تنعكس مقولة الاستقلالية في سؤال تدخل المالكين أو هيئة التحرير في عمل الصحافي. فقد صرّح 45% من الذين أجريت معهم المقابلة بأنه لا يوجد تدخل بتاتاً في عملهم. 29% (N=9) فقط صرّحوا بأن هنالك تدخلاً بدرجة كبيرة أو متوسطة في عملهم.

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

ومن الملاحظ أن الأكثرية الساحقة من الصحفيين العرب لا يشعرون بالاستقرار في مكان عملهم وهو ما يؤدي إلى التوتر وعدم استقلالية القرار والتعلق بالمشغل، وهو الأمر الذي ينعكس على استقلالية القرار الصحفي وحرية ممارسة المهنة باستقلالية وبكرامة. وتشير بعض الاقتباسات التي نأتي بها فيما يلي إلى التوتر البنيوي القائم في العمل الصحافي العربي، مخضعاً الوظيفة الصحافية لاعتبارات متناقضة مع روح العمل الصحافي والقيم التي تقوم عليها هذه المهنة وهي حرية التعبير واستقلالية القرار والأخلاقية في التغطية الصحافية وحقوق الجمهور في المعرفة.

ويقول أحد الصحفيين في هذا السياق: "لا يوجد استقرار في مجال الاعلام". ويضيف آخر: "لا يوجد أمان، دائماً يوجد تخوف من الطرد حتى وإن عملت كما يجب، هنالك شعور بأنك ممكن أن تطرد لأي سبب صغير حيث يقول صاحب المصلحة إن السوق مليء بالراغبين بالعمل ويمكن إحضارهم بسهولة وبمعاش أقل أيضاً!" ويضيف آخر: "خوف- هنالك خوف لأنني شخص متمرّد إلى حد ما، أدخل في نقاشات مع مالكي الصحيفة وجدل حول مفاهيم معينة، عندما تجرأت عوقبت أحياناً من أجل الردع، اصطدمت مع الإدارة سابقاً مما أدّى إلى وضع علامات سؤال حولي، لذا أشعر بعدم استقرار".

وتصرّح صحافية أخرى: "لدي استقرار محدود، في عملنا بموضوع الصحافة لا يوجد استقرار". ويوضح أحد الصحفيين أسباب عدم الاستقرار من خلال تأكيد نمط ملكية الصحافة قائلاً: "في الصحافة العربية لن نجد شخصاً يشعر بالاستقرار، لأن هذا الأمر رهين للمزاج الشخصي للمشغل، وبما أن الصحافة هي صحافة خاصة يتم طرد الصحافي بكل سهولة". ويوضح آخر: "لم يكن استقرار بسبب التخوف من أن تغلق الصحيفة، كان عدم استقرار عام للصحيفة بسبب المآزق المادية".

وتتضح إحدى الظواهر المتعلقة بعدم الاستقرار من خلال شيوع ظاهرة العمل في أكثر من مكان واحد. حيث إن 35.5% من الصحفيين الذين أجريت معهم مقابلة صرّحوا بأنهم يعملون في أكثر من مؤسسة صحفية. وكذلك فإن 40% من الصحفيين على غير يقين من أن مؤسساتهم ستدعمهم في حال تعرضوا لإصابة، أو عُنفوا أو تعرّضوا لمساءلة قانونية. و75% يدّعون أن مؤسساتهم لا تقوم بدورات أو تدريبات لتقوية مهنتهم.

وفي هذا السياق تقول إحدى الصحافيات: "توجد ساعات إضافية في العمل ولكن لا يدفع مقابلها". وتقول صحافية أخرى: "أنا أعمل في التحرير ولكن عندما أقوم بتقرير أو تحقيق للصحيفة لا يدفعون التكاليف متذرعين بالظروف الصعبة، ما

يجبرني على التحمل هو العلاقة مع الجمهور ورغبتني بالكتابة". ويؤكد صحفي آخر: "لا توجد تحقيقات صحفية أساساً، التحقيق يحتاج وقتاً وعملاً ومالكي وسائل الإعلام لا يوفرون ذلك". ويقول أحد الصحفيين العاملين في صحيفة حزبية مجيباً عن سؤال هنالك تحقيقات صحفية يعمل عليها: "لا- يتم الاكتفاء باستخدام الهاتف بدلاً من التحقيق الفعلي، الأمور تنفذ بشكل سطحي وغير مهني".

ومن الممكن الإجمال بالقول إن معظم الصحفيين العرب يتقاضون أجوراً تحت المتوسط وأقل مما يستحقون - كما يعتقدون. ويصرّح معظم الصحفيين كذلك بعدم وجود تحقيقات صحفية في وسائل الإعلام التي يعملون بها وإذا قاموا بتحقيقات فهم لا يحصلون على مقابل عن التكاليف التي يدفعونها.

وأثت بعض أقال الصحفيين لتبين أسباب الأجور المتدنية في الصحافة والإعلام على النحو التالي:

1. "لأنه لا يوجد احترام للموظفين، المهم الربح ودخل الصحيفة، ولأنهم قطاع خاص لا يوجد من يراقبهم، وإذا لم تعجبك الظروف يقولون لك اذهب هنالك الآلاف يبحثون عن عمل وبأجر أقل، ويجندون من لا يملكون الشهادات".

2. "خنوع الصحفيين وقبولهم بأبسط شروط العمل واستعدادهم للعمل وفقاً لها، مما يخفض سقف الطلبات. والنظرة للصحافة كسوق، يبحثون عن الأرخص لا الأجود".

3. "سببها العقلية المشوهة لرجل الأعمال العربي، الذي يفكر فقط بالربح أكثر وهذا بعكس المنطق، الصحفي لا يعمل راغباً لذا لا يقوم بعمل جيد".

4. "هنالك اعتقاد عند أصحاب المؤسسات الإعلامية بأن الكتابة أمر سهل لا يستحق أن تدفع المال من أجله، لا حاجة لأن تدفع لمن يكتب مقالاً أسبوعياً لأنه قام بأمر تافه، كان هنالك تناقض غريب في الصحف الحزبية، أنت تباع نصوصاً لماذا لا تدفع؟ الكتاب هم من يروج لأفكار الحزب وهم من يعمل على المستوى التنظيمي لماذا لا يدفع لهم. هنالك تناقض رهيب، يوجد انفصام شخصية. وإذا دفعوا يدفعون الحد الأدنى".

5. "عندما يتم تجنيد شخص غير مؤهل لهذا العمل وهو مستعد لتقاضى ربع الراتب الذي تتقاضاه أنت ويجلب الكثير من الأخبار، المهم أنه يملك كاميرا وسيارة، فهذا يؤثر على مستوى المعاش أيضاً، صاحب العمل سيقول لك هنالك من يرضى بمعاش أقل من معاشك".

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظافة ظروف العمل

ويصرح بعض الصحفيين بأنه لا يوجد حل لمشكلة الرواتب المنخفضة، حيث يقول أحدهم: "لا يوجد حل لأن الأمر يتعلق بالاقتصاد، والاقتصاد يصنعه المجتمع، والمجتمع العربي للأسف ضعيف اقتصادياً ومرتبطة بالسوق بشكل عام ولا يملك استقلالية اقتصادية، وهذه الاستقلالية لن تتحقق قريباً. لكن وجود وسائل إعلام تنافسية وقوية قد يساهم في تحسين ظروف عمل الصحفيين والوضع الاقتصادي. إضافة لذلك يجب أن يعمل الصحفيون على تأسيس نقابة وأن ينشطوا على المستوى القانوني وتقديم دعاوى. على مؤسسات المجتمع المدني أن تساهم في دعم الصحفيين أيضاً وأن تفضح الممارسات ضدهم".

بينما يقول آخر: "يجب تأسيس جسم معين يساند الصحفيين في حال تعرضوا لطرد أو انتهكت حقوقهم". ويؤكد هذا الموقف صحفي آخر قائلاً: "يجب الانتظام عن طريق نقابة أو عن طريق لجان عمل، يجب النضال".

ط - التحديات السياسية والأمنية

لقد تطرق البحث إلى التحديات الأمنية والسياسة التي يواجهها الصحفيون العرب لمجرد كونهم عرباً أو يعملون في مؤسسات إعلامية عربية. ويبدو أن هناك حالة خاصة بالصحافيين العرب، حيث يصرّح غالبيتهم بأنهم لا يتعاملون مع القضايا الأمنية لأسباب تتعلق بحساسيات الموضوع، والخوف من صدام مع المؤسسة الأمنية، هذا إلى صعوبة الحصول على معلومات في هذا الموضوع. ويتضح من جهة أخرى أنّ معاملة قوى الأمن المختلفة، خاصة الشرطة، للصحافيين العرب مبنية على الإحساس بالتمييز وتوقيف قدرتهم على ممارسة المهنة بشكل حر، حيث إنّ الصحافيين العرب لا يعاملون بشكل عادي ويشعرون بالاستخفاف بهم. وتصرّح إحدى الصحافيات بأنها ومشغلها يتجنّبان التعامل مع القضايا الأمنية: "أعطي غالباً قضايا تتعلق بالشرطة مثل الجرائم الجنائية، القتل والحوادث. غالباً لا أتعامل مع قضايا أمنية لأن المشغل لا يرغب بالتطرّق لهذه المواضيع".

وفي هذا السياق يصرّح صحفي آخر قائلاً: "توجد صعوبات من ناحية الحصول على المعلومات، الشرطة غير مريحة في التعامل. مثلاً خلال حوادث الهدم يمنعونني من الدخول إلى مكان الحدث بينما يسمح للصحافي الذي يتعاون معهم ويزودهم بالمعلومات. كما يمنعونني من تغطية جوانب معينة أحياناً، لدي تخوّفات بسبب وجود محاولات للإيقاع بنا ونحن مراقبون بشكل مكثف".

ويوضح صحفي آخر ملابسات التعامل مع المؤسسة الأمنية والارتباك الذي يشوب هذه العلاقة. كما يوضح الفرق بين المؤسسة العسكرية والشرطة قائلاً: "في أوقات اللا حرب نحن لا نملك أية معلومات حول ما يجري داخل المؤسسة العسكرية، حتى حين كنا نتوجه للجيش وضباط في الجيش كي يحدثونا عما يجري كانوا يرفضون. أعتقد أن هذا التجاهل نابع من كوننا مؤسسة عربية، ليس لأنهم يكرهونا ولكن لأننا غير مهمين بالنسبة لهم، نحن لسنا بمكانة بعض

الصحافيين اليهود الذين يتمكنون من إزاحة ضابط من منصبه وجلب آخر مكانه. نحن بالنسبة لهم جزء من العدو، هم لا يخافون منا لكن يتجاهلوننا. لا يوجد أي صحفي عربي يملك معلومات أمنية. بالنسبة للشرطة يختلف الموضوع، كان هنالك تعاون، تعاون بالنسبة لمعلومات حول جرائم قتل أو سرقة وما شابه " .

وقد أشار عدد كبير من الصحافيين إلى إشكالية أوامر منع النشر التي تصدر في بعض الأحيان لذرائع غير واضحة وفي أحيان أخرى يعلن بها بعد أن تنشر وسائل الإعلام خبراً عن الموضوع. يبدو أن هنالك تخوفاً من التعامل مع هذا الشأن، وهو الشيء الذي يعكس تخوف الصحافيين من المسألة الأمنية بشكل عام. ويقول في هذا الموضوع صحفي يعمل في وسيلة إعلام الكترونية: "أمر منع النشر يكبل الصحفي. هنالك إشكالية عندما ينشر الصحفي معلومات معينة ويتبين أو يصدر بعد ذلك أمر منع نشر. شح مصادر المعلومات الأمنية هو معيق، المصدر الوحيد هو ما يقوله الناطق بلسان المؤسسة المعنية وهو يقول ما يريد ولا يجيب على جميع الأسئلة ويتملص من بعض الأسئلة " .

ويضيف صحفي آخر: "الصعوبة هي مع أوامر منع النشر التي نواجهها دائماً، وإذا توجّهنا للحصول على رد لا يتعاون معنا أحد ونواجه تعاملًا استعلائياً من قبل الجهات الأمنية، هذا يحدّ من الحصول على المعلومات " .

وتعكس إحدى الصحافيات جانباً مهمّاً من تعامل الشرطة مع الإعلام العربي، حيث تبين أن الشرطة تتحرى عن أسماء الصحافيين الذين يكتبون الأخبار في الصحف أو في مواقع الإنترنت العربية: "الصعوبات هي أنك يجب أن تكون حذراً جداً، عندما أحصل على تصريح من جهة أمنية أسأله عدة مرات: هل أنت متأكد مما قلت. وذلك حذراً من كتابة شيء حول أمن الدولة أو جريمة قتل، والذي قد يسبب المشاكل. أيضاً الصعوبة في الرقابة، حيث يهافوننا ويطلبوننا شخصياً، من كتب الخبر يُساءل. مثلاً مرة كتبت حول أحداث في سلوان، هاتفتني إحداهن من الشباك وقالت لي إن ما كتبت غير صحيح وإن الشرطة لم تعتد وإن الفلسطينيين كانوا يلقون الحجارة، وإن استخدام كلمة احتلال في غير محلها، إنها شرطة وليس احتلال. يجبروننا على تغيير مصطلحات وصيغ معينة " .

وكذلك تبين صحافية أخرى صعوبة التعامل مع رواية المؤسسة الأمنية من حيث صدقها وكيفية اضطرارها بصفتها صحفية إلى التعامل مع هذه الرواية وكأنها حقيقة بالرغم من توافر معلومات تثبت عكس ذلك: "الصعوبة هي في تغطية الرواية

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

الإسرائيلية التي تتناقض مع ما يحصل على أرض الواقع، فنضطر لتغطية الطرفين ويكون فرق شاسع بين ما يقوله الطرفان .

ويؤكد صحفي آخر أن: " ما نكتبه حول هذه القضايا سطحي لعدة أسباب منها شروط العمل. كما لا توجد تحقيقات مثل الصحف العبرية، أنا لم أقم بتحقيق حول قضية معينة أو أداء جهاز أمني معين، نحن نغطي الفتات، نغطي ما تغطيه الصحافة العبرية، نحن نضيف مجرد تصريحات، نحن لا نلعب بالمنطقة المحرمة وهي بعيدة عنا " .

وحول التخبّطات المتعلقة بالتعامل مع الموضوع الأمني والشعور بالمراقبة والخوف تقول صحافية تعمل في مؤسسة إعلامية دولية: " توجد صعوبات مثل التعقيم الإعلامي على قضية معينة، وإذا كان هنالك تعقيم جزئي يوجد تخبط حول ما هي المعلومة التي يمكن نشرها وهل سننتعرض للمساءلة والرقابة القانونية في حال نشرنا معلومة معينة. هذه مواضيع حساسة تحتاج إلى حيطة وحذر دائم، بالذات المواضيع الأمنية. نحن نتخبط في كيفية طرح المعلومات المتاح نشرها خوفاً من المؤسسة الأمنية، وهذا كله يحدّ من تطرقنا للمعلومات. نحن مراقبون بشكل دائم " . وتضيف صحافية تعمل في قناة فضائية عربية جانباً مهمّ لإشكاليات التعامل مع القضايا الأمنية، حيث إنّ قوى الأمن ترى الصحفي العربي في بعض الأحيان جزءاً من العدو وتتعامل معه بهذه الطريقة: " نعم، الصعوبة هي إنهم يتعاملون معي كعدو لإسرائيل، فبالتالي يوجد خوف كبير مني، هذه مسألة أمنية، هنالك جهات حاولت كسر هذا الحاجز، لكن تبين أن المعلومات المعطاة ليست ذات أهمية. المشكلة هي في أنهم يتعاملون معك كفلسطيني عربي ثم كصحفي فبالتالي أنت جزء من العدو ويجب أن يكون حساساً في التعاطي معك، وهذه مشكلة جدية. في القضايا الأمنية لا أستطيع أن أصل إلى مصدر المعلومة لذا أضطر لأن أتاخر، أي أن أبيع معلومة مقابل معلومة، توجد علاقة مع مجموعة صحفيين يهود معنيون بعلاقة معك كي يفهموا ما يحصل، فبالتالي أنا أعطيك تحليلي ومعلوماتي وبالمقابل أعطيني معلوماتك، وبالنهاية أكتشف أنها ليست معلومات حساسة أو ذات خطورة. توجد جدلية، إلى أي مدى ممكن أن تنفتح على المصادر الأمنية الإسرائيلية حتى لو أثبت أنك تحافظ على سرية المعلومة، على الرغم من أنك غير مضطر لذلك. أنت حريص على شكل المعلومات التي ستنشرها ليس من منطلق " وطني إسرائيلي " ولكن يوجد معلومات لا تتمكن من نشرها

مثل القضايا النووية، أنت توافق على أن لا تنشر بعض المعلومات في إطار اللعبة السياسية التي وافقت أن تكون جزءاً منها. مثلاً خلال الحرب على لبنان لم أنشر تقريباً سوى حول الصواريخ التي وقعت في البلدات العربية، لم أنشر حول الصواريخ التي وقعت قرب المنشآت الحساسة ومع ذلك كان يتصل بي الناطق باسم الجيش يومياً ما يقارب 5 إلى 6 مرّات ليحذرنني من النشر حول هذا الموضوع أو ذاك رغم أنني لم أنشر. وفي النهاية كنا نتعرّض للضرب على الرغم من أن هذه المعلومات تكون قد نشرت في القنوات الإسرائيلية ومع إشارة للخارطة أيضاً، هم لا يقوون على تعنيف الصحافيين اليهود لذا "يظهرون مراجلهم" علينا".

ويوضّح صحفي آخر جانب التهديدات المباشرة وغير المباشرة التي يمارسها رجال الأمن على الصحافيين العرب قائلاً: "كصحفي قد أتعرّض لمسألة قضائية ومسألة قانونية وهذا يكون واضحاً عندما أتحدث مع الناطق بلسان الشرطة، هو يمرّر لي تهديدات بين السطور، بمعنى احذر لا تقترب من هذا الموضوع أو ذاك، لأنه موضوع حساس، احذر وأمشي بين النقاط. مسألة أوامر منع النشر هي مسألة مريبة تلغي وجود شيء اسمه صحافة حرة، تحدّ من نشر المعلومات، هي تسري على كل الصحافة ولكن الصحافة العربية مراقبة بشكل أكبر، على سبيل المثال تنشر المواقع العبرية عن مواضيع أمنية بشكل مفصل دون التعرض لمسألة أو مضايقات بينما قد أسجن أنا إذا فعلت ذلك".

ويتبيّن من المقابلات التي أجريت مع الصحافيين أن 68% من الصحافيين الذين اشتركوا بالعينة؛ يغطون شؤوناً أمنية؛ واجهوا تمييز المؤسسات الأمنية والرسمية خلال عملهم. وكذلك تعرّض 41% من الذين يغطون قضايا أمنية وشرطية لعنف جسدي وكلامي. وحول قضايا تعنيف الصحافيين يقول البعض: "طبعاً تعرّضت للعنف خلال تغطية أحداث الهدم في النقب، كنت أترد من مكان الحدث وتعرّضت للضرب وانتزاع أشرطة التسجيل مني، ووصل الأمر إلى المحاكم أحياناً".

ويقول آخر: "تعرّضت للعنف خلال أحداث القدس والأقصى، لقد غطيتهما بالكامل، تعرّضت للعنف والترهيب والسخرية".

ويؤكد صحفي آخر: "تعرّضت لعنف كلامي وجسدي عدة مرات، تعرّضت لضرب مباشر خلال تغطية مظاهرات، كان هناك استهداف مباشر للصحافيين. أذكر خلال تغطية مظاهرات الذكرى السنوية لهبة الأقصى تعرّضنا لضرب وغاز مسيل للدموع، إضافة للتحقيقات، ولم يحققوا معنا كصحافيين وإنما كمواطنين

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

عرب قمنا بمخالفات أمنية، كل ذلك لمجرد تغطيتنا للأحداث. لقد استدعيت للتحقيق في الشباك أكثر من 3 مرات، هي محاولات للتهديد ومنعي عن ممارسة العمل بشكل حر".

ويبدو أن هناك صعوبة واضحة يواجهها الصحفيون العرب في إجراء مقابلات مع قيادات أمنية من الجيش، بينما وبالرغم من العقبات، ينجح الكثيرون في إجراء مقابلات مع قياديين سياسيين. 64% من الصحفيين الذين حاولوا نجحوا في إجراء مقابلة مع شخصيات سياسية ورسمية ليست أمنية، وصرّح 25% منهم بأنهم نجحوا في إجراء المقابلة ولكن بصعوبة بالغة. ويقول أحد الصحفيين في هذا السياق: "نجحت، لكن بصعوبة وبطرق التغافية". ويوضح صحفي آخر قائلاً: "نعم لكن اهتمام المؤسسات الحكومية بالمجتمع العربي ضئيل، هم لا يهتمون بنا لأنهم يعرفون أننا لن نجلب لهم أصواتاً خلال الانتخابات".

وحول كل ما يتعلق بمناخية المعلومات من المؤسسات الرسمية يوضح الصحفيون تعقيدات الموضوع، حيث إن المسؤولية عن الموضوع لا تقع على كاهل المؤسسات الرسمية فقط. ويقول صحفي عمل في مؤسسة إعلامية مركزية في هذا السياق: "مسألة التعامل مع مؤسسات الدولة لها جانبان، جانب القصور الذاتي، الذي يتعلق بعدم تجنيد وسائل الإعلام العربية لمعديين ومحققين متخصصين بالقضايا الأمنية، وهذا يتعلق بمحاولات المالكين توفير المال. الجانب الثاني هو عدم الاحترام الموضوعي للصحافة العربية وللعرب بشكل عام، يعني حين نتصل بوزارة مثل وزارة التعليم نحصل على معلومات، أما الوزارات الأخرى فلا تتعاون معنا، لو كنا صحفيين يهوداً لربما اختلف الأمر".

ويوضح آخر: "توجد قضايا لا يسهل الحصول على معلومات حولها. هناك صعوبة بالغة في الخوض في قضايا أمنية. أذكر تجربة حصلت معي خلال الحرب على لبنان حيث تواجدنا في مؤتمر صحفي، وما حصل هو أنني كنت الصحفي العربي الوحيد وتم التنبيه إلى وجودي عبر مكبر الصوت وذلك للتحذير بشكل غير مباشر، وكلام قائد الكتيبة خلال المؤتمر كان حذراً جداً".

ويضيف صحفي آخر بين تعامل المؤسسات الرسمية مع الإعلام العربي وتعاملها مع الإعلام العبري قائلاً: "هنالك شعور بأنهم يفضلون وسائل الإعلام العبرية، يعطون لهم المعلومات أولاً، الأولوية لهم، ثم يعطون وسائل الإعلام العربية".

أغلبية الصحافيين الذين أجريت معهم مقابلة (68%) لا يثقون بالشرطة مصدر معلومات. بينما 22% يبدون موقفًا مركبًا أكثر. حيث يتم الفصل بين المعلومات الجنائية، وهي عادة موثوق بها، وبين الموضوع الأمني أو السياسي، حيث إن الشرطة تتماشى مع ما يمليه الشاباك أو المؤسسة الأمنية. ويقول أحد الصحافيين في هذا السياق: "يعطون معلومات غير دقيقة في أغلب الأحيان، هذا يتعلق بحوثيات وظروف القضية، مثلاً هنالك قضايا يعتبرونها قومية. أذكر خلال مسيرة العودة قبل سنوات، كنت في الميدان وشاهدت وسمعت ما حدث، لكن رواية الشرطة التي كنت أسمعها في وسائل الإعلام كانت خاطئة تمامًا، كانوا يتهمون المتظاهرين بأنهم من بادر للأحداث بينما الطرف الثاني هو من بدأ الاستفزاز. أيضًا عندما قتلت الشرطة شابًا عربيًا قالت الشرطة إن أهل القتل هاجموها خلال المحكمة، لقد كنت في المحكمة ولم يحصل شيئًا مما ادّعتة الشرطة".

وتضيف صحافية أخرى: "لا أعتد عليها كليًا كمصدر أساسي، معلومات الشرطة تؤخذ كتكملة للخبر وتوضع في السياق. الشرطة تريد أن تمرر المعلومات التي تريدها وأنا أضعها كإسقاط واجب".

ويوضح صحفي آخر يتعاطى مع الشؤون الجنائية أنه لا يثق بمعلومات الشرطة قائلاً: "في كل القضايا القومية والوطنية يوجد لدى الشرطة رواية معدة مسبقًا. أذكر في المظاهرة الأخيرة في منطقة مارون الراس على الحدود اللبنانية اتصلت بي ناشطة نسوية وأبلغتني أن إذاعة "ريشت بيت" بثت خبرًا عن مواجهات واعتقال 8 أشخاص بعدما استخدم المتظاهرون العنف. فقلت لها لكن المظاهرة لم تبدأ بعد، لكن يبدو أن هنالك سيناريو معدًا مسبقًا من قبل الشرطة. يعني أنا أتواجد في مكان الحدث وأعرف الوقائع تمامًا ويأتيني بيان الشرطة واضطر لنشره رغم أنني أعرف إنه غير حقيقي. هذا يحصل فقط في التعامل مع الوسط العربي. حتى بالنسبة للاعتداءات الفردية من قبل عرب على يهود، ترسل لنا الشرطة بيانًا بأنه تم اعتداء على يهودي من قبل عربي على خلفية قومية، لكن عندما يتم الاعتداء على العرب من قبل اليهود على خلفية قومية، تعتبره الشرطة اعتداءً جنائيًا رغم أن العربي المعتدى عليه تعرّض إلى شتائم عنصرية واضحة".

ي - إجمال التحديات التي يواجهها الصحفيون من خلال بعض تصريحاتهم

1. "التحدي القومي، لا أشعر بحرية، حريتك مهضومة، مواطن درجة ثانية إن لم يكن الثالثة، وهذا ينعكس على العمل الصحفي بما أنك جزء من هذا الشعب، تتأثر كما يتأثر الباقون مما يحدث ومن الممارسات التي تتعرض لها. المجالات محدودة يوجد ضوابط أمنية وسياسية. الصحفي العربي لا يتمتع بالظروف التي يتمتع بها الصحفي اليهودي حتى لو ملك مليون بطاقة صحفي".
2. "التعامل بسطحية مع الموضوعات بسبب شح المعلومات، أنت لا تعطي الصورة كاملة لذا لا يكون العمل مهنيًا أحيانًا. والنقص في الاختصاصات الصحفية، حيث إن الصحفي يعمل في كل المجالات مما يؤثر على مستوى الإعلام".
3. "القضية الاقتصادية والعلاقة مع مالك الصحيفة، لأنها القضية التي نعيشها يوميًا. كل يوم نحن نذهب إلى العمل ونعاني من هذه الأمور، ليس مثل القضية الأمنية التي لا نواجهها يوميًا".
4. "التحدي الديني الاجتماعي (تم تفصيله سابقًا)، هذا يتعلق ببيئة الصحفي، أنا، كصحفية من مجتمع محافظ، يقيّدني هذا الموضوع كثيرًا، هنالك ظلم ديني للمرأة، لكن العقائد والعادات التي يؤمنون بها لا تلائم وضعنا اليوم ويجب دراستها مجددًا".
5. "بالأساس ظروف العمل التي تضر بالمهنية. إضافة إلى التحديات الاجتماعية، هنالك خوف من التطرق للفساد مثلاً وخوف من قول الحقيقة لأن ذلك قد لا يروق للبعض وسيؤدي بأصحاب العلاقة إلى تهديدي وبالتالي أتجنب التطرق لمواضيع مهمة أو أتعامل معها بشكل سطحي وغير متعمق".
6. "التحدي الاقتصادي، لدي ولدى جميع الصحفيين، طالما بقي الوضع هكذا ستتهرب الكفاءات وستقتصر المهنة على من أنهموا دراستهم الثانوية حديثاً

ويريدون جني المال قبل الدخول إلى الجامعة، ومعظمهم في هذه الفترة من العمر لا يملكون الثقافة الكافية وهذا يؤثر على الصحافة التي تكون غير مهنية وغير نقدية، الأمر الذي سيؤدي إلى مستوى هابط، دون نقد بناء لا يكون تطور. لذا يجب تحسين الظروف الاقتصادية للصحافيين بشكل يحفزهم على العمل".

7. "التحدي الأمني والعنف في المجتمع هما أكبر معيقين، هذا يعيقني كثيراً، لا أستطيع الكتابة حول المواضيع التي أرغب في طرحها، بالذات موضوع عائلات الإجرام، الكتابة عنه أمر صعب جداً".

8. "سلطة مالك الصحيفة، سلطة المجتمع، سلطة المال، والقيود التي يفرضونها. هنالك مفاهيم رسختها بعض المؤسسات الإعلامية الهابطة صرنا نقلها. الصعوبة الأساسية هي أن الصحفي يحتكم لاعتبارات وسياسات المالكين ولا يكتب بشكل حر مما يمنع تغطية عدة مواضيع مهمة. لا يوجد فرق بين مالك الصحيفة وصاحب رأس المال وهذا لا يحصل في الصحف العبرية التي تهتم أكثر بالقارئ".

9. "التحدي الأكثر تعقيداً بالنسبة لي هو تركيبة مجتمعنا العربي التي من الصعب تغييرها أو نعجز عن تغييرها. أنا أتحدث هنا عن التركيبة القبلية والعائلية في كل بلد وبلد، يوجد خصوصية عائلية لا أستطيع مواجهتها لأنني فرد مقابل مجموعة لو أنني أضعف منها، حياتي تكون مهددة إذا تعرضت لهذه المواضيع. إضافة لقضية السلطة الإسرائيلية، أنت تشعر أنك تدفع ثمناً مقابل كونك إنساناً عربياً صاحب رسالة في هذه البلاد. لكن الأصعب هو مواجهة المشاكل الداخلية وأنت لا تستطيع تغييرها لأنك لا تقدر على مواجهتها أو تحايل على نفسك وعلى القراء أحياناً كي تستطيع الكتابة عن هذه المواضيع".

10. "التحدي الاجتماعي والاقتصادي هما التحديان الأكثر تعقيداً. في التحدي الاقتصادي أنت لا تحصل على تمويل كاف من أجل القيام بتحقيقات والعمل بشكل متكامل، وهذا يؤدي إلى عدم التطرق إلى مواضيع معينة. أيضاً التحدي الاجتماعي معقد جداً، بسبب حساسية الناس للقضايا والعنف يمنعنا من التطرق لقضايا مهمة يجب طرحها".

11. "التحدي الاجتماعي، أن يكون المجتمع أكثر تقبلاً وأكثر وعياً كي نخاطبه بالمستوى المناسب. وتوجد مشكلة مع وسائل الإعلام ذاتها، كيف نكون أفضل كي نصل إلى الجمهور وكيف يكون الجمهور أفضل، هي دائرة. وهناك

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

شك حول ما إذا كانت وسائل الإعلام تبلور المجتمع وتبني تصوّراته أم أن المجتمع يبني تصوّراته ونحن مجرد مصدر من المصادر، لست متأكداً من ذلك، يجب تحديد ذلك، هل نحن شركاء. سلّم أولويات الصحفي في النقاب تختلف عن سلم أولويات الصحفي في المثلث والشمال والمركز، هنالك تحديات وجودية، صراع وجود، أنت مشغول دائماً في الأمور الأساسية لا الكماليات، ولكنني أحاول التركيز على محاور التفاؤل، مثل نسبة المتعلمين، عن النجاحات، عن طالبة حصلت على شهادة الدكتوراة، كنا نشجع التعليم وهكذا. لكن الحيز الأساسي كان صراع البقاء " .

12. "إمكانيات التقدم للصحافي العربي محدودة جداً وهذا أحد الأمور المزعجة جداً بالنسبة للصحافيين الذين لا يرغبون بالبقاء مراسلين طوال حياتهم. فالمعيق الأساسي هو الاقتصادي وعدم تقدير الصحفي من قبل المؤسسة والمجتمع نفسه " .

نقاش

تظهر المعطيات المذكورة آنفاً أن هنالك عوامل عدة تؤثر في ظروف عمل الصحفيين العرب، فإذا كانت فرضية البحث بأن هناك علاقة بين الأداء المهني للصحفيين بحسب تقويمهم الذاتي لعملهم وبين الشروط المادية والوظائفية والاجتماعية والسياسية، فإن معطيات البحث بمستوياتها المختلفة تؤكد أن هذه العلاقة هي علاقة متينة تؤثر تأثيراً جذرياً في المنتج الإعلامي العربي بحسب تقويم الصحفيين أنفسهم. بشكل عام من الممكن القول إن أغلبية ساحقة من الصحفيين يعملون بشروط مادية غير مرضية ومرتبطة بالمصالح الاقتصادية للمالكي وسائل الإعلام الخاصة، وبالرؤية الأيديولوجية المصلحية لوسائل الإعلام الحزبية. وكذلك فإن الحقوق الاجتماعية للصحفيين؛ أيضاً عندما يتعلق ذلك بتمكينهم من أداء وظيفتهم بشكل أفضل؛ لا تستوفي الشروط الأساسية لعمل مهني في مجال الإعلام. من الواضح أن هذا الواقع لا يقتصر على الواقع الإعلامي العربي وإنما يشمل بعض القطاعات في الإعلام الإسرائيلي، إلا أن التباين في قراءة الصحفيين لواقعهم المادي وبين واقع العمل في حقل الإعلام العبري كبير إلى درجة تؤكد التقليل من شأن مهنة الصحافة لدرجة تمس بالمضامين الإعلامية ومستواها المهني.

تبين المعطيات التي تمخضت عنها المقابلات مع الصحفيين أن هنالك توافقاً كبيراً جداً بكل ما يتعلق بوجه الشبه بين الصحافة الخاصة والصحافة الحزبية عند الحديث عن مساحات حرية الصحفيين واستقلاليتهم. مستوى تدخل المحررين وأصحاب وسائل الإعلام المختلفة هو عال نسبياً، يقرّم عمل الصحفي باعتباره وكيلاً ثقافياً ومهنياً مهمً. وكذلك فإن تدخل المحررين والمالكيين بمضامين الأخبار التي ينقلها الصحفيون، خصوصاً عملية حذف معلومات أو أخبار معينة أو الحد من إجراء مقابلات مع شخصيات معينة لأسباب تتعلق بمصالح مباشرة للمالكيين أو بعلاقاتهم الشخصية بمحيطهم السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، يشكل ظاهرة شائعة في حقل الإعلام

العربي المحلي. عامل التدخّل غير المهني يثقل كاهل عمل الصحافيين في واقع تؤدي فيه الظروف الخارجية دوراً سلبياً أيضاً. فإن الصحافيين العرب ينتمون إلى الأقلية العربية الفلسطينية الموجودة في حالة استنزاف دائم وعمليات إقصاء سياسية واجتماعية وثقافية، وهي الأشياء التي تنعكس عليهم وعلى مساحة الحرية التي يحظون بها لممارسة مهنتهم. وتظهر معطيات البحث أن الصحافيين العرب موجودون في ضائقة مقابل القوى السياسية والأمنية الإسرائيلية وهو الأمر الذي ينعكس في عدم تمكنهم من الحصول على معلومات أو مقابلة أشخاص ذوي وظائف مركزية، كما هو الحال مع نظرائهم اليهود في الإعلام العبري.

تظهر معطيات البحث أن هنالك استسلاماً من بعض الصحافيين للظروف البنوية التي تحيط بهم، إما لقلّة الأبدال خصوصاً في حالة الصحافيين والصحافيات المبتدئين والذين لا توجد لديهم تجربة مهنية طويلة، أو لعدم الوعي لأهمية العمل الصحفي خصوصاً من قبل الذين يُستمالون للعمل الإعلامي دون أي ثقافة مهنية مسبقة. التداخل ما بين الظروف البنوية للعمل الإعلامي، كما انعكست في المقابلات مع الصحافيين، وبين القصور الظاهر من قبل الصحافيين أنفسهم كما تجلّى ذلك في بعض الانتقادات الذاتية، يشكّل بحسب معطيات البحث المركّب الأساسي في تحديد صورة الإعلام العربي والتقويم السلبي، أو على الأقل الناقد للصحافيين، للواقع المهني الصعب والمستوى المتدنّي للمضامين الصحافية في الكثير من وسائل الإعلام العربية المختلفة.

كذلك تظهر معطيات البحث أنّ العامل الاجتماعي خصوصاً كل ما يتعلّق بالمعتقدات والطقوس والتقاليد الاجتماعية والدينية يؤدي دوراً كبيراً في تحديد مساحات التعبير للصحافيين. إنّ هذه العوامل تشكّل عائقاً كبيراً يؤكّده الصحافيون دون أن تُمكنهم مواجهة هذه العوامل خصوصاً بسبب عدم وجود الدعم الكافي من المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها للدفاع عنهم في مواجهة المجتمع أو لتوفير الحماية في حال كانت المضامين الإعلامية المطروحة تؤدي إلى ردود فعل مجتمعية عنيفة. إنّ العنف يشكّل ظاهرة اجتماعية متفشية وأخذة في الاتساع، وهو الشيء الذي يعبر عن المآزق الوجودي الذي يواجه المجتمع العربي بشكل عام. هذا العنف المادي والجسدي والكلامي يرهّب العديد من قطاعات المجتمع، بما في ذلك الصحافيين.

تظهر معطيات البحث جلياً أنّ أحد القطاعات المرهبة في المجتمع العربي هو قطاع الصحافيين، الذين ينقلون أخبار المجتمع في الشؤون المختلفة ولذلك هم عرضة للانتقاد

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظيفة ظروف العمل

أو العنف في الحالات التي لا تلقى فيها كتاباتهم استحسان بعض المجموعات الاجتماعية. المثال الأقوى على ذلك هو حالات عائلات الإجرام أو حالات نقل معلومات حول العنف ضد النساء خصوصاً القتل على خلفية ما يسمى "شرف العائلة". يعترف الكثير من الصحفيين بأنهم في هذا الحالات يلتزمون الصمت من أجل الامتناع عن المواجهة خصوصاً بسبب معرفتهم بأنهم لن يحصلوا على الحماية في حال تمت مهاجمتهم من أي جهة كانت، خاصة الشرطة.

تظهر معطيات البحث أن العديد من الصحفيين العرب لا يتعاملون مع الشأن الأمني. جزء منهم صرح بشكل واضح بأنه يتجنب هذا الموضوع بسبب حساسيته أو خوفاً من الكتابة حول مواضيع ممكن أن تعتبرها المؤسسة الأمنية تجاوزات قد تعرضهم لمساءلة قانونية. توضح معطيات البحث أن هنالك فرقاً في تعامل الصحفيين العرب مع سلك الشرطة وقوى الأمن الأخرى، فالعديد من الصحفيين يغطون الشؤون الجنائية المرتبطة بشكل مباشر بكون الشرطة القوة الحافظة للأمن العام ولذلك تشكل مصدر معلومات مهم جداً. يؤدي هذا الوضع إلى تحول الشرطة إلى جزء لا ينفصل من العمل الصحفي لبعض الصحفيين الذين يشكون استخفاف المصادر الشرطة بهم ومحاولتها تعويق عملهم من خلال عدم توفير المعلومات اللازمة وقت الحاجة. كما تظهر المعطيات أن الشرطة لا تشكل مصدر معلومات موثقاً عند العديد من الصحفيين وذلك بسبب وجود أجندة خاصة بها تتحكم بآليات وبنوعية تحرير المعلومات حول أحداث تجري في المجتمع العربي. كذلك يظهر بعض الصحفيين أن الشرطة تحاول أن تستدرج العديد منهم للتعاون معها من خلال تسريبها معلومات حول مجريات وأحداث مختلفة، كهدم البيوت أو الاعتقالات السياسية وذلك من أجل إعطائهم الأسبقية الصحفية مقابل توفير معلومات للشرطة. هذا إلى أن العديد من الصحفيين تحدثوا عن صعوبات في الحصول على معلومات من قوى أمن أخرى مثل الجيش وعن صعوبة إجراء مقابلات مع ضباط كبار في المؤسسة العسكرية.

أظهرت معطيات البحث أن هنالك فرقاً كبيراً، بل شاسعاً، بين ظروف وشروط عمل الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام العربية المحلية وبين العاملين في الفضائيات. تجلّى هذا الفرق في مستويات الدخل المختلفة وفي نمط العلاقة بالمشغلين، حيث إنّ مساحة الحراك المتاحة للعاملين في الفضائيات أكبر بكثير من تلك المتاحة للصحفيين العاملين في وسائل الإعلام المحلية. كذلك، أظهرت المعطيات أن هنالك أوجه شبه بين

المجموعتين تتعلّق بالعلاقة بالمؤسسة السياسية والأمنية، حيث أكّد الصحفيون العاملون في الفضائيات أنهم يعاملون بشكل يختلف عن تعامل هذه المؤسسات مع الصحفيين من وسائل الإعلام الإسرائيلية أو الأجنبية. تؤكد المعطيات أن هوية الصحفي تشكل عاملاً مهمّاً في تعامل المؤسسة السياسية والأمنية معه وهو الأمر الذي يعوق عملهم ويتطلب جهداً أكبر من أجل القيام بمهامهم. وأكّد بعض الصحفيين العاملين في الفضائيات أنه يتم التعامل معهم من قبل المجتمع الإسرائيلي والمؤسسة السياسية والعسكرية على أنهم يمثلون "العدو"، وهو الشيء الذي يؤثر في إمكانات حراكهم وحصولهم على معلومات حيوية.

تلخيص واستنتاجات أساسية

- 1- المعطيات الثقافية والمهنية تدل على أن الصحفيين مجموعة ذات مكانة ووعي اجتماعي خاصين (status group).
- 2- معظم الصحفيين يرون الصحافة رسالة أخلاقية، إلا أن ظروف ممارسة المهنة تحد من إمكان ممارستها إياها بالشكل الذي يريدونه.
- 3- هنالك صعوبات وتحديات مباشرة في تغطية الصحفيين العرب لقضايا المجتمع الإسرائيلي، خصوصاً عندما يتعلّق الموضوع بأمن الدولة.
- 4- هنالك عدم ثقة عند جمهور الصحفيين العرب بالشرطة مصدر معلومات موثقاً به وهو مما يدفعهم للحذر خلال التعامل معها. كذلك هنالك محاولات لتجنيد صحفيين للتعامل مع الشرطة من خلال تسريب المعلومات واعطاء "السبق الصحفي".
- 5- هنالك تهديدات من قبل قوى الأمن لبعض الصحفيين العرب، خصوصاً بكل ما يتعلّق بنشر أخبار عن موضوعات سياسية وأمنية لا تتماشى مع توجهات المؤسسة الأمنية.
- 6- معظم الصحفيين العرب يعملون بظروف وشروط مادية لا تمكنهم من ممارسة مهنتهم بشكل مهني. فمعدل الدخل المتوسط للصحافي العربي هو دون معدل الدخل المتوسط في إسرائيل.
- 7- الصحفيون يعكسون صورة سلبية لمستوى الصحافة والإعلام العربي التجاري ويؤكدون أنهما يميلان أكثر إلى أن يكونا نشرات إعلانية.
- 8- بالرغم من الفرق بين الصحافة الخاصة والحزبية وبالرغم من كون الصحافة الحزبية ملتزمة لرؤية سياسية وإيدولوجية، فإن صورتها المهنية منخفضة أيضاً.
- 9- بالرغم من أن الصحفيين العرب يعملون بظروف صعبة، فهم لا يربطون ذلك بالمستوى المهني للصحافة بشكل عام ويعزون الأمر إلى عوامل أخرى.
- 10- هنالك توجه واضح للملكي وسائل الإعلام لتشغيل "صحافيين" مبتدئين لا يملكون الخبرة والتجربة من أجل التقليل من التكاليف، وهو الأمر الذي ينعكس على مستوى

العطاء المهني.

11- هنالك تدخّل من قبل مالكي وسائل الإعلام الخاصة والحزبية، يتمثّل في الحدّ من التطرق إلى موضوعات معينة أو أشخاص معينين بسبب إمكانية تضارب ذلك مع المصالح المادية أو السياسية.

12- هنالك تشابه كبير بين معظم المعوقات والتحدّيات التي يتحدث عنها الصحفيون العرب، وهو الأمر الذي يظهر العلاقة بين ظروف عملهم والأداء المهني للإعلام العربي (بالرغم من أن الصحفيين لا يربطون بين الاثنين بشكل مباشر).

13- هنالك إحساس عام عند الصحفيين بالخوف من مواجهة قضايا الإجرام والقتل والكتابة عنها وذلك للامتناع عن الوقوع تحت ضغوط أو ردود فعل عنيفة أو التهديد.

14- هنالك قيود اجتماعية وثقافية ودينية تحدّ من حرية عمل الصحفيين وتنعكس في الخطاب الإعلامي الذي يتجنّب تحدّي العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية، حتى في تلك الحالات المجحفة بحق مجموعات اجتماعية مثل النساء أو الأطفال.

توصيات

- 1- هنالك حاجة لتحسين ظروف عمل الصحافيين الاقتصادية.
- 2- هنالك حاجة للفصل المهني بين عمليات التحرير الإخبارية والمضامين وبين الملكيات أو المسؤوليات الإدارية في وسائل الإعلام وذلك من أجل التقليل من مدى تدخّل مالكي وسائل الإعلام وتحديد هم للمضامين الإعلامية.
- 3- هنالك حاجة لتأهيل مهني أوسع للصحافيين من أجل تعميق معرفتهم ومهنتهم.
- 4- هنالك حاجة لتثقيف جماهيري واسع حول الوظائف المهمة للإعلام والدور الذي يؤديه في المجتمع من أجل رفع مستوى الثقة بالصحافيين وتسهيل وصولهم لمصادر معلومات، لضمان الشفافية الاجتماعية.
- 5- هنالك حاجة للعمل المشترك بين الصحافيين لتحصيل حقوقهم المالية والاجتماعية.

المراجع

- أبو صالح، سيف (2010). الحركة الأدبية العربية في إسرائيل: ظهورها وتطورها من خلال الملحق الثقافي لجريدة الاتحاد بين السنتين 2000-1948. حيفا: مجمع اللغة العربية.
- جمال، أمل (2005). الصحافة والإعلام في إسرائيل: بين تعددية البنية المؤسسية وهيمنة الخطاب القومي. رام الله: مدار.
- جمال، أمل (2010). آليات إنتاج "عرب هادؤون". الناصرة: إعلام.
- شحور، بنينا وتسابار بين يهوئيل، نعما (2010). "من" التقرير "إلى" القصّة": البحث المعنى في المقابلة البحثية "في: توفال-مشيح، ريفكا وسبكتور-مارزل، جابرئيل (محررات)، البحث الروائي: النظرية والإبداع والتأويل. القدس: معهد موفت (مدرسة لبحث وتطوير برامج تأهيل مربّين ومعلّمين في الكليات) دار النشر ماغنس، ص 155-176. (شور، فنيנה؛ زبر-بن يهوئيل، نعما). (2010). "م" "يدويح" "ل" "سيفور": عل تهليلخ حيفوش המשמעות בריאיון המחקרי. בתוך: רבקה תובל-משיח וגבריאלה ספקטור-מרזל (עורכות), מחקר נרטיבי: תאוריה, יצירה ופרשנות, (עמ' 155-176). מכון מופ"ת והוצאת ספרים ע"ש י"ל מאגנס, האוניברסיטה העברית ירושלים).
- شكيد، أشير (2003). كلمات تحاول أن تتواصل: البحث الكيفي - النظرية والتطبيق. تل أبيب: دار النشر راموت. (שקדי, אשר. (2004) מילים המנסות לגעת: מחקר איכותני - תאוריה ויישום. הוצאת רמות, אוניברסיטת תל-אביב).
- غانم، هنيده (2009). من أجل إعادة بناء الأمة: مثقفون فلسطينيون في إسرائيل. القدس، دار النشر ماغنس. גאנם, הוניידה (2009). לבנות את האומה מחדש: אינטלקטואלים פלסטינים בישראל. ירושלים: מאגנס.
- كبحا، مصطفى (2006). الصحافة العربية في إسرائيل 1984-2006: أداة لبناء هوية جديدة. تل أبيب: معهد حاييم هرتوسغ للإعلام والمجتمع والسياسة، جامعة تل أبيب. כבהא, מוסטפא (2006). העיתונות הערבית בישראל 1984-2006: מכשיר לעיצוב זהות חדשה. תל-אביב: מכון חיים הרצוג לתקשורת חברה ופוליטיקה, אוניברסיטת תל-אביב.
- كبحا، مصطفى (2006). "اليهود الشرقيون في الصحافة العربية، 1948-1967"، مجلة "عيونيم"، العدد 17، ص 445-461. כבהא, מוסטפא (2006). יהודים מזרחיים בעיתונות הערבית, 1948-1967. עיונים (445-461), כרך 17.
- كبحا، مصطفى وكاسبى، دان (2001). "من القدس المقدسة إلى العين"، مجلة "بنيم"، العدد 16، ص 44-56. כבהא מוסטפא וכספי, דן (2001). "מירושלים הקדושה ועד המעיין", פנים, גיליון 16, 44-56.

- Bagdikian, Ben (1997). *The Media Monopoly*. 5th ed, Boston: Beacon Press.
- Blumler, Jay G. and Kavanagh, Dennis (1999). "The Third Age of Political Communication: Influence and Features", *Political Communication*, 16:3, 209-230.
- Christiano, Clifford (2005). *Media Ethics: Cases and Moral Reasoning*. Boston: Pearson/Allyn and Bacon.
- Corbin, Juliet and Morse, Janice (2003). "The Unstructured Interactive Interview:

- Issues of Reciprocity and Risks When Dealing with Sensitive Topics", *Qualitative Inquiry*, 9(3), 335-354.
- D'Angelo, Paul (2002). "News Framing as a Multiparadigmatic Research Program: A Response to Entman", *Journal of Communication*, 52(4), 870-888.
 - Dearing, James W. and Rogers, Everett M. (1996). *Agenda-Setting*. Thousand Oaks: Sage.
 - Entman, Robert (1989). "How the Media Effect What People Think: An Information Processing Approach", *The Journal of Politics*, 15(2), 347-370.
 - Entman, Robert (1993). "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm", *Journal of Communication*, 43(4), 51-58.
 - Foucault, Michel (1972). *The Archaeology of Knowledge and the Discourse on Language*. New York: Pantheon Books
 - Giddens, Anthony (1986). *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration*. Berkeley, CA: University of California Press.
 - Graber, Doris, McQuail, Denis and Norris, Pippa (eds.) (1998). *The Politics of News and the News of Politics*. Washington DC: CQ Press, 1-16.
 - Habermas, Juergen (1992). *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. Oxford: Polity Press.
 - Habermas, Juergen (1979). *Communication and the Evolution of Society*. Boston: Beacon Press.
 - Hoskins, Andrew (2004). "Television and the Collapse of Memory", *Time & Society*, 13(1), 109-127.
 - Hutchings, Kimberly (2007) "Whose History? Whose Justice?", *Media Culture and Society*, 24(4), 59-63.
 - Jamal, Amal (2009). *The Arab Public Sphere in Israel*. Bloomington: Indiana University Press.
 - Jamal, Amal (2011). *Arab Minority Nationalism in Israel: Politics of Indigeneity*. London: Routledge.
 - McChesney, Robert W. (1999) *Rich Media, Poor Democracy*. Chicago: University of Illinois Press.
 - McNair, Brian (2007). *An Introduction to Political Communication*. London: Routledge.
 - McNair, Brian (1998). *The Sociology of Journalism*. London: Arnold.
 - McQuail, Denis (1994). *Mass Communication: An Introduction*. London: Sage.
 - Norris, Pippa (2001). *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty, and the Internet Worldwide*. Cambridge: Cambridge University Press.
 - Norris, Pippa (2000). *A Virtuous Circle: Political Communications in Postindustrial Societies*. Cambridge: Cambridge University Press.
 - Page, Benjamin (1996). "The Mass Media as Political Actors", *PS: Political Sci-*

تحديات المهنة الصحافية: بين استقلالية الصحفيين ووظافة ظروف العمل

- ence and Politics*, 29(1), 20-24.
- Patterson, Thomas G. (1998). "Political Roles of the Journalist," D. Graber, D. McQuail and P. Norris (eds.), *The Politics of News and the News of Politics*. Washington DC: CQ Press, 17-31.
 - Price, Monroe (2002). *Media and Sovereignty: The Global Information Revolution and its Challenges to State Power*. Cambridge, Mass.: The MIT Press.
 - Shudson, Michael (2003). *The Sociology of News*. New York: Norton.
 - Sparadley, James P. (1979). *The Ethnographic Interview*. New York: Holt, Rinehart and Winston.
 - Zelizer, Barbie (1997). "Journalists as Interpretive Communities," D. Berkowitz (ed.), *Social Meaning of News*. London.

